الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان–

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

شعبـــة علم الإجتماع

رســـالة لنيـــل شهـــاة الدكتـــوراه

تحـــت عنوان

ظاهـــرة تشغيل الأطفال بالوسط الحضري في الجزائـــر

- دراسة تطبيقية -

اعداد الطالبة :

مجـــادي – دندان لمياء

تحت اشراف :

أ.د.بشير محمد

لجنـــة المناقشـــة

أ.د .بونوة شعيب	أ ستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة تلمسان
أ.د. بشير محمد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة تلمسان
أ.د بشلاغم يحي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة تلمسان
د. زاوي مصطفى	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	جامعة وهران
د. بن عون بن عتو	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
د. محمد حفيان	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	جامعة سعيدة

السنة الجامعية : 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا
فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا
ّ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ
ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا))

صدق الله العظيم

سورة الإسراء: الآيتين 23 و24.

كلمة شكر

الحمد لله أولا على توفيقه لي في انجاز هذا العمل

والشكر الجزيل الى المشرف الأستاذ الدكتور" بشير محمد " كما أتقدم بخالص التشكرات الى الأطفال العاملين الذين اتصلت بهم وقدموالي يد المساعدة الى كل هؤلاء أتقدم بالشكر .

ملخص الفهرس

المقدمة

أسباب اختيار الموضوع

الدراسات السابقة

الإشكالية

الفرضيات

تحديد المفاهيم

صعوبات البحث

المنهج المتبع

عينة البحث

تقنيات البحث

الباب الأول : تاريخ ظاهرة تشغيل الأطفال

الفصل الأول : وضعية الأطفال في العالم

الفصل الثاني : مكانة الأسرة في نظر الطفل

الباب الثاني : العوامل الميكروسوسيولوجية لتشغيل الأطفال

الفصل الأول : تحليل البيانات والمناقشات

الخلاصة العامة

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

المقدمة

الـــمـــقـــدمـــة

لا تزال ظاهرة اشتغال الأطفال تثير قلق العديد من المراقبين والمهتمين، نظرا لما تخلفه من آثار سلبية تنعكس على المجتمع بشكل عام وعلى الأطفال بشكل خاص. إلا أن محاربة هذه الظاهرة تظل تحديا حقيقيا أمام كل المجتمعات في ظل ازدياد نسبة الفقر وانعدام الوعي الحقيقي بآثارها السلبية على فرص نمو الأطفال، كما يمكننا اعتبار أن هذه الظاهرة قد تتعارض مع قوانين العمل وتشريعاته التي تقوم على أساسها أغلب المجتمعات اليوم. فمزاولة الطفل للعمل في سن مبكرة تشكل تهديدا مباشرا لسلامته وصحته ورفاهيته، وتقف حجرة عثرة أمام تلقيه التعليم المدرسي الذي من شأنه أن يوفر له مستقبلا أفضل. ويشير المكتب الدولي للعمل إلى أنأهم أشكال استغلال الأطفال وسوء معاملتهم في عالم اليوم هو استغلالهم في العمل. « وفي بعض البلدان،تتراوح أعمار20 بالمائة من الأطفال العاملين ما بين 05 و07 سنوات في الأرياف و05 بالمائة في المدن ».[1]

وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة إلى أن معظم ضحايا عمالة الأطفال يوجد في الدول الفقيرة، وعلى الرغم من اختلاف أسباب انتشار هذه الظاهرة من مجتمع إلى آخرفأن ظروف عمالة الأطفال غالبا ما تكون متشابهة. وتبقى المشاكل الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية من أهم عوامل تفشي هذه الظاهرة في الدول الفقيرة، وذلك في ظل غياب الوعي الثقافي وانعدام اهتمام الدولة بمجال الرعاية الاجتماعية. ولكن رغم ذلك، فلقد أقرت الدولة الجزائرية الاتفاقية 138 سنة

[1]- BIT, le travail des enfants : l'intolérable en point de mire. Conférence internationale du travail, 86^{éme} session, Bureau International du Travail, Genève, 1998, page 09.

1973م للمنظمة الدولية للعمل (O.I.T) بخصوص عمل الأطفال (السن الأدنى الذي هو 16 سنة) والاتفاقية رقم 29 لسنة 1930م (العمل الشاق)، و105 لسنة 1957م (القضاء على العمل الشاق)، وأخيرا الاتفاقية رقم 182 لسنة 1999م بالقضاء على كل أشكال عمالة الطفل.

كما أبرمت الجزائر اتفاقية حقوق الطفل سنة 1989م، مع العلم أن القانون الجزائري ينص هو الآخر على منع عمل الأطفال لاسيما القانون رقم 90-11 لـــ 21 أفريل 1990م الخاص بعلاقات العمل: والذي يفيد بأن عمل الأطفال يجوزابتداء من سن 16 سنة.

هذا كله دفعنا إلى البحث عن خصائص فئة الأطفال الذين يُقْبِلُونَ على العمل في سن مبكرة، ولذلك ارتأينا أن يكونوا من أوساط مختلفة: متمدرسين أو متسربين عن الدراسة، مشتغلين في القطاع الرسمي أو غيره.

أسباب اختيار الموضوع

لكل بحث علمي دوافع خاصة، منهاالذاتية والموضوعية، تجعل الباحث مستعدا ومتحمسا لإجراء تجاربه وتحليلها قصد الوصول إلى النتائج المرجوة التي قد يأتيها من منطلقاته الافتراضية لمعالجة الظاهرة المدروسة. فأما نحن فلم نحد عن هذا السلوك إذ تعددت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع، فكان منها الذاتي والموضوعي وفق ما يلي:

1. الأسباب الذاتية:

- الميل إلى المواضيع المتعلقة بعمالة الأطفال.
- الرغبة في معرفة حياة الأطفال داخل أسرتهم ومقر عملهم.
- إثراء المكتبة الوطنية نظرا لقلة الدراسات السوسيولوجية حول هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري.

2. الأسباب الموضوعية:

- تسليط الضوء على ظاهرة تشغيل الأطفال ومحاولة تبيان مدى خطورتها على المجتمع الجزائري بصفة عامة وعلى الأطفال بصفة خاصة.
- تزايد نسبة تشغيل الأطفال وتراكمها في الوسط الحضري.
- محاولة معرفة أهم الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل الأطفال.
- التعرف على الفوائد التي يجنيها الأطفال من دخولهم سوق العمل في سن مبكرة.
- التعرف على الدوافع الأساسية التي تجعل الأطفال يتركون المدرسة ويتجهون إلى سوق العمل في سن مبكرة.

الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي عالجت موضوع عمالة الأطفال يمكن أن نذكرالتالي:

1. دراسة"وزارة التضامن الوطني والعائلة" سنة 1999م بعنوان: «عمالة الطفل الجزائري»، والتي أجريت على عينة تتكون من 537 طفلا عاملا تتراوح أعمارهم بين 06 و 17 سنة. وقد استنتجت "أن العمل الذي يمارسه الطفل يكون في النشاطات التجارية، والحرفية وقطاع الخدمات سواء كان ذلك في القطاع الرسمي أو غير الرسمي".[1]
2. قام "مكتب العمل الدولي (BIT)" بصياغة تقرير عالمي سنة 2006 تحت عنوان: «وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول» حيث يضم تحديا لأجل إنجاز مهمتين مترابطتين هما: الأولى تقوم على حشد تحالف عالمي أوسع وأعمق وأكثر ديناميكية لمكافحة عمل الأطفال، وتقوم المهمة الثانية على تدعيم وتعزيز المكاسب المحققة حتى الآن على أرض الواقع، والقيام في الوقت ذاته بتعميمها على عدد متزايد من البلدان. أما خطة العمل الواردة في نهاية هذا التقرير، فتشير التحديات أمام منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة لها، للعمل على نحو يتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والكثافة في اتجاه جعل عمل الأطفال من صفحات التاريخ.[2]
3. قام "محمد عبد الجواد محمود" بدراسة تحليلية سنة 1998م عن «عمالة الأطفال في الوطن العربي» بهدف تحديد حجم وخصائص عمالة الأطفال ودراسة العوامل المؤدية لها، ودراسة الأوضاع المصاحبة لوجود الطفل في العمل،

[1]- Ministère de la solidarité nationale et de la famille, le travail de l'enfant en Algérie. Unicef, Alger, 1999, page 117.

[2]- مكتب العمل الدولي، وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2006، ص 02.

وأخيرا الآثار المترتبة على ذلك في الوطن العربي. وقد كان من أهم نتائج الدراسة: "خفض المصروفات الخاصة بالتعليم وخاصة للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل"[1] و "رفع كفاءة العمليات التعليمية بحيث تتناسب مع التغيرات العالمية المعاصرة، بحيث تصبح مخرجاتها تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع"[2] واعتبر أن "الأم هي المحرك الأساسي للأسرة، ومع ارتفاع نسبة الأمية في الوطن العربي بين الإناث، يجب أن توجه إليها الأنظار للرفع من مستوى إدراكها بأساليب تربية الأبناء"[3].

4. قام "مكتب العمل الدولي (BIT)" ببرنامج عالمي من أجل القضاء على عمالة الأطفال سنة 2004 والذي من أهم نتائجه "أن الأطفال الذين تركوا الدراسة اتجهوا للعمل غير راغبين في الاستمرار في التعليم، كما يتضح أن أهم عامل في عمالة الأطفال هو فقر الأسرة وسوء التغذية والعلاج. ولقد توصل هذا البرنامج إلى وضع الاتفاقية رقم 190 عن أخطر أشكال عمالة الأطفال سنة 1999م"[4].

[1]- محمد عبد الجواد محمود، عمالة الأطفال في الوطن العربي، دراسة تحليلية. المركز القومي للإمتحانات والتقويم التربوي، 1998، ص 30.
[2]-محمد عبد الجواد محمود، المرجع السابق، ص 31.
[3]- المرجع نفسه، ص 32.
[4] - BIT, le travail des enfants : programme international pour l'abolition du travail des enfants, Bureau International du Travail, Genève, 2004, page 269.

5. رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاقتصاد من تأليف كورالي بيير إمانوويل" Couralet Pierre-Emmanuel"بعنوان: «تحليل اقتصادي لعمالة الأطفال» سنة 2002م حيث تطرق الباحث لتحليل هذه الظاهرة من الناحية الميكرو اقتصادية من خلال دراسة أمبريقية لعمالة الأطفال مركزا في ذلك على تحليل الأسباب والنتائج الماكرو اقتصادية لها، حيث استنتج الباحث أن لعمالة الأطفال علاقة بالتنمية البشرية من جهة والسياسات العمومية من جهة أخرى.[1]

[1]- Couralet Pierre-Emmanuel, une analyse économique du travail des enfants, Thèse de magistère en sciences économiques, 2002, page 343.

الإشكالية

أصبحت ظاهرة اشتغال الأطفال تفرض نفسها في دائرة التحديات الأساسية المطلوب التصدي لها أو الحد منها دون تقافم آثارها السلبية، باعتبار أنها تلقي بظلالها على جزء واسع من التجمعات السكانية وتهدر فرص النمو سواءفيما تعلق منها بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية.

إن التفاقم المتزايد لظاهرة اشتغال الأطفال في الجزائر جاء نتيجة طبيعية لتأثير العديد من العوامل، منها: الأوضاع الديمغرافية التي تتمثل في زيادة معدل النمو السكاني. فعدد أطفال الجزائر الذين تتراوح أعمارهم ما بين 05 و 14 سنة يعادل 575 410 7 نسمة (المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصاء العام للسكن والسكان، 1998م، ص19).

ويظهر، إضافة إلى ذلك، أن انتشار الظاهرة ذاتها يتزامن مع عوامل اقتصادية، هي: تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، إعادة الهيكلة، المديونية، نسبة التضخم، وما ترتب عليها من آثار سلبية في الميدان الاجتماعي مست الفئات الضعيفة المتمثلة في الأطفال بشكل خاص، حيث أدت إلى ارتفاع معدل انتشار الفقر والبطالة والأمية، وبالمقابل ازدادت نفقات الخدمات الصحيةوالتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

لقد أدت هذه التغيرات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، إلى بروز ظواهر عديدة من بينها الاستغلال الاقتصادي للأطفال.وبالرغم مما تسجله الاتفاقيات الدولية وكذا

التشريع الجزائري من بنود تمنع اشتغال الأطفال ما دون سِن معينةفمازالت هناك هوة كبيرة بين سَنّ القوانين والتشريعات وتنفيذها ميدانيايفرضها الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب، حيث يقف الواقع الفعلي متحديا كافة الضمانات التي تقدمها المواثيق.

ومن هنا تبادرت إلى الذهن تساؤلاتعدة ، من بينها:

- ماهي العوامل المؤدية إلى اشتغال الطفل الجزائري ؟
- وهل يؤدي اشتغال الطفل فعلا إلى تحسين الظروف المعيشية للأسرة ؟
- وهل يزيد الرسوب المدرسي من نسبة الأطفال المشتغلين في المجتمع ؟
- وهل يؤدي ميل الآباء إلى فرض رقابتهم وسيطرتهمفي شكل حماية عائلية إلى اشتغال الطفل الجزائري ؟

ردّا على هذه التساؤلات وغيرها، جاء بحثنا هذا محاولة للتعرف على فئة الأطفال التي تشتغل وعلى الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها.

الفرضيات

الفرضية الأولى: كلما كانت نسبة الأطفال المتسربين مدرسيا مرتفعة ازداد اشتغالهم في المجتمع.

الفرضية الثانية: كلما كان المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة متدنيا ارتفع اشتغال الأطفال.

الفرضية الثالثة: كلما اشتدت سيطرة الأولياء على أطفالهم ارتفعت نسبة اشتغالهم في المجتمع.

تحديد المفاهيم

الشغل: يعني المشاركة في النشاط الاقتصادي "ولكن التشغيل الذي يوجه إليه كل الاهتمام ويمثل الخطر الأكبر على الطفل والمجتمع هو تشغيل الطفل داخل المصانع الورشات الصغيرة، البيوت، الشوارع وفي المزارع وغيرها من أماكن العمل سواء كان هذا الأخير بصفة دائمة أو موسمية، بأجر أو بدون ذلك، داخل نطاق الأسرة أو خارجها، حيث يعمل الطفل ساعات طويلة، في ظروف قاسية لا تتناسب مع التكوين النفسي والاجتماعي والبدني للطفل، فاقدا بذلك للرعاية والتربية السليمة التي تعده ليصبح إنسانا يستطيع العطاء في مراحل عمره المقبلة".[1]

الطفل: يقصد به ضمن هذه الدراسة كل متمدرس أو متسرب عن مقاعد الدراسة ممن يقل سنه عن 16 سنة وهو في الوقت نفسه يشتغل في القطاع الرسمي أو في غيره.

الوسط الحضري: يراد به بيئة الطفل الحضرية. ويستخدم ذات المصطلح للإشارة إلى أن الأطفال يتأثرون ويؤثرون في الوقت نفسه بما يحيط بهم من مظاهر اجتماعية.

يتميز الوسط الحضري بالعلاقات الثانوية الجافة أو العابرة ويتفاعل الطفل نسبيا مع عدد كبير من الأشخاص ولكن ضمن اتصالات تتسم بالسطحية وعدم الاستمرار؛ ويرتبط ذلك بمجموعات مختلفة من المعايير السلوكية بسبب الاتصال بعدد كبير من الجماعات مع الاهتمام بوسائل الضبط الاجتماعي غير الشخصية أو الرسمية.

[1]- محمد عبد الجواد محمود، المرجع السابق، ص 08.

صعوبات البحث

لا يخلو أي بحث من البحوث العلميةالسوسيولوجية من الصعوبات التي تعترض سبيل الباحث. فقد كان منها في دراستنا هذه:

- صعوبة المهمة من حيث أن جزءا كبيرا من الأطفال المشتغلين لا يظهر لأنهم يعملون في القطاع الغير الرسمي وفي البيوت والمزارع والحقول.

- صعوبة إيجاد إطار ملائم للمقابلات الفردية المنظمة مع المبحوث، حيث يتطلب ذلك تحديد موعد مسبق لمقابلة المفحوص أو الحصول على إذن بزيارته،على أن يكون إجراء المقابلة في مكان يرتاح إليه المفحوص وفي وقت مناسب. وكل هذه الظروف لا يمكن توفيرها في الشارع مع الطفل كانبائع سجائر أو غيره.

- ومن بين الصعوبات كذلك، عدم ملائمة الإطار (الشارع) الذي تطرح فيه الأسئلة؛ فكثيرا ما يكون هناك انقطاع المبحوث عن الإجابة على أداة بحثنا بسبب التفاته إلى أشخاص من الزبائن وغيرهم، وهذا ما يعرقل السير الحسن للمقابلة.

- وأحيانا أخرى، تخجل بعض الأسر فتمتنع عن الإفصاح عن عمل أطفالها حتى لا تعطي انطباعا بأنها قد تخلت عن واجباتها وأصبحت تعتمد على الأطفال في ميزانيتها.

المنهج المتبع

لابد أن يقوم أي بحث علمي، وبخاصة في ميدان علم الاجتماع، على طرائق منهجية وتقنيات يتبعها الباحث ليتوصل إلى نتائج علمية تعكس الإطار النظري والمنهجي الذي اعتمد عليه بحثه.

ومن ثمة فإن طبيعة الموضوع المتناول تدفعنا إلى الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي الذي يعتبر"ذلك النوع من الاستقصاءات العلمية الاجتماعية الذي يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في مجتمع معين عن طريق العينة بقصد تجميع البيانات والحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل المشاكل الاجتماعية، بمعنى آخر، يستخدم البحث المسحي للإشارة إلى البحث الميداني الوصفي الذي يتضمن بيانات كمية عن مشكلة اجتماعية معينة".[1]

كما استعملنا المنهج الوظيفي الذي: "يستند في مهمته التنظيمية إلى فكرة الكل الذي يتكون من أجزاء يؤدي كل جزء منها دوره، ويعتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء الأخرى. كما يستند المنهج الوظيفي إلى سعي الأجزاء الأخرى المتجانسة وظيفيا نحو تحقيق التوازن التلائمي المتبادل بين الأجزاء التي يشكلها الكل، وهذا يعني أن المنهج الوظيفي هو وسيلة لغاية والتي تتمثل في المحافظة على تماسك النسق الاجتماعي وتوازنه أي المحافظة على البناء المتكامل للمجتمع ككل نسقي من خلال قيام كل مؤسسات المجتمع بوظائفها."[2]

[1]- مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 51.
[2]- جندلي عبد الناصر، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2007م، ص 224.

مجتمع البحث

نظرا لطبيعة موضوع البحث الذي يتناول "ظاهرة تشغيل الأطفال في الوسط الحضري في الجزائر"،تم اختيار العينة الكرة الثلجية حيث أنها تتشكل من 146 طفلا وطفلة يتراوح سنهم ما بين 06 و 15 سنة، ممن يقطنون بالوسط الحضري، مع العلم أنه تم اختيار هذه الفئة على أساس أن القانون الجزائري يمنع اشتغالهم في مثل هذا السن ولاسيما من خلال القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990م والخاص بعلاقات العمل.

وأما عن العينة الكرة الثلجية "فتستعمل عندما يكون مجتمع العينة مبعثرا وغير معلوم لدينا. ونفس هذه الخصائص تنطبق على مجتمع بحثنا المتمثل في فئة الأطفال المشتغلين. ولذلك كنا نستعين بكل مبحوث تم استجوابه في الحصول على مبحوث آخر، حتى يتم استكمال كل أفراد العينة، ذلك لأن فكرة عينة كرة الثلج تتناسب مع المواضيع التي تتصف بغياب قاعدة السبر."[1]

[1]- Ghiglione Rodolphe et Matalon Benjamin, les enquêtes sociologiques : Théories et pratique. Editions Armand Colin, Paris, 1980, page 36

تقنيات البحث

يحتاج البحث العلمي في أي ميدان اجتماعي إلى تقنيات ووسائل منهجية معينة. ولما كانت طبيعة الفرضيات تتحكم في اختيار الأدوات التي يستعملها الباحث في حل المشكلة والتحقق من فرضياتها فإننا اعتمدنا في هذه الدراسة على المقابلة المنظمة كأداة لجمع البيانات، وهي المحادثة التي تتم بين القائم بالمقابلة والمبحوث بغرض جمع البيانات التي يحتاج إليها البحث. كما تعتبر المقابلة المنظمة عملية اجتماعية مكنتنا من الاحتكاك المباشر مع المبحوثين وذلك وفق احتياجات الموضوع الذي نقوم بمعالجته؛ كما اعتمدنا على الاستمارة التي تعتبر "تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة، قد حددت فيها صيغ الإجابات مسبقا، مما سمح بالقيام بمعالجة كمية لأجل اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كبيرة.فالاستمارة وسيلة للدخول في اتصال بالمخبرين بواسطة طرح الأسئلة عليهم فرادى وبالطريقة نفسها، بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكات مجموعة كبيرة من الأفراد، انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها."[1]

كما كان للملاحظة الدور الفعال باعتبارها تساعد على عملية الوصف.فهي أيضا وسيلة من وسائل جمع البيانات التي تقوم بمراقبة ومعاينة الظاهرة المراد دراستها باستخدام المنهج العلمي الذي يعتبر الوسيلة التي عن طريق استخدامها تزداد فاعليتها فتزداد بذلك معرفتنا للحقائق وفهمنا.

[1]- أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية: تدريبات عملية، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 204.

الباب الأول

تاريخ ظاهرة تشغيل الأطفال

الفصل الأول

وضعية الأطفال في العالم

1) وضع عمالة الأطفال في العالم

"بعد مرور عشر سنوات على إطلاق الحملة العالمية ضد عمل الأطفال، ألقت منظمة العمل الدولية نظرة شاملة وجديدة على الموضوع، حيث تدعو الاستنتاجات التي توصلت إليها إلى القلق. فرغم «التقدم الملموس» الذي أقره تقرير المنظمة فيما تعلقبالجهود الهادفة إلى القضاء على عمل الأطفال فإن ذات التقرير يؤكدعلى وجود أعداد كبيرة من الأطفال لا تزال حبيسة أسوئ أشكال العمل، ... وقد توصل التقرير إلى استنتاجات كثيرة أبرزها:

- طفل واحد من أصل ستة أطفال، تتراوح أعمارهم بين 05 و 17 سنة، يقع ضحية العمل، أي ما يوازي حوالي 246 مليون طفل.
- طفل من أصل ثمانية أطفال في العالم، أي حوالي 179 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 05 و 17 سنة، لا يزال يتعرض لأسوأ أشكال عمل الأطفال، مما يهدد رفاهه الجسدي والعقلي والمعنوي.
- يعمل حوالي 111 مليون طفل في الأعمال الخطرة وهم دون الخامسةعشر من العمر، ويتعين «إخراجهم على الفور من هذه الأعمال».
- يجب تأمين الحماية الفورية من المخاطر في العمل الى 59 مليون طفل إضافي تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة ، أو اخراجهم من هذا النوع من الأعمال»[1]

[1]منظمة العمل الدولية، عمل الأطفال مشكلة مستفحلة ومستمرة، مجلة عالم العمل، العدد 43، أغسطس 2002، ص 04.

- يجد حوالي 4.8 مليون طفل أنفسهم عالقين في شراك أسوئ الأشكال «المطلقة» لعمل الأطفال، بما فيها الرق والاتجار وعبودية الدين وسائر أشكال العمل الجبري كتجنيد الأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة والدعارة والأعمال الإباحية والأنشطة المحرمة الأخرى.

- يَعتبر التقرير أن عمل الأطفال لا يزال مشكلة عالمية، كما أن الأزمات مثل الكوارث الطبيعية والانكماش الاقتصادي الحاد وانتشار داء نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والنزاعات المسلحة، تساهم في الدفع بالأطفال إلى أنواع العمل التي تضعفهم، بما فيها الأعمال المحظورة، كالدعارة والاتجار بالمخدرات والأعمال الإباحية وغيرها من الأنشطة المحرمة...

ويصف التقرير ظاهرة عمل الأطفال في بداية القرن الحادي والعشرين بأنها "متنوعة إلى ما لا نهاية ومتقلبة بلا حدود".

واستنادا إلى بيانات تم جمعها في مسح أجري مؤخرا، أشارت التقديرات إلى وجود حوالي 352 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 05 و 17 سنة يعملون حاليا في نشاط اقتصادي ما.

ومن بين هؤلاء الأطفال، يعمل حوالي 106 مليون طفل في أنواع عمل مقبولة للأطفال الذين بلغوا الحد الأدنى من العمر للاستخدام (عادة 15 عاما)، أو في الأعمال الخفيفة، أو الأعمال التي تعتبر جزءا من ثقافة الطفل.

ويشارك الـــ246 مليون طفل الباقين في أعمال الأطفال التي ترى منظمة العمل الدولية أنه يتعين القضاء عليها. وتتضمن أشكال العمل هذه الأنواع التالية:

- العمل الذي يؤديه طفل لم يبلغ الحد الأدنى للسن والذي تحدده التشريعات الوطنية أو المعايير الدولية وفقا لنوع العمل المحدد.
- العمل الخطر الذي يهدد صحة الأطفال الجسدية والعقلية والمعنوية، إما بسبب طبيعة هذا العمل، أو بفعل الظروف التي ترافقه.
- أسوؤ الأشكال «المطلقة» لعمل الأطفال المحددة في اتفاقية منظمة العمل الدولية حول أسوئ أشكال عمل الأطفال (1999، رقم 182).

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تضم على الإطلاق أكبر عدد للأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 05 وبين 14 سنة، أي ما يوازي حوالي 127 مليون طفل، أو 60% من الإجمالي العالمي. وتحتل منطقة أفريقيا، جنوب الصحراء، المرتبة الثانية بـــ 48 مليون طفل عامل أو 23% من الإجمالي العالمي، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبيـــ 17.4 مليون طفل عامل أو 08% ، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـــ 13.4 مليون طفل عامل أو 06%.

ويشير التقرير إلى أن حوالي 2.5 مليون طفل أو 01% من الأطفال العاملين في العالم يعيشون في البلدان الصناعية بينما يتواجد الـــ 2.4 مليون الآخرون في البلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية.

وتبين المسوحات التي تجرى في البلدان النامية أن الأكثرية الكبرى (أي 70% من الأطفال العاملين يشاركون في القطاعات الأولية كالزراعة وصيد الأسماك وصيد الطيور وأعمال التحريج)، ويشارك نحو 08% من الأطفال

العاملين في أعمال التصنيع والبيع بالجملة وبالتجزئة، وفي المطاعم والفنادق، ويعمل حوالي 07% منهم في الأعمال المنزلية والخدمات، و 04% في أعمال النقل والتخزين والاتصالات، و 03% في أعمال التشييد والمناجم والمقالع...

وأما الاقتصاد الغير النظامي الذي يغيب فيه الإقرار بالعمال أو حمايتهم بموجب الأطر القانونية والتنظيمية السائدة في سوق العمل، فهو القطاع الذي يضم بلا شك أكثرية الأطفال العاملين.ويضيف التقرير أن "كثرة عمل الأطفال في الاقتصاد غير النظامي – إلى حد أبعد من نطاق معظم المؤسسات النظامية في البلدان على اختلاف مداخيلها – إنما يشكل أحد التحديات الأساسية للقضاء على هذه الظاهرة بفعالية".[1]

1)1– دور منظمة العمل الدولية (OIT) في مكافحة عمل الأطفال

1. صور الحماية في ميثاق منظمة العمل الدولية:

بدأت المحاولات الأولى لإنشاء تنظيم دولي للعمل، في أوائل القرن 19، في شكل محاولات غير رسمية، يقوم بها الأفراد، فكان أول ظهور للجنة التشريع الدولي للعمل، في مؤتمر السلام التمهيدي في 25 جانفي 1919م، وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون عن العمل، حيث تختص هذه اللجنة بدراسة وسائل حماية العمل والعمال. وقد قدمت إلى مؤتمر السلام، مشروع إنشاء منظمة دولية للعمل والذي وافق المؤتمر عليه في 19 أفريل 1919م، فأصبح يشكل القسم الثالث عشر من اتفاقية "فرساي" المواد من 387–427 تحت عنوان العمل، وتقرر أن تكون جنيف المقر الرئيسي للمنظمة...

[1] منظمة العمل الدولية، المرجع السابق ، ص 05.

وقد كان الدستور الأصلي للمنظمة بوصفه الجزء الثالث عشر من معاهدة "فرساي" يشكل جزءا من معاهدات الصلح الأخرى والذي جاء في ديباجته أنه:

"لا سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية وأن ظروف العمل الصعبة تعرض السلام والوئام العالميين للخطر وأن تحسين هذه الظروف أصبح أمرا ملحا..."

والملاحظ أن الإعلان قد أعاد التأكيد على المبادئ الأساسية التي قامت عليها المنظمة والتي منها على الأخص:

- العمل ليس سلعة.
- حرية التعبير والحرية النقابية لا غنى عنهما لاطراد التقدم.
- إن الفقر أينما وجد يهدد الرخاء في كل مكان.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان يقضي بأن لجميع البشر (بصرف النظر عن العنصر أو العقيدة أو الجنس) الحق في التمتع بكل من الرفاهية المادية والتقدم المعنوي، في جو من الحرية والكرامة والضمان الاقتصادي والفرص المتكافئة.ويضيفالإعلان أن الظروف التي من شأنها أن تجعل تحقيق ذلك مستطاعا، يجب أن تكون الهدف الرئيسي للسياسات الوطنية والدولية...

وقد أصبحت منظمة العمل الدولية عبارة عن وكالة تابعة للأمم المتحدة في سنة 1946م، تعتني – وفقا لدستورها – بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل، الحق في التمتع بظروف عمل عادلة وملائمة، والحق في

تشكيل نقابات، مع حرية انضمام الفرد إلى النقابة التي يختارها والحق في الضمان الاجتماعي.[1]

2. حماية الأطفال في العمل من خلال معايير منظمة العمل الدولية:

لقد حظي موضوع عمل الأطفال (ولا يزال) باهتمام بالغ من قبل منظمة العمل الدولية التي أصدرت في هذا الشأن العديدَ من الصكوك (اتفاقيات وتوصيات) تناولت فيها مختلف جوانب الموضوع وبالأخص تحديد السن الأدنى للقبول في العمل والفحص الطبي للعامل وخطر عمل الأطفال في بعض الأنشطة.

من الاتفاقيات ما يكتسي صبغة الشمولية ومنها ما هو خاص ببعض القطاعات مثل الصناعة، الفلاحة، العمل البحري، المناجم، حيث تعتبر اتفاقية العمل الدولية رقم 138 سنة 1973م بشأن السن الأدنى للعمل، والاتفاقية رقم 182 لسنة 1999م بشأن خطر أسوئ أشكال عمل الأطفال أهم الاتفاقيات التي اعتمدتها المنظمة في هذا المجال.

ونظرا لأهميتهما، فقد تم اعتبارهما ضمن الاتفاقيات الثمانية المتعلقة بالحقوق الأساسية للإنسان في العمل وهذا ما أكده إعلان المنظمة لسنة 1998م الخاص بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.[2]

[1]- يحياوي بن علي نورة، حماية حقوق الانسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 22.
[2]- كشو محمد، الندوة الوطنية حول دور إدارة العمل في مكافحة ظاهرة تشغيل الأطفال، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس، الجزائر، 22-24 سبتمبر 2002م، ص 02.

3. تحديد السن الأدنى لقبول الأطفال في العمل:

حظيت مسألة تحديد السن الأدنى لقبول الأطفال في العمل باهتمام كبير نظرا لدورها البالغ في حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والمحافظة على صحتهم ونموهم الطبيعي.

ويختلف السن الأدنى للعمل باختلاف طبيعة النشاط والوسط الذي يعمل فيه الطفل وكذلك حسب خطورة الأعمال ومدى تأثير العمل على مواظبة الطفل على الدراسة.

وقد تطورت معايير العمل الدولية المتعلقة بالسن الأدنى ما بين أول اتفاقية خاصة بالموضوع (الاتفاقية رقم 05 لسنة 1919م بشأن السن الأدنى في الصناعة) وآخر اتفاقية في هذا الشأن (الاتفاقية رقم 138 لسنة 1973م بشأن السن الأدنى للعمل).

ولهذه الأخيرة صبغة الشمولية في حين جاءت الاتفاقية التي سبقتها بصبغة قطاعية.

3-1. اتفاقية العمل الدولية رقم 138:

تعتبر اتفاقية العمل الدولية رقم 138 آخر اتفاقية تتعلق بالسن الأدنى للقبول في العمل، صدرت عن منظمة العمل الدولية في سنة 1973م.

تنطبق هذه الاتفاقية على جميع فروع النشاط الاقتصادي وتعتبر تجميعا للمبادئ التي أرسيت بالتدرج في مختلف الصكوكالسابقة. فهي تلزم الدول المصادقة عليها بضبط حد أدنى لسن القبول في العمل والتعهد باتباع سياسة وطنية

ترمي إلى ضمان الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال والرفع تدريجيا في السن الأدنى للقبول في العمل إلى حد يمكّن الأطفال من بلوغ نموّ بدني وذهني كامل.كما أنها توجبألاّ يقلّ السن الأدنى عن السن الذي يتوقف فيه التعليم الإجباري على ألاّ يقلّ في كل الأحوال عن 15 سنة.

وخولت الاتفاقية للبلدان الأعضاء التي لم يبلغ فيها الاقتصاد أو المؤسسات التعليمية درجة كافية من التطور إمكانية تحديد سن أدنى بـــ 14 سنة في مرحلة أولى.

ونصت الاتفاقية على أن يرتفع الحد الأدنى للسن إلى 18 سنة بالنسبة للأعمال الخطيرة التي يمكن أن تعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأطفال بسبب طبيعتها أو الظروف التي تؤدي فيها.

وتسمح الاتفاقية بعمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة في أعمال خفيفة على ألاّ تكون ضارة بصحتهم أو نموهم ولا تعطل مواظبتهم في المدرسة أو اشتراكهم في برامج التوجيه والتدريب المهني التي تقرها السلطة المختصة ولا تضعف قدرتهم على الاستفادة من التعليم الذي يتلقونه.

وقد حظيت الاتفاقية رقم 138 بتصديق 116 دولة إلى حد تاريخ 2001/12/31م من بينها 12 دولة عربية وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية منذ 1984م.

إن توزيع الدول المصادقة حسب السن الأدنى المعتمد عند التصديق يبين أن 41 دولة اعتمدت 14 سنة و47 دولة اعتمدت 15 سنة و28 دولة اعتمدت 16 سنة.

فأماالدول العربية فتتوزع كالآتي:

03 دول اعتمدت سن 14 سنة (مصر، موريتانيا، اليمن)، 06 دول اعتمدت 15 سنة (الإمارات، العراق، الكويت، لبيبا، المغرب، سوريا)، و 03 دول اعتمدت سن 16 سنة (الجزائر، الأردن، تونس).[1]

3-2. خطر أسوئ أشكال عمل الأطفال:

تقود منظمة العمل الدولية حملة دولية نشيطة للقضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال وقد ركزت المنظمة جهودها في الفترة الأخيرة على معالجة أسوئ أشكال عمل الأطفال.

وقد تم في الدورة 87 لمؤتمر العمل الدولي (1999م) اعتماد اتفاقية خاصة بالموضوع وهي الاتفاقية رقم 182 بشأن خطر أسوئ أشكال عمل الأطفال وتكملها التوصية رقم 190وتشمل اتفاقية رقم 182 جميع الأشخاص دون سن الثامنة عشر وهي تدعو لاتخاذ تدابير فورية وفعالة تكفل بموجبها خطر أسوئ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليه.

كما تدعو الاتفاقية إلى إقامة تعاون دولي حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإلى القضاء على الفقر ونشر التعليم.

[1]- كشو محمد ،المرجع السابق، ص 06.

وتحدد الاتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال فيما يلي:

- جميع أشكال الرق والممارسات الشبيهة بالرق كبيع الأطفال والمتاجرة بهم وعبودية الدين والقنانة والعمل القصري أو الاجباري.
- التجنيد القصري أو الاجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة.
- استخدام طفل أو تشغيله في أعمال الدعارة أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.
- استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة لا سيما إنتاج المخدرات والمتاجرة بها.
- الأعمال التي يرجح أن تؤدي إلى الاضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

وتفرض هذه الاتفاقية على الدول المصادقة عليها وضع تنفيذ برامج عمل من أجل القضاء على أسوئ أشكال عمل الأطفال في المقام الأول وكذلك وضع آليات ملائمة لرصد تطبيق الاتفاقية بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال.

كما تدعو الاتفاقية الدول الأعضاء إلى توفير المساعدة لانتشال الأطفال من أسوئ أشكال عمل الأطفال وإعادة تأهيلهم وضمان حصولهم على التعليم المجاني الأساسي والتدريب المهني وتحديد الأطفال المعرضين بشكل خاص للمخاطر وأخذ الفتيات بعين الاعتبار.

وتدعو التوصية رقم 190 المكملة لها الدول التي صادقت على الاتفاقية إلى اعتبار أسوئ أشكال عمل الأطفال جريمة جنائية تستدعي فرض عقوبات جنائية على مرتكبيها.

وتحدد هذه التوصية الأعمال الخطرة بتلك الأعمال التي تعرض الأطفال إلى الاستغلال الجسدي أو النفسي أو الجنسي والأعمال في باطن الأرض أو تحت المياه أو على ارتفاعات خطيرة أو في أماكن محصورة والأعمال التي تستخدم فيها آلات ومعدات خطرة أو التي تشمل أحمالا ثقيلة والأعمال التي تزاول في بيئة غير صحية يمكن أن تعرض الأطفال لمواد خطرة أو لدرجات حرارة أو مستويات ضوضاء أو اهتزازات أو الأعمال التي تزاول في ظروف بالغة الصعوبة كالعمل لساعات طويلة أو أثناء الليل أو العمل الذي يحتفظ فيه بالطفل في مكان صاحب العمل.

واعتبارا لأهمية الاتفاقية رقم 182، فقد تم عدّها إلى جانب الاتفاقية 138 ضمن الاتفاقيات الثمانية الخاصة بالحقوق الأساسية للإنسان في العمل. وقامت منظمة العمل الدولية بحملة واسعة للمصادقة على هذه الاتفاقية أفضت إلى تصديق 113 دولة عليها إلى حد تاريخ 2001/12/31 وذلك رغم حداثتها. ونجد ضمن الدول المصادقة عليها 15 دولة عربية من بينها الجزائر التي صادقت عليها بتاريخ 2001/02/09 العدد الجملي للتصديقات على هذه الاتفاقية يقارب المصادقة على الاتفاقية 138 التي ترجع إلى سنة 1973م والتي صاقدت عليها في

نفس التاريخ 116 دولة، وهذا يبرز الاجماع الدولي للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.[1]

4. مدى فعالية منظمة العمل الدولية في مكافحة عمل الأطفال:

لقد استحدثت منظمة العمل الدولية البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال لتعزيز تجاربهاالهادفة جوهرياإلى القضاء على عمل الأطفال. واستمر نمو هذا البرنامج وتوسعه بوتيرة سريعة، وجاءت نقطة التحول المهمة سنة 2000م عندما أعطى الدعم بالموارد من الأمم المتحدة زخما كبيرا لهذا البرنامج الذي يعمل حاليا في 86 بلدا، وقع 60 بلدا منها على مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية، وكنتيجة لذلك ارتفع نصيب البرنامج المذكور في برنامج التعاون التقني العام لمنظمة العمل الدولية ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة من 11.5 % سنة 1998م إلى 28.9% سنة 2001م، وإلى 38.7%سنة 2004م، ليكون بذلك أكبر برنامج من هذا الحجم داخل منظمة العمل الدولية... ومنذ سنة 2002م استفاد زهاء خمسة ملايين طفل من مشاريع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال.[2]

1)2- تكاليف القضاء على عمل الأطفال ومكاسبه:

كان أحد أهم البحوث في هذه الفترة منشور البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال حول تكاليف ومكاسب ذلك، فقد صدر في أوائل 2004م، وهذه الدراسة لا تقول لنا هل نقضي أم لا على عمل الأطفال ؟ فهذه التزامات قائمة تستند إلى أسس حقوق الإنسان بل تلقي الضوء على العبء المالي الذي ستسفر عنه وعلى الآثار الاقتصادية التي يمكن توقعها كنتيجة لذلك.

[1]-كشو محمد، المرجع السابق، ص 13.
[2]- مكتب العمل الدولي، وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2006، ص 27.

ووجدت الدراسة أن للقضاء على عمل الأطفال واستبداله بتعميم التعليم مكاسب اقتصادية عظيمة. فخلال الفترة من 2001 إلى 2020 قدر المبلغ الاجمالي للتكاليف العامة بزهاء 760 مليار دولار أمريكي، في حين وصلت المكاسب المتراكمة خلال هذه الفترة إلى 5.106 مليار دولار أمريكي.

فالمكاسب إذن تفوق التكاليف بمعدل 6.7 إلى 1، ويصل ذلك إلى معدل عائدات داخلي يبلغ 43.8%.

وستعرف كل الأقاليم أرباحا كبيرة للغاية، رغم أن بعضها سيستفيد أكثر من البعض الآخر. ففي شمال أفريقيا والشرق الأوسط ستكون المكاسب على أعلى مستوى مقارنة بالتكاليف (8.4 إلى 1) وبالمقابل ستكون في أدنى مستوىها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (5.2 إلى 1).أمابالنسبة لآسيا فسيكون معدل الربح 7.2 إلى 1 وأما بالنسبة للبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر فسيكون المعدل 5.9 إلى 1 وفي أمريكا اللاتينية سيكون 5.3 إلى 1.

وتكشف الدراسة عن الطابع الاقتصادي للقضاء على عمل الأطفال كاستثمار يتم على مدى حياة جيل وكتعهد مستدام إزاء أطفالنا من أجل جني ثمار ذلك عند بلوغهم سن الرشد.

وخلال مدة عقد ونصف تقريبا من تطبيق البرنامج سيفوق عبؤه الاقتصادي مجموعالعائدات. وبعد ذلك سوف تغدو التدفقات الصافية إيجابية وسيكون ذلك بشكل كبير بعد سنة 2020، لأنه لن يكون هناك حينئذ أية تكلفةإضافية، بل ستكون هناك منافع مكتسبة من تحسين التعليم والصحة، وبالتالي ستكون المكاسب المتأخرة أكثر من مجرد تعويض للتكاليف إذا أخذنا المسألة في مجملها...

وإذا كانت هذه الدراسة تدخل في إطار تقاليد اقتصادية يدعمها البنك الدولي ومؤسسات أخرى بشأن أهمية تكوين رأس المال البشري لأغراض التنمية، فمن الجدير بالذكر أنه قد يكون من الصعب قياس بعض المكاسب الهامة جدا، كمكاسب الاستثمار في التعليم، من منظور نقدي، مثل المكاسب المرتبطة بالتنمية الشخصية وتعزيز الفرص، ومن شأن الدلالة على أن القضاء على عمل الأطفال استثمار عالمي ذو أرباح كبيرة أن تزيد جهود التوعية زخما في إطار التحرك العالمي.[1]

1- التطور التاريخي لمنظمة العمل الدولية:

أنشئت منظمة العمل الدولية سنة 1919 وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في سنة 1946، وهي تضم حاليا في عضويتها 178 دولة، وللمنظمة بنية ثلاثية فريدة تجمع بين ممثلين عن الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال على قدم المساواة فيما بينهم لمعالجة التحديات المتعلقة بالعمل والسياسة الاجتماعية، ويضع مؤتمر العمل الدولي السياسات العريضة لمنظمة العمل الدولية.

وينعقد مؤتمر العمل الدولي مرة واحدة سنويا ويلتقي فيه الأطراف الثلاثة الذين يشكلونه، ويعتمد المؤتمر كذلك معايير دولية جديدة للعمل كما يعتمد خطة عمل المنظمة وميزانيتها.

وفيما بين دورات المؤتمر، يوجه أعمالَ المنظمة مجلسُ الإدارة الذي يضم في عضويته 28 ممثلا عن الحكومة و14 ممثلا عن أصحاب الأعمال و14 ممثلا عن العمال. ومكتب العمل الدولي هو الأمانة العامة لمنظمة العمل الدولية.

[1]-مكتب العمل الدولي ،المرجع السابق، ص 31.

ومقر الأمانة العامة يكمن في جنيف بسويسرا ولها مكاتب ميدانية في أكثر من 40 دولة. وقد حصلت المنظمة عند الاحتفال بالعيد الخمسين لإنشائها في سنة 1969 على جائزة نوبل للسلام، والمدير العام الحالي للمنظمة هو السيد خوان سومافيا.[1]

2- جذور منظمة العمل الدولية(OIT):

هي منظمة ذات طابع عالمي ولقد أنشئت من الحقيقة الاجتماعية لبلدان أوربا وأمريكا الشمالية منذ القرن 19 أي في بداية الثورة الصناعية. النمو الاقتصادي العظيم الذي أنشأته هذه المنظمة في ذلك الوقت لم يكن ممكنا إلا بشق الأنفس (أو بألم بدني لا يحتمل)، هذا ما تسبب في اضطرابات اجتماعية، وفي بداية القرن 19، لقد فكر البعض في إقامة تشريع دولي للعمل، استجابة لتساؤلات خلقية واقتصادية مرتبطة بالثمن البشري للثورة الصناعية ولقد كان صناعيون استثنائيون مثل (روبرت أوين "Robert Owen") و (دانيال لوجران " Daniel Legrand") قد سعوا في ترقية وضع تشريع تقدمي في ميدان العمل وفيما يتعلق بالاجتماعيات.

وهكذا ابتداء من نهاية القرن 19، أخذت الهيئات النقابية تؤدي دروا مهما في البلدان الصناعية المطالبة بحقوق ديمقراطية وظروف حياتية لائقة للعمال.

ولا شك في أن الأدلة الإنسانية والسياسية والاقتصادية المستخدمة لصالح وضع مقاييس دولية للعمل هي التي أدت في آخر الأمر إلى تأسيس منظمة العمل الدولية(OIT).فالدليل الإنساني كان مرتبطا بالعمال المستأجرين الذينما يزال عددهم

[1]- منظمة العمل الدولية، قواعد اللعبة: مقدمة موجزة لمعايير العمل الدولية، منظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى، 2006، ص 11.

في تزايدوالذين كانوا يعيشون ويعملون في ظروف غير مقبولة وكانوا مستغلين بدون أن تؤخذ صحتهم بعين الاعتبار وكذلك عائلاتهم وتفتحهم الذاتي. هذه التساؤلات كانت معبرة بوضوح في مقدمة دستور المنظمة الدولية للعمل حيث يلاحظ وجود ظروف عمل تجعل عددا كبيرا من العمال يعيشون في الظلم والبؤس والحرمان.

فالحجة السياسية أصبحت تتطابق مع الشعور بالواقع:

ففي حال عدم تحسن ظروف معيشتها وعملها يمكن لهذه الجماهير العاملة – التي هي في تزايد مستمريتماشي وتطور الصناعة– أن تزعزع النظام الاجتماعي بل أن تتسبب في ثورة. ولهذا السبب تشير مقدمة الدستور إلى أن "الظلم يسبب عدم الرضى ويكاد أن يجعل السلام والاطمئنان العالمي في خطر".

وأما الحجة الثالثة فاقتصادية، وهي نابعة من الواقع الآتي: وهو أن كل بلد أو قطاع اقتصادي يتبنى هاته القوانين لصالح العمال سيكون ضروريا معاقبا بالنسبة لمنافسيه بسبب تأثير هذه الإجراءات على ثمن المنتوجات.

هكذا نقرأ في مقدمة الدستور أن عدم تبني أي أمة ما لنظام عمل إنساني حقيقي قد يعترض مجهودات البلدان التي تريد تحسنالحال العمال في بلادهم الخاصة.

كل هذه الأفكار موجودة في مقدمة دستور منظمةالعمل الدولية المحررة سنة 1919 والتي تؤكد أنه: "لا يمكن أن يكون هناك سلم عالمي ثابت إلا إذا كانت أسسه مبنية على العدالة الاجتماعية".

ولقد أثبتت هذه الأفكار مرة أخرى في تصريح "فيلاديلفيا" سنة 1944 وما زال معمولا بها في وقتنا الحالي الذي أثرت عليه العولمة، وكذا مازالت تكون الأساس الإيديولوجي لمنظمة العمل الدولية (OIT)إلى حد الآن.[1]

1)3-مكتب العمل الدولي (BIT):

مقر مكتب العمل الدولي (BIT) متواجد بمدينة جنيف (Genève) وهو بمثابة المكتب والأمانة الدائمة لمنظمة العمل الدولية (OIT) وهو أيضا بمثابة مقر اجرائي ومقر العمليات ومركز البحوث ودار النشر.

وهو يتضمن شبكة مكاتب خارجية (مكاتب جهوية) مكاتب المناطق المختلفة ومكاتب المراسلة، تتميز بلا مركزية الإدارة والتسيير فعلى رأس مكتب العمل الدولي (BIT) مدير عام منتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

ويقوم المكتب بتشغيل حوالي 2500 موظفا وخبيرا يتوزعون عبر المقر بجنيف والأربعين مكتبا المتواجد عبر أقطار العالم، وتنعقد اجتماعات جهوية مع دول أعضاء المكتب (OIT) دوريا لأجل دراسة المسائل الهامة الخاصة بناحية ما من نواحي العالم، ويتم مساعدة كل من المجلس الإداري ومكتب العمل الدولي (BIT) لجنات ثلاثية تمثل أهم القطاعات الاقتصادية كما تمثلهما لجنات من الخبراء الذين يدرسون مسائل مثل مسألة التكوين المهني ومسألة تحسين مستوى الإطارات المسيرة ومسألة سلامة وصحة العمال ومسألة تربية العمال وحتى دراسة المشاكل الخاصة ببعض فئات العمال (الشباب، النساء، المعوقين...).[2]

[1]- OIT, l'OIT : ses origines, son fonctionnement, son action. Organisation internationale du travail, sans date ni lieu, page 04.

[2]- OIT - المرجع السابق ، ص 07.

1- دور معايير العمل الدولية:

أنشأت الدول الموقعة على معاهدة فرساي، في سنة 1919، منظمة العمل الدولية اعترافا منها بأن "ظروف العمل القاسية تنطوي على قدر كبير من الظلم والمعاناة والحرمان بالنسبة لأعداد كبيرة من الناس مما يؤدي إلى اضطرابات شديدة لدرجة أن السلم والتناغم في العالم يصبحان مهددان"، ولمعالجة هذه المشكلة، وضعت المنظمة الوليدة نظاما لمعايير العمل الدولية: اتفاقيات وتوصيات دولية يضعها ممثلون عن الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال من مختلف أنحاء العالم، تتناول كافة الأمور المتعلقة بالعمل.

وقد أدرك مؤسسو منظمة العمل الدولية في سنة 1919 أن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى قواعد واضحة لضمان أن يسير التقدم الاقتصادي جنبا إلى جنب مع العدالة الاجتماعية والرخاء والسلام للجميع.

واليوم وضعت منظمة العمل الدولية أجندة شاملة للعمل الكريم واللائق تعالج من خلالها كثيرا من التحديات المشابهة لتلك التي واجهتها المنظمة عند تأسيسها.

وتهدف هذه الأجندة إلى توفير العمل الكريم والائق للجميع من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وخلق فرص العمل، واحترام معايير العمل الدولية. فقد تطورت هاته المعايير لتشكل منظومة شاملة من الصكوك المتعلقة بالعمل والسياسة الاجتماعية، يدعمها نظام للإشراف صمم لمعالجة جميع أنواع المشكلات التي تطرأ عند تطبيقها على المستوى الوطني.

فمعايير العمل الدولية هي المكون القانوني في استراتيجية منظمة العمل الدولية للتحكم في العولمة وتعزيز التنمية المستدامة واستئصال الفقر من جذوره، وضمان أن يعمل الناس في ظروف كريمة وآمنة.

والتحديات الناجمة عن العولمة جعلت معايير العمل الدولية أكثر اتصالا بالواقع من أي وقت آخر، فما هي المنافع التي تقدمهاهذه المعايير اليوم ؟.[1]

2- عمل الأطفال بالأرقام:

تقدر منظمة العمل الدولية أن هناك أكثر من 186 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 05 و 14 سنة منخرطون في عمل الأطفال، ويضاف إليهم 59 مليون طفل آخر تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة منخرطون أيضا في ذلك.

من المقدر أن 84 مليون طفل يقعون في شراك واحدة أو أخرى من أسوأ أشكال عمل الأطفال التالية:

- 57 مليون في العمل الجبري أو المرتبط بقيود.
- 18 مليون يستخدمون في الدعارة والصور الإباحية.
- 12 مليون يتم المتاجرة فيهم.
- 300 000 يتم تجنيدهم جبرا عنهم في النزاعات المسلحة.[2]

[1]- منظمة العمل الدولية، قواعد اللعبة، المرجع السابق، ص 06.
[2]- المرجع نفسه، ص 31.

3- العمالة بالأرقام:

قدرت منظمة العمل الدولية حجم البطالة في العالم لسنة 2004 بـــ 184.7 مليون شخص، كان الأكثر تأثرا من بينهم الشباب والنساء. وقد وضعت الأمم المتحدة هدفا للنزول بالفقر إلى النصف بحلول عام 2015.

ولتحقيق ذلك يتعين إيجاد ما لا يقل عن مليار وظيفة جديدة لاستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل والتقليل من فقر العاملين ومن البطالة خلال العقد القادم.[1]

4- عمل الأطفال وفقا للقانون:

عرفت الطفولة في العالم مع التطور الصناعي استغلالا كاملا باعتبارها يدا عاملة سهل التحكم فيها، فاستعمل الأطفال في أخطر الأعمال في المناجم، في الزراعة كزراعة القطن وقطفه، وفي المصانع بمختلف أنواعها... ، الأمر الذي دفع بالحكومات آنذاك إلى التفكير في إيجاد حماية قانونية للأطفال، ففي سنة 1924 تم تقنين حقوق الطفل الأساسية وأنشأت الجمعية العالمية لإسعاف الأطفال وهو ما يسمى بتصريح جنيف لحقوق الطفل.

وفي 20 نوفمبر 1959، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الطفل، ثم الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في 1989 التي نصت في مادتها رقم 32 على ما يلي:

[1]- منظمة العمل الدولية، قواعد اللعبة، المرجع السابق ، ص 41.

"تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أي عمل يرجح أن يكون خطيرا وأن يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضارا بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي."

ولقداهتمت الجزائر بالطفل وعالم الشغل منذ الاستقلال حيث قيد المشرع عمل الأطفال بعدة قيود ترتبط بـــ :

1. سن العمل.
2. شروط عقد العمل.
3. حماية الطفل أثناء العمل.

4) 1- السن القانوني للعمل:

يشترط المشرع الجزائري في الشخص المتقدم للعمل أن يكون بالغا 16 سنة على الأقل، أي أن المشرع حدد السن الأدنى القانوني للعمل بستة عسر سنة وهو يقابل سن التمييز المنصوص عليه في القانون المدني وهو ما ورد بنص المادة 01/15 من القانون المتعلق بعلاقات العمل 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم: "لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للعمل عن سن ستة عسر سنة، إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما"، فالنصوص القانونية المتعلقة بالتكوين المهني والتمهين تعطي الحق للطفل الذي لا يتعدى 15 سنة من عمره والذي فشل في مزاولة دراسته وانتقاله للطور الثانوي في الاستفادة من تكوين مهني من أجل إعداده للحصول على مهنة.

... ويترتب على عدم احترام رب العمل هذا الشرط إبطالُ عقد العمل، إذ تنص المادة 135 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل على ما يلي: "تعد باطلة وعديمة الأثر كل علاقة عمل غير مطابقة لأحكام التشريع المعمول به"، هذا من الجانب المدني، أما من الجانب الجزائي، فتنص المادة 140 من نفس القانون على عقوبة توظيف القاصر الذي لم يبلغ 16 سنة على الأقل، إلا في حالات عقود التمهين بنصها على أنه: "يعاقب بغرامة مالية تتراوح من 1.000 إلى 2.000 دج على كل توظيف لعامل قاصر لم يبلغ السن المقررة، إلا في حالات عقود التمهين المحررة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وفي حالات العودة، يمكن الحكم بعقوبة حبس تتراوح من 15 يوما إلى شهرين، دون المساس بالغرامة التي يمكن أن ترفع إلى ضعف الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة."

4) 2- شروط عقد العمل:

تتوقف صحةُ عقد العمل المبرم من قبل العامل القاصر وصلاحيتُه بإلزامية الحصول على رخصة من وليه الشرعي وهو ما ورد بالمادة 2/15 من قانون 90-11، والتي جاء فيها ما يلي: "لا يجوز توظيف القاصر إلا بناء على رخصة من وصيهالشرعي ..." ويترتب على تخلف هذا الشرط إبطال علاقة العمل.

4) 3- حماية الطفل أثناء العمل:

بالرغم من أن العامل القاصر يخضع لنفس الشروط والالتزامات التي يخضع لها العامل الراشد من الناحية المبدئية، فإن هذا القاصر في ظل التشريع

الجزائري يعامل معاملة خاصة، حيث يمنع تشغيله في الأعمال التي تتصف بالخطورة أو ذات طبيعة شاقة أو مضرة بالصحة أو التي من شأنها أن تمس بأخلاقه، وهذا ما نصت عليه المادة 03/15 من قانون 11/90 السالف الذكر...

ويترتب على مخالفة الأحكام القانونية المتعلقة بظروف استخدام الشبان عقابُ معترفِ المخالفة بغرامة مالية تمتد من 2.000 إلى 4.000دج طبقا للمادة 141 من القانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل، مع إمكانية مضاعفة المخالفة في حالة العودة.

كما تنص المادة 143 من القانون نفسه على معاقبة من يقوم بتشغيل القصّر أقل من 19 سنة في الليل بغرامة مالية من 500 إلى 1.000دج وتتضاعف الغرامة في حالة العودة.[1]

1)4-عمالة الأطفال: معطيات حول الوضع في الجزائر

"بالرغم من كون عمل الأطفال في الجزائر حقيقة قد تأخذ في الاتساع بالنظر للمشاكل الاقتصادية،فإنه ينبغي عدم تضخيمها بل إعادتها إلى حجمها الفعلي.

وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، فإن السكان المشتغلين يوزعون حسب السن والسنة على الشكل التالي:

- سنة 1989: عدد المشتغلين أقل من 15 سنة= 12.300.

- سنة 1990: عدد المشتغلين أقل من 15 سنة= 11.000.

[1]- شرفي مريم، دور جهاز العدالة انجاه ظاهرة تشغيل الأطفال، وزارة العدل، الجزائر، 24 سبتمبر 2002، ص 03.

- سنة 1992: عدد المشتغلين من 10-14 سنة= 14.084.

- سنة 2000 (السداسي الأول): عدد المشتغلين أقل من 15 سنة= 25.000.

ونسجل من خلال هذه الأرقام ارتفاعا في تشغيل الأطفال البالغين من العمر أقل من 15 سنة خاصة في الوسط الحضري، والذي يفسر بتدهور في ظروف معيشة العائلات.

وبناء عليه، وبالرغم من هذا الارتفاع المقدر بـــ 25.000 طفل البالغين من العمر أقل من 15 سنة،فإن ذلك لا يمثل سوى 0.34 من مجموع السكان الذين يتراوح أعمارهم بين 06 و 14 سنة.

وإذا قارنا هذه الأرقام بالتقديرات المسجلة في الجزائر سنة 1995 والتي أعدت من طرف مكتب الاحصائيات لمكتب العمل الدولي فإنه يمكننا أن نسجل حدوث انخفاض بين سنتي 1995 و2000 في عدد الأطفال المشتغلين الذين تتررواوح أعمارهم بين 10 إلى 14 سنة، حيث قدرت النسبة المسجلة سنة 1995 بـــ 1.63%.

ويقترب هذا الرقم أكثر من الرقم المسجل في بعض الدول الأوربية منه إلى الأرقام المسجلة في بلدان العالم الثالث، صحيح أن هذه الأرقام غير مستوفية نظرا للصعوبات الموضوعية التي تعتلي إحصاء جميع الأطفال المشتغلين قبل السن

القانونية للعمل لا سيما في العمل غير الرسمي، لكنها تبقى المؤشر الذي يوحي بالسياسة الاجتماعية والتربوية للدولة، المكرسة دستوريا والموجهة لفائدة الطفل.[1]

"وبهذا الصدد، وبفضل المبادئ الدستورية التي تكرس الحق في التعليم وإلزامية التعليم الأساسي والعدل في الاستفادة من التعليم والتكوين المهني التي ترتكز عليها جميع نصوصها القانونية، حظي الأطفال الجزائريون بأعداد هائلة بالتعليم المجاني وساهمت بالتالي هذه المبادئ حتى الآن في التقليل من انتشار ظاهرة عمل الأطفال مقارنة بدول تشابه ظروف التطور الاقتصادي فيها الظروف السائدة ببلادنا.

وعلى سبيل المثال، وفي إطار التدابير الملموسة التي تم اعتمادها في هذا السياق، تكفلت سنة 1998 مؤسسات التكوين المهني بجميع فروعها بـــ 34.438 شاب من كلا الجنسين، كما تتوفر بلادنا على 780 مركز تكوين ومعهد دولة".[2]

أمام هذا الغموض القانوني الموجود في التشريع، لابد من أن نبحث عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى عمل قرابة 478.000 طفل جزائري تتراوح أعمارهم ما بين 05-18 سنة، فحسب دراسة قامت بها منظمة اليونيسف سنة 1999 بمساهمة وزارة التضامن الوطني والعائلة، بينت النتائج أن معظم الأطفال (عينة البحث) الذين يعملون ينتمون إلى عائلات فقيرة ذات الدخل الضعيف أو المنعدم بسبب: البطالة، طلاق الوالدين، وفاة أحد الأولياء، تسريح العمال، الرسوب المدرسي المتزايد على الرغم من أن التعليم الأساسي تعليم إلزامي ومجاني، الظروف الأمنية المتمثلة في الإرهاب الذي أدى إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال

[1]- كياس سعيدة، دور إدارة العمل في الجزائر اتجاه ظاهرة تشغيل الأطفال، وزارة العمل والضمان الاجتماعي والمنظمة العربية للعمل، الجزائر، من 22 إلى 24 سبتمبر 2002، ص 04.
[2]- المرجع نفسه، ص 06.

بعد نزوح العائلات الريفية إلى المدن وتركها لكل ممتلكاتها هناك في القرى والأرياف.

إن التكفل بهذه الظاهرة يتطلب بلورة وتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج المحلية التي يكمل بعضها بعضا، تشترك في إنجازها كل الجهات ابتداء من الهيئات الرسمية والمجتمع المدني والجمعيات ذات الصلة بالموضوع، ضمن استراتيجية مستقبلية محددة الأهداف مع وضع الإجراءات والآليات الضرورية للحد من هذه الظاهرة والتي تمس كلا من المجال التشريعي والمجال الإداريوالمجال الخدماتيوالمجال الاقتصادي والاجتماعي.

نلاحظمن ذلك أن مجال عمل الأطفال في الجزائر يندرج ضمن النشاطات والأعمال التالية:

أ- في الريف:

1. الرعي وتربية الأغنام والأبقار.
2. حماية المزروعات وحراستها.
3. جمع الحطب والأعلاف.
4. جلب المياه.
5. المشاركة في الحصاد وبذر التربة وجني المحصول.
6. بيع المنتوجات الزراعية في الأسواق وعلى قارعة الطريق.

ب- في المدن:

1. في الورشات الفنية المختلفة.
2. بيع الجرائد والسلع للمارة.
3. بيع الملابس والأدوات المنزلية على الأرصفة.
4. العمل في وسائل النقل والفنادق الشعبية.
5. بيع الفواكه والخضر.
6. في بعض المنشآت الصناعية بمختلف أحجامها.
7. في بعض أعمال النظافة.[1]

"المقصود بعمل الأطفال هنا هو العمل الذي يقع خارج الإطار القانوني، وبمعنى أدق هو استغلال الأطفال، وأول سؤال يتبادر إلى أذهاننا هو ماهية المجالات التي يظهر فيها هذا النوع من عمل الأطفال ؟ إن الملاحظ اليومي لواقع المجتمع يرى بعض من الأطفال يبيع الصحف أو السجائر أو الخبز في الطريق السريع والبعض الآخر يمسح زجاج السيارات والبعض الآخر يحرس مواقف السيارات وأطفال آخرون على اختلاف أعمارهم يشاركون أولياءهم في التسول عبر مختلف شوارع الجزائر كما لاننسى الأعمال التي يؤديها الأطفال كمستخدمين بالبيوت بالإضافة إلى الأطفال المعرضين على الفسق والدعارة، وهي في معظمها أعمال غير قانونية لأنها لا تساهم في تربية الطفل وإنما تعود سلبا عليه اجتماعيا وأخلاقيا وصحيا، وتساهم بنسبة كبيرة في احتكاك هذا الطفل بجميع أنواع

[1]- بوديس رشيد، التصدي لظاهرة تشغيل الأطفال في إطار إستراتيجية حماية الأطفال في الجزائر: مقوماتها وسبل تنفيذها، وزارة العمل والضمان الاجتماعي، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل، 22-24 سبتمبر 2002، ص 04.

الانحراف التي يصادفها يوميا في الشارع ابتداء من المخدرات ومرورا بالسرقة وغيرها مما يمهد لدخوله عالم الجنوح."[1]

"وتنص المادة 3/330 من قانون العقوبات على معاقبة أحد الوالدين الذي يعرض صحة أولاده أو أمنهم أو خلقهم لخطر جسيم، كأن لا يقوم بإشرافه الضروري عليهم أو أن يهمل رعايتهم بالسجن من شهرين إلى سنة وبغرامة مالية من 500 إلى 5.000دج، كما تفيد هذه المادة على أن على الوالدين رعاية أبنائهم والانفاق عليهم وهو التزام قانوني مقرر تحت طائلة العقوبات السالفة الذكر، فالطفل غير مسؤول على الحالة المادية لأسرته"، ولا بد من التذكير هنا بنص المادة 59 من الدستور التي تنص على أن: "ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائيا مضمونة."[2]

[1]- شرفي مريم، المرجع السابق، ص 07.
[2]- المرجع نفسه، ص 09.

2) مميزات التعليم في العالم وفي الجزائر

"يتوقف مصير المجتمعات في القرن الحادي والعشرين على الكيفية التي بعد بها الأفراد تربويا وتعليميا. وقد تنبهت دول العالم المتقدم وعدد من دول العالم النامية لهذه الحقيقة منذ بداية الثمانينيات، والجديد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، هو تزايد الإدراك في أن الأمر ليس أي تعليم وفقط، وإنما التعليم الذي يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات عصر الثورة التكنولوجية الثالثة، التي تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، واستخدام المعلومات المتدفقة."[1]

"لذلك رأى السياسيون أن التعليم وثيق الصلة بالأمن القومي ودوره كبير في إحداث التغيير السياسي وتحقيق الديمقراطية والتحول الاجتماعي والمحافظة على الهوية ومسؤولية المشاركة. لذا زادت نبرة الحديث عن التعليم وضرورة تطويره في الخطاب السياسي الرسمي."[2]

"أما الدول النامية، فزاد فيها الطلب الاجتماعي على التعليم باعتباره حقا طبيعيا للإنسان، ووسيلة لرفع مستوى معيشة الأفراد، وتنمية مواهب البشر، ووسيلة الفقراء للاستثمار دون الحاجة إلى رأس مال. ومن ثم يتحقق للأفراد الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد، ويتحقق للمجتمع مردودات أفضل في التنمية لسد الفجوة بين التقدم والتخلف."[3]

[1]- الجويلي مها عبد الباقي، التربية والمجتمع: الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2002، ص 05.
[2]- المرجع نفسه، ص 06.
[3]- المرجع نفسه، ص 07.

"أكد تقرير (جاك ديلور Jacques Delors) أهمية الكيف وأهمية البعد المستقبلي في التعليم.فالتعليم في القرن الحادي والعشرين سيعتمد على أربعة أعمدة ستمكن الإنسان من العبور إلى هذا القرن بثقة واقتدار إن هو تسلح بها، وهي:

أ- التعلمقصد المعرفة من خلال إتقان أدوات المعرفة وتحقيق متعة الفهم والاكتشاف والحس النقدي، وكيفية تعلم الانتباه وتدريب الذاكرة والفكر؛ وإن عملية تحصيل المعارف لا تنتهي، بل تتشابك بشكل متزايد مع خبرة العمل ومواصلة التعلم مدى الحياة.

ب- التعليم قصد العمل، هذا المبدأ مرتبط بالتعلم للمعرفة والتأكيد على مفهوم الكفاءة والعمل الجماعي والاستفادة من التجارب الاجتماعية المختلفة والتأكيد على التعليم المتناوب مع العمل.

ج- التعلم قصد العيش مع الآخرين وذلك بتنمية فهم الآخر وثقافته وإدراك أوجه التكافل ةتحقيق مشروعات مشتركة وتسوية النزاعات في ظل احترام التعددية، التفاهم والسلام.

د- تعلم لتكن، تسهم التربية في التنمية الشاملة لكل فردا روحا وجسدا، وذكاء وحساسية، وحسا جماليا ومسؤولية شخصية وروحانية، إضافة إلى التأكيد على حرية الإنسان، والاكتشاف والتجريب، بحيث تمثل التربية رحلة داخلية للفرد تتفق مراحلها مع مراحل النضج المستمر للشخصية."[1]

"إن معرفة القراءة والكتابة ليست إلا محصلة للتعليم، وإذن فإن الحالة التي يكون عليها أي نظام تعليمي لها أهمية ودلالة سياسية كأهميتها الاقتصادية تماما،

[1]-الجويلي مها عبد الباقي، المرجع السابق، ص 19.

وتعتبر معرفة القراءة والكتابة، والمهارات المتعددة التي تكتسب بواسطة التعليم ضرورية بصفة مباشرة للتنمية الاجتماعية مثل ضرورتها للتنمية الاقتصادية.

والتعليم مهمّ أيضا بالنسبة للقيم التي يعززها، إذ أن برامج المدرسة والأنشطة الأخرى الإضافية والعلاقات غير الرسمية بين التلاميذ والمدرسين، كلها أمور تنقل العديد من المهارات والقيم الاجتماعية، ويمكن أن يتم ذلك كله بطريقة موجهة كما يحدث عندما تستهدف مختلف أنشطة المدرسة خلق وتعزيز قيم ومهارات اجتماعية: كالتعاون أو روح الفريق، والطاعة..."[1]

"إن التعليم يعكس صورة المجتمع، والتغير التعليمي يتبع التغير الاجتماعي، كما أن التعليم شرط التنمية، وهو في الوقت ذاته محصلة لتغيرات اجتماعية واقتصادية سابقة إضافة إلى أنه يعتبر عاملا مستقلا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهو يؤدي إلى نتائج مقصودة وغير مقصودة، وصراعات في القيم والأهداف. ومن الطبيعي أن هذه النماذج للعلاقة بين التعليم والتنمية ليست شاملة بصفة تبادلية، فبوسع التعليم أن يساهم في بعض خصائص كل منها في حقب تاريخية مختلفة، أو في أنحاء مختلفة من النظام التعليمي."[2]

"تقسم معظم بلاد العالم التعليم إلى المراحل التالية: مرحلة رياض الأطفال، المرحلة الابتدائية، المرحلة المتوسطة أو الاعدادية، المرحلة الثانوية، مرحلة التعليم العالي، وكل مرحلة تعليمية تقابل مرحلة نمو نفسي...

[1]- جابر سامية محمد، علم الاجتماع العام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص361.
[2]- جابر سامية محمد ، المرجع السابق ، ص366.

تعد صياغة الأهداف العامة والخاصة في مرحلة تعليمية ما في شكل عبارات التغيرات المطلوبة حدوثها في سلوك الناشئين من مهمة المربين، وكذا رسم الخطط لتحقيق ذلك بأقل مجهود وطريقة ممكنين.

2)1- التعليم ما قبل الابتدائي:

هناك عوامل عديدة أدت إلى نشوء هذا النوع من التعليم: الأول منها هو العامل السيكولوجي، حيث وجد معظم المربين في هذا الصدد أن العملية التربوية تبدأ قبل أن يدخل الطفل المدرسة الابتدائية وأن النمو الجسمي والعقلي السليم يعتمد على البيئة الصالحة في المنزل والمحيط الذي يعيش فيه. (...)

بالإضافة إلى العوامل السيكولوجية، هناك العوامل الاجتماعية وأهمها مبدأ تكافؤ الفرص، والذي بموجب تطبيقه ظهرت ضرورة العناية بالأطفال الصغار من أبناء الطبقات الفقيرة وتزويدهم بقاعدة من النمو الجسمي والعقلي، لأجل رفعهم إلى مستوى زملائهم من أبناء الطبقات الغنية والمتوسطة. (...)

2)2-التعليم الابتدائي:

ترجع أهمية هذا التعليم بالدرجة الأولى إلى كونه القاعدة التي يرتكز عليها بناء التعليم في المراحل المختلفة، والوسيلة الفعالة لتدعيم وحدة الأمة والكشف عن مواهب أبنائها وقدراتهم والإفادة منها، ولذلك يجب أن تسير سياسة التعليم الابتدائي وفق المبادئ الأساسية التالية: أن يكون إلزاميا، أن يكون مجانيا، وأن يكون موحدا. (...).

2)3- التعليم الإعدادي والمتوسط:

إن هذه المرحلة جديدة على النظم التعليمية، فقد كانت تمثل من قبل الصفوف الدنيا من المرحلة الثانوية، وكان الغرض منها لا يعلو عن تهيئة الملتحقين بها لمواصلة تعليمهم في القسم الثاني من المرحلة الثانوية، ولم يكن في خططها أو أهدافها مهمة الإعداد للحياة، رغم أن الكثير من التلاميذ كانوا يضطرون إلى الخروج للعمل قبل الانتهاء من الدراسة الثانوية، فلا هم أعدوا إعدادا سليما للحياة ولا هم استطاعوا اتمام تعليمهم.(...)

2)4-التعليم الثانوي:

أعيد النظر في أهداف هذه المدرسة ووظائفها بحيث أصبحت تأخذ بعين الاعتبار:

- تزويد التلاميذ بالخبرات والمعلومات الأساسية اللازمة لهم في حياتهم العامة.
- إعداد القادرين على التعلم وتمكينهم من مواصلة الدراسة في المرحلة التالية.
- توفير حاجات التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والدولة على المستوى الذي يؤهل له هذا التعليم، أو بمعنى آخر توفير فئة من العاملين على درجة متوسطة من المهارة للعمل في الميادين المختلفة سواء منها ما يتصل بالوظائف العامة أو بنواحي الانتاج المختلفة.(...).

2)5- التعليم العالي وأهدافه:

لهذا التعليم أهداف رئيسة هي:

- تأهيل وإعداد المختصين والخبراء الفنيين الذي يحتاج المجتمع إليهم سواء في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية أم في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- القيام بالبحوث والدراسات التي تساهم في تقدم العلوم والآداب والفنون، وخاصة ما يهدف منها إلى إيجاد الحلول الملائمة لمختلف المشكلات التي تواجه المجتمع.
- المساهمة في تدريب العاملين في المؤسسات الاجتماعية المختلفة لزيادة كفايتهم وقدراتهم.[1]

"هذا ما يجعل بعض علماء اجتماع التربية من أمثال ب. ميسجراف (P.Musgrave) يعطي تحديدا لوظائف النظام التعليمي الاجتماعية في خمس وظائف أساسية:

1. نقل الثقافة في المجتمع.
2. تزويد المجتمع بالمبدعين والمجددين.
3. الوظيفة السياسية.
4. الوظيفة الاقتصادية.

[1]- أبيض ملكة، التربية المقارنة والدولية، دار الفكر، دمشق، 1998، ص108.

5. وظيفة الانتقاء الاجتماعي.

ولكن بالطبع، تعد هذه الوظائف الأساسية بمثابة وظائف عامة لا يمكن أن تتحقق في الواقع إلا عن طريق المدرسة.

هذه الأخيرة التي تتعدد وظائفها في المجتمع بدء من عمليات التنشئة وتنمية المهارات المعرفية والعقلية حتى تنمية القدرة على النقد والابداع والتجديد والابتكار. ومن ثم أصبحت المدرسة من المؤسساتى التربوية التي لا يستغنى عنها خاصة بعد أن تصدعت الأبنية الأسرية وتقلصت أدوار الأسرة الحديثة في الإعداد الكلي للأطفال وتنشئتهم من الناحية الاجتماعية والتربوية، مقارنته عما كان عليه دور الأسرة في المجتمعات التقليدية أو ما قبل الصناعية."[1]

"تشير الأرقام إلى أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية لسنة 1998-2002 في الجزائر قد بلغ 96% بالنسبة للذكور و 94% بالنسبة للإناث. وأن مستوى تمدرس الأطفال حتى الصف الخامس قد بلغ 95% في المدة الزمنية الممتدة بين 1997 و 2003."[2]

"وحسب وزارة التربية الوطنية فإن تطور تمدرس الأطفال من 06 إلى 15 سنة ابتداء من 1995 إلى 2001 هو كما يلي:

- بالنسبة لسنة 1995-1996 لدينا: 6.097.564
- بالنسبة لسنة 1996-1997 لدينا: 6.376.868

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع المدرسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص38.
[2]- يونسيف، وضع الأطفال في العالم 2005: الطفولة المهددة. منظمة الأمم المتحدة للطفولة، نيويورك، 2004، ص 122

- بالنسبة لسنة 1997–1998 لدينا: 6.474.679
- بالنسبة لسنة 1998–1999 لدينا: 6.577.859
- بالنسبة لسنة 1999–2000 لدينا: 6.604.248"[1]
- بالنسبة لسنة 2000–2001 لدينا: 7.712.182 (المصدر: وزارة التربية الوطنية، من خلال المؤشرات الاحصائية2001/2000).

"لقد ظهرت المدرسة الأساسية في الجزائر على مستوى التجريب سنة 1976 وعم تطبيقها سنة 1983 وهي من أهم الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة التربوية، حيث أراد القائمون عليها استبدال الطرق التربوية التقليدية بطرق حديثة تعتمد أساسا على النشاط الذاتي للطفل، وتجعل منه المحور الأساسي للعملية التربوية.

والتعليم الأساسي هو الحد الأدنى الذي يقوم على توفير تعليم مناسب لجميع الأطفال، وقد تبنت الجزائر نظام المدرسة الأساسية نموذج بلجيكي–ألماني، حتى تؤدي الحق المعترف به عالميا والمتمثل في أن لكل شخص الحق في الحصول على القدر الكافي من التربية والتعليم، في الجوانب الفكرية والبدنية لأجل أن تعطيكل واحد إمكانية تحصيل أحين المعارف والوصول إلى أعلى المراتب التي تمكنه من أن يكون مستقبلا قائما بذاته ومهيئا بفعالية لمجابهة الحياة المستقبلية."[2]

[1]- وزارة التربية الوطنية، سلسلاتإحصائة من 1962 إلى 2000، المديرية الفرعية للإحصائيات، فيفري 2000، ص 22.
[2]- زعيمي مراد، مؤسسة التنشئة الاجتماعية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الاولى ، 2007، ص 139.

"وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن معدل تمدرس الأطفال من 06 إلى 14 سنة بالنسبة لسنة 2004 يعادل 97.3 بالنسبة للذكور و 98.2 بالنسبة للإناث، على مستوى الجزائر العاصمة، أما على مستوى ولاية تلمسان، فإننا نجد نسبة 97.2 بالنسبة للذكور و 94.2 بالنسبة للإناث."[1]

"إن تحقيق هذا التطور في تعداد المتعلمين والمعلمين تطلب مجهودات كبيرة ومتواصلة حيث استدعت هذه العملية ما يلي:

أولا: المحافظة على وتيرة توسيع طاقات الهياكل القاعدية من حيث قدرات الاستقبال والعمل على تجهيزها وتزويدها بالمرافق والخدمات التربوية المدعمة لها، وفي هذا الإطار تضاعفت المدارس الأساسية بتسع مرات والثانويات بـــ 27 مرة ومراكز التكوين المهني بـــ 26 مرة ومؤسسات التعليم العالي بـــ 11 مرة فيما بين 1964–2000.

ثانيا: تخصيص إمكانيات مالية معتبرة (11% من الناتج الوطني الخام (PIB) في السبعينات و 06% إلى 08% في المتوسط في التسعينات)من أجل تغطية التكاليف اللازمة لمثل هذه الاستثمارات في تنمية الثروة البشرية.

إلا أن هذه المجهودات المبذولة من طرف المجتمع لم تؤد إلى تحقيق الأهداف النوعية التي كان يطمح إليها، (...) حيث سجل انخفاض في قطاع التربية، حدد على أساس ارتفاع نسبة الهذر والتكرار (إعادة السنة) من جهة

[1]- Office National des Statistiques, enquête algérienne sur la santé de la famille : quelque indicateurs régionaux, PAPFAM et UNFPA, 2004 page 63.

ضعف نسبة النجاح في الامتحانات الوطنية (شهادة التعليم الأساسي والباكالوريا) من جهة أخرى. (...)

وهذه النسب مأخوذة من دراسة قامت بها وزارة التربية الوطنية سنة 1999 فيما يخص التعليم الأساسي والتي أسفرت عن النتائج التالية :

- 21% يصلون إلى السنة 09 أساسي بدون تكرار.
- 46%يصلون إلى السنة 09 أساسي بتكرار أو بعدة تكرارات.
- 33%لا يصلون إلى السنة 09 أساسي (الفشل، الإقصاء).

نسبة النجاح في شهادة التعليم الأساسي هي 34.4%."[1]

"يعتبر الهدر التربوي من أهم عوامل خفض الكفاءة، ومن هنا كان الاهتمام بتلف الفاقد في التعليم، وكل ما يترتب عليه من ضياع في المال أوالوقت أو الجهد المبذول في التعليم يسمى هدرا.

ولهذا الهدر التربوي جوانب معروفة من أهمها: ارتفاع معدلات التكلفة لكل تلميذ التسرب، الرسوب وتدني المستوى التحصيلي وهو صورة مخففة من صور الرسوب، فالهدر الذي ينتج –مثلا– من تسرب التلميذ من المدرسة تتحمل الدولة من أجله نفقات كثيرة، ثم نجده يهجر الدراسة قبل إتمامها لينضم إلى صفوف غير المتعلمين أو صفوف العاطلين في معظم الأحيان. ويظهر العبء المادي –في مثل هذه الحالة– في رفع تكلفة التعليم بدون عائد مجز، ومهما يكن من أمر، فإن نسبة

[1]- بوسنة محمود، التقويم والبيداغوجيا في النسق التربوي، منشورات مخبر التربية-التكوين-العمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2004، ص14.

الهدر التعليمي (التسرب أو الرسوب) في النظام التعليمي تعتبر مقياسا لكفاية النظام الداخلية.

فكلما قلت نسبتها كان هذا دليلا على فعالية النظام ونجاعته، حيث إن نسب الرسوب والتسرب هي تكاليف إضافية على مخرجات التعليم لا تستفيد منها البلاد ولا الأفراد الذين وقع عليهم التسرب أو الرسوب."[1]

"يأخذ الهدر المدرسي أشكالا مختلفة يمكن حصرها –حسب المصطلحات الواردة في بعض الوثائق الصادرة عن وزراة التربية الوطنية الجزائرية– فيما يلي:

1. الرسوب.
2. التسرب بقسميه: التخلي التلقائي والطرد.

ويمكن تحديد مفاهيم هذه المصطلحات على النحو التالي:

1. **الرسوب:** جاء في الوثيقة المؤرخة خلال شهر جويلية 1996 والمرفقة مع المنشور الوزاري رقم 16 المؤرخ في 1996/09/03 والصادر عن مديرية التعليم الثانوي العام بوزارة التربية الوطنية ما نصه: «الرسوب المدرسي يتعلق بالتلاميذ الذين لا يوفقون في الترقية أو الانتقال إلى المستوى الأعلى بحكم ضعف مستواهم الدراسي ولكنهم لا يغادرون المدرسة بل يكررون السنة لإستدراك النقائص وسد ضعفهم التحصيلي. وهو بهذا المعنى صورة من صور الاخفاق المدرسي». (...)

[1]- بن حمودة محمد، الإدارة المدرسية في مواجهة مشكلات تربوية: دراسة لبعض مشكلات النظام التربوي الجزائري في مستوى الإدارة المدرسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص73.

2. **التسرب:** -ويقصد به في مفهوم الوثيقة الوزارية السالفة الذكر-: «التخلي التلقائي عن الدراسة لأسباب اجتماعية واقتصادية، كما يشمل التلاميذ الذين يلفظهم النظام التربوي قبل انهائهم مرحلة من مراحل التعليم»، أي أن التسرب يشمل حالتين: حالة التخلي التلقائي عن الدراسة، وحالة الفصل النهائي أو الإقصاء أو الطرد.

وقد ورد أيضا في الدراسة الرسمية السالفة الذكر ما نصه: «وفي هذه الدراسة سيستعمل لفظ التسرب للدلالة على التلاميذالمجبرين على الانقطاع عن دراستهم (حالة المطرودين) وعلى أولئك الذين يتخلون عنها بمحض إرادتهم.» وبذلك يكون التلاميذ المتسربون -حسب هذا التحديد- هم التلاميذ المتخلفون والمطرودون."[1]

2)6- حق الطفل في التعليم:

يعرّف الطفل بأنه الشخص دون سن الثامنة عشرة، ما لم تقرر القوانين الوطنية سنا أخرى، أما تعريف الطفل حسب التشريع الجزائري فهو كما يلي: "سن الرشد محدد في القانون المدني وحسب المادة 40 بـــ 19 سنة وما فوق."[2]

ففي اتفاقية حقوق الطفل، وفي المادة 28 ما يأتي: "للطفل الحق في التعليم على قاعدة تكافؤ الفرص، حيث يكمن واجب الدول في ضمان جعل التعليم الابتدائي مجانيا وإجباريا، وفي تشجيع توفير الأشكال المختلفة من التعليم الثانوي لكل طفل وتيسير حصوله على التعليم العالي، بناء على قدرته، كما ينبغي على

[1]- بن حمودة محمد ، المرجع السابق ، ص 74.

[2]- UNICEF, Guide des droits de l'enfant, Ministère de la solidarité nationale et de la famille, Algérie, 1999, page 09.

الإجراءات المدرسية ألا تتعارض مع حقوق الطفل وكرامته، وعلى الدولة أن تشارك في التعاون الدولي بغية تطبيق هذا الحق.

أما حسب ما جاء في المادة 29 من الاتفاقيةنفسها، فيجب أن يستهدف التعليم تطوير شخصية الطفل وتنمية مواهبه وقدراته العقلية والجسدية، بأقصى قدر ممكن، وينبغي على التعليم أن يعد الطفل لحياة راشدة نشطة في مجتمع حر، وأن يعزز الاحترام لوالدي الطفل، إضافة إلى احترام قيم الآخرين وتراثهم الثقافي.

أما في التشريع الجزائري فإن المادة 53 من الدستور تتضمن إجبارية التعليم الأساسي للجميع وكذامجانيته التي تخضع للشروط المحددة من طرف القانون."[1]

ولقد تعهد المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع حكومات العالم فعلا، في المؤتمر العالمي للتربية للجميع المنعقد في "جومتين، تايلاند" بزيادة فرص التعليم لأكثر من 100 مليون طفل، وما يقرب من مليون شخص بالغ، ثلثهم من الفتيات والنساء، من الذين لم تتح لهم فرص الحصول على التعليم الأساسي ومحو الأمية في الوقت الراهن؛ وينبغي، وفاءا بهذا الالتزام، أن تتخذ تدابير محددة من أجل ما يلي:

- التوسع في الأنشطة الإنمائية للطفولة المبكرة.
- إتاحة فرص الحصول على التعليم الأساسي للجميع، ويشمل ذلك أن يكمل 80% على الأقل من الأطفال في سن الدراسة المناسب للتعليم الابتدائي، أو

[1]- UNICEF, Guide des droits de l'enfant ، المرجع السابق ، ص 20.

أن يحققوا إنجازا تعليميا مقابلا، مع الاهتمام بصورة خاصة بأوجه التفاوت القائمة بين البنين والبنات.

- تخفيض الأمية بين الكبار بمعدل النصف، مع الاهتمام بمحو الأمية بين النساء.
- التدريب المهني والإعداد للتوظيف.
- زيادة تحصيل المعرفة والمهارات والقيم من خلال جميع قنوات التعليم، بما في ذلك وسائط الاتصال الحديثة والتقليدية، من أجل تحسين نوعية الحياة بالنسبة للأطفال والأسر.

وإلى جانب ما ينطوي عليه التقدم في مجال التعليم ومحو الأمية من قيمة جوهرية بالنسبة لتنمية الإنسان وتحسين نوعية الحياة، يمكن أن يسهم هذا التقدم إسهاما ملحوظا في تحسين صحة الأم والطفل، وفي حماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، كما ينبغي إيلاء الاستثمار في التعليم الابتدائي في حد ذاته أولوية عليا في الجهود الوطنية والدولية."[1]

[1]- يونيسف، الأطفال أولا: إعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل، مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدون تاريخ، ص 32.

الفصل الثاني:

مكانة الأسرة في نظر الطفل

1) الوضعية الاقتصادية–الثقافية للأسرة الجزائرية

"لعل أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا،هي أن 60 مليون عربي يعانون من الأمية، و73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية. (...) وتبدو الأدلة شديدة التأكيد لفكرة تنامي عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية ومنها الجزائر.(...)

ففي الوقت الراهن، نجد 700.000 عائلة لا تتوفر على أي دخل منتظم، كما أن انحراف القدرة الشرائية قد مس بقوة 10% من السكان أصحاب المداخيل المحدودة، فضلا عن عودة المظاهر الدالة على الفقر، ومنها الأمراض التي لها علاقة بظروف معيشة المواطن التي كانت في الجزائر قد قلصت منها وقضت على بعضها عن طريق البرامج الصحية وحملات التلقيح المنظمة منذ الستينات."[1]

"ففي عام 1975م، أقر مجلس وزراء المجموعة الأوربية التعريف التالي للفقر: «يوصف بالفقر الأفراد أو الأسر ذات الموارد التي تقل إلى درجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة للدول الأعضاء والتي يعيشون فيها»

أما في سنة 1994 فقد حدد المجلس الأوربي المحرومين على أنهم فئة كاملة من البشر تخرج عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئيا أو كليا."[2]

[1]- توهامي إبراهيم وآخرون، التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 67.
[2]- المرجع نفسه، ص 87.

"ويمس الفقر البيئات الأسرية والمجتمعية التي توفر الحماية، مما يعرض الأطفال لمخاطر الاستغلال والإساءة والعنف والتمييز والوصم الاجتماعي، ويحد الفقر كذلك من قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على رعاية الأطفال، كما يشكل أيضا تهديدا عن طريق مضاعفته لآثار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والنزاعات المسلحة.

ويعتبر الفقر أثناء مرحلة الطفولة أحد الأسباب الجذرية للفقر في مرحلة الرشد، ويكبر الأولاد الفقراء في أحيان كثيرة ليصبحوا أمهات وآباء فقراء أيضا يقومون هم كذلك بتنشئة أطفالهم في جو من الفقر، ولكي يتم كسر حلقة الفقر هذه العابرة للأجيال، فإن عملية خفض الفقر يجب أن تبدأ بالأطفال."[1]

"ففي الجزائر يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% من أرباب العائلات بطالون، 66% من أرباب العائلات لا يقرؤون ولا يكتبون و30% منهم يقل دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار، 1.6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية."[2]

"لذلك نجد تنوعا في استخدام المؤشرات لتحديد الظاهرة التي لخص ميلر Miller مضامينها في الفقر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد، وحدد ورسلي Worsley أشكالها المتعددة في الأصناف المهنية التالية:

[1]- يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2005: الطفولة المهددة، المرجع السابق، ص 15.
[2]- قيرة إسماعيل، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون تاريخ، ص 13.

1.الفقراء الحضريون الذين يعملون في صناعة السلع.

2.عمال الورشات المعرفة التي لا تستطيع التنافس إلا بدفع أجور واطئة لعمالها.

3.بيع الإنتاج المنزلي.

4.الحرفيون المستخدمون ذاتيا.

5.المشاريع المنزلية التي تستخدم عمل العائلة.

6.الباعة المتجولون (باعة الأرصفة والشوارع...).

7.الخدمة الشخصية (الخدمات، البوابون...).

8.عمال الأجر العرضيون (الحمالون، غاسلوا السيارات...).

9.المجرمون وأصحاب المهن المنحرفة الأخرى.

10.الشحاذون والعاطلون عن العمل وجامعو القاذورات."[1]

"وبناء على ما تقدم وفي ضوء هذه الاعتبارات والقضايا النظرية والإمبريقية يمكننا رصد أربعة اتجاهات أساسية تحاول تحديد مدلولات الفقر وفق مؤشرات معينة.

[1]- قيرة إسماعيل ، المرجع السابق، ص 189.

الاتجاه الأول: يركز أنصار هذا الاتجاه في تقديمهم لمفهوم الفقر على مؤشرات الدخل المنخفض، عدد السعرات الحرارية المستهلكة، اختيار خط الفقر، ومن الطبيعي أن يقودهم هذا التصور إلى تعريف الفقراء على أنهم فئات اجتماعية ذات مداخيل منخفضة، على أن أهم خاصية تميز هذا الاتجاه هو تركيزه على الفقر المطلق (المعدم) والفقر النسبي (الحرمان).

الاتجاه الثاني: يتناول رواد هذا الاتجاه أربعة مؤشرات أساسية وهي:

1. الفقر الهيكلي الناجم عن الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي والاجتماعي.
2. العزل وحرمان فئات معينة من تحقيق التراكمات الرأسمالية وعدم الاستفادة من النمو الاقتصادي.
3. التهميش والمعاناة من الاغتراب والعزلة الاجتماعية، وغياب المشاركة في الحياة الاجتماعية وانعدام التماسك الداخلي، وضآلة ما يحصل عليه الفقراء.
4. الاستغلال والعلاقة غير المتكافئة التي تجعل الفقراء غير قادرين على شيء سوى الإذعان والخضوع لما يملى عليهم.

الاتجاه الثالث: يميل بعض الاستراتيجيين وصناع القرار إلى ربط الفقر بالتجريد من القوة من حيث النقص النسبي في المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة، وعدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للفقراء، إلى جانب شعورهم الداخلي بانعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة.

الاتجاه الرابع: يمثل هذا الاتجاه بعض علماء الأخلاق الذين يقرون صراحة أن الفقراء لا يمكنهم إلا لوم أنفسهم، بسبب تفضيلهم للحياة السهلة على العمل الجاد واستهتارهم وفشلهم في التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة المقبلة."[1]

"يتضمن دخل الفرد عناصر أساسية من الواجب أن تكفي لتلبية الحاجات الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية والترفيهية للعامل وأسرته بمعنى آخر، يجب على الدخل الذي يتقاضاه العامل مقابل ما استهلكه من طاقة وما بذله من جهد خلال شهر في مصنعه أن يكفي لإعالة عائلة من حيث الاستهلاك الاقتصادي والاجتماعية والترفيه."[2]

"من الأهداف الضرورية التي يقوم بها الإنسان عند حصوله على دخل هو إشباع حاجاته المختلفة من سلع وخدمات وعندما يكون دخل الفرد في حدود لا يشبع فيها جميع الحاجات الأساسية، فإنه يوجد سلوكه في الإنفاق إلى نشاط أو اثنين فقط، والأكل هو نشاط أساسي ومن الواجب أن تقدر الكميات والنوعيات الحرارية المتوفرة حسب المعايير المقبولة لتلبية وجبة غذائية كافية حتى يستطيع العامل أن يعيد البعض من قواه الجسمية لإنتاج حقيقي."[3]

"أما من ناحية الوظائف فنلاحظ أن العائلة الجزائرية بعدما كانت هي الوحدة المنتجة وصاحبة الشأن في اتخاذ القرارات في مختلف القضايا المتعلقة بالفرد أو الجماعة القرابية والقيام بتنفيذها دون الاستعانة بأي مؤسسة خارجية، نجدها بعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال قد تعرضت بفعل عوامل التصنيع والتحضر كظهور المدن الصناعية والهجرة نحوها

[1]- قيرة إسماعيل ، المرجع السابق، ص 194.
[2]- دليمي عبد الحميد، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان والمدينة، قسنطينة، 2007، ص 41.
[3]- المرجع نفسه، ص 43.

إلى فقدان الكثير من صفاتها التقليدية البنائية منها والوظائفية، وبالتالي ظهرت محلها صفات ومزايا جديدة ساعدت على بروز شكل جديد من العائلة يتماشى والعصر المعيش.

ففتح المجال للتوظيف مثلا والحصول على راتب قلل من اعتماد الأفراد على بعضهم البعض أدى إلى اختفاء التعاون في نطاق هذه العائلة الحديثة ليصبح كل فرد من أفرادها وحدة اقتصادية إنتاجية قائمة بذاتها تؤمن احتياجاتها بنفسه (...)

وبناء على ما ذكر، يمكن القول بأن العائلة بدأت تتعرض لفقدان القيم والعادات والتقاليد التي كانت تعد أساسا في تماسكها بعدما أصبح الأبناء يعتقدون أفكارا وآراء وقيما تختلف عن تلك التي يعتقدها الأهل."[1]

"وتؤدي الأسرة أيضا وظائف اقتصادية أساسية مما يعرض مطالبها على المجتمع من أجل نصيب عادل من الإمكانيات المتاحة من السلع والخدمات، فالآباء عليهم الحصول على الموارد وتنظيمها للصغار العاجزين القيام بذلك بأنفسهم، وفي الأسرة بصفة خاصة تنمو الاحتياجات الأساسية نحو الملكية، حيث فيها يتعلم الطفل مثلا عن طريق ملاحظة سلوك الآباء وإدراك اتجاه الوالدين في أن الملكية شيء يمتلك ويجمع ويحفظ من اغتصاب الآخرين."[2]

[1]- لبديري مليكة، الزواج والشباب الجزائري، إلى أين ؟... دار المعرفة، الجزائر، 2005، ص 54.
[2]- دندش فائز مراد، في أصول التربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الاولى، 2004، ص 275.

"فالأسرة مؤسسة اجتماعية تنقل الذات الثقافية للمجتمع لدى الأفراد من جيل إلى جيل، فطريقة الكلام عند الطفل هي إلى حد كبير انعكاس لما يسمعه في الأسرة، واتجاهاته نحو الكتب والموسيقي تتأثر إلى حد كبير بقيم الآباء التي يضفونها عليها وكذا الأفكار عن الحق والصواب والمستويات الخاصة بالأهداف المهمة الجيدة التي يتعلمها الطفل أساسا في الأسرة.

وعلى العموم، يكمن التأثير الثقافي العميق للأسرة أساسا في نظام القيم عند الطفل النامي، وهي في العادة ليست علنية أو لفظية ولكنها تنتقل عن طريق اتصال المشاعر والأفكار اتصالا عميقا وكذلك عن طريق تضمينات للسلوك السافر والذي يعتبر عاملا أساسيا في الدافع للتعليم في المدرسة وفي الوظيفة أو في أي نشاط حياتي آخر."[1]

1)1- الطفل والسلطة الأبوية:

"السلطة شكل من أشكال الضبط الاجتماعي، فهي تعني نظاما عاما أو مجموعة من القيم التي تنظم السلوك العام، وإذا كانت السلطة -حتى تتمكن من أداء واجبها- قد تحتاج إلى قدر من الإرغام والقهر في بعض الأجيان، إلا أن هذه القدرة على القهر التي تتمتع بها السلطة، تختلف عن القدرة التي قد يتمتع بها شخص ما لإرغام شخص آخر على الخضوع لإرادته بواسطة العقاب المادي أو النفسي.

[1]- دندش فائز مراد ، المرجع السابق، ص 276.

وقد عرّف بيرود(Burdeau) السلطة: «بأنها قوة في خدمة فكرة»، إنها قوة أو قدرة نشأت من الإرادة الجماعية لتوجيه الجماعة في بحثها عن الخير المشتركوهي قادرة، إن اقتضى الأمر، أن تفرض على الأفراد المفهوم التي تريده.

فالقدرة التي تتمتع بها السلطة على القهر والإرغام، تدعمها هذه المجموعة من القيم وتضفي عليها الشرعية، كما يدعمها الاقتناع النفسي لدى الأفراد بضرورة هذه السلطة التي تمثل الإطار الاجتماعي لضمان وجودهم واستمراره، لذا لا تعتمد السلطة على القوة الماديةبقدر ما تعتمد على الرضا والاقناع وتقبل المجموع الخضوع لها.

ولابد من «معرفة وقع السلطة في نفوس المجتمع قبولا أو رفضا، طاعة أو خضوعا فالقوة تفرض الخضوع والإذعان، ولكن الحق يفترض الطاعة والإيمان».[1]

"ومن هذا المنطلق، تأخذ السلطة في صورتها التربوية صيغة علاقات نفوذ قائمة بين أطراف العملية التربوية، بين المعلمين والمتعلمين، بين الآباء والأبناء. فالسلطة تشكل حجر الزاوية في العملية التربوية، إذ لا يوجد هناك أبدا فعل تربوي من غير سلطة معترف بها من قبل الذين يخضعون للعملية التربوية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن السلطة ضرورية وجوهرية للفعل التربوي وأنها تقع في صلب العملية التربوية. (...)

[1]- حميدشي فاروق، الجماعات الضاغطة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 129.

وفي هذا السياق يمكن القول إن توافر السلطة التربوية المشروعة الهادفة والغائية بشكل ضرورة حيوية إيجابية للفعل التربوي أو للعملية التربوية برمتها.(...)

وعلى الرغم من تباين الخلفيات الفكرية للمفكرين والمربين، فإنهم يقرون بأن الفعل التربوي يبلور صورة علاقة اجتماعية تقوم في جوهرها على مبدأ القوة والسلطة، وهذه العلاقة هي علاقة إكراه مهما أدخل على طبيعتها تعديلات، ويتجلى هذا الإكراه في أن المربي يمتلك القدرة على تحديد الصورة النهائية التي من المفترض أن يظهر عليها سلوك الطفل عندما يصبح راشدا.

والسلطة في مستواها التربوي، كما هو الحال في مستواها السياسي، تقوم على منظومة من الأسس والمفاهيم والمبادئ والقيم والوسائل والممارسات الهادفة، التي تسعى إلى تنظيم الحياة التربوية والاجتماعية وفقا لمنظومة من الغايات التي تأخذ طابعا فلسفيا في صورتها الغائية.

تعني كلمة السلطة في أصلها الاشتقاقي في اللغة اللاتينية العمل على تحقيق نموالطائن الإنساني، ويتصمن هذا المفهوم توظيف القوة التي يمتلكها أهل السلطة من أجل اكتساب المعلومات، وتقديمها الآخرين، وقيادتهم نحو نموذج مثالي، ثم مساعدة المتعلمين على امتلاك الوعي، والتوجه في المسار الصحيح لحياتهم.

ولكن على خلاف هذا التصور الإيجابي، يأخذ هذا المفهوم طابعا سلبيا في الاستخدام الشائع، حيث يكون معنى التسلط هو الدلالة السائدة في مفهوم السلطة،

والتسلط هو المعنى الذي يفرض نفسه في الوعي العام وفي الذهنية السائدة عندما نستخدم كلمة السلطة."[1]

"ينطلق آدلي ألفرد Alfred Adler في توصيف بنية السلطة التربوية من مدخل أو مركب الإحساس بالنقص Complexe d'infériorité الذي جعله المدخل الأساسي لتحليل بنية السلطة بصورة عامة وبنية السلطة التربوية على نحو خاص.

يقع الطفل، وفق تصور آدلي، فريسة منازعة بين إحساسين متكاملين بالنتيجة هما: إحساسه الشامل بالضعف من جهة، ورغبته في أن يكون قويا من جهة أخرى. ولكن في واقع الأمر يشعر بضعفه الشامل في مستويات وجوده المختلفة، ولا سيما في المستوى البيولوجي بداية، حيث يثقل عليه قلق قامته القصيرة وصغر حجمه ووزنه والكبار يعززون إحساس الطفل بهذا القصور والضعف ولا سيما عندما يخاطبونه قائلين له عندما لا يستطيع أن يؤدي عملا ما، تستطيع أن تفعل ذلك عندما تصبح كبيرا.

ويتكامل الضعف الجسدي للطفل مع مظاهر الضعف النفسي والوجداني، وهو ضعف يشعر به أيضا، ويشكل هذا الضعف بمستوياته المختلفة منطلق ما يسمى علميا بـــ «مركب النقص» الذي يتضمن جوانب متعددة من الضعف والقصور التي يعانيها الطفل ، ويشكل في النهاية هذا الشعور المرير الضعف والقصور منطلق إعجاب مفرط بقوة الكبار وسلطتهم."[2]

[1]- وطفة علي سعد، علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الاولى، 2004، ص 67.
[2]- المرجع نفسه، ص 73.

"إن الإسرف في توظيف السلطة لا يقوم فحسب في مستوى اللعنف والعقاب، بل يمكن لهذا الإسراف أن يتجلى في مظاهر عديدة مثل الصرامة في المراقبة، والحساسية المفرطة عند الوالدين، والنزعة في إعطاء الأخطاء البسيطة طابعا مأساويا خطيرا، ومثل هذه الوضعية تؤدي إلى إيجاد مناخ من الضغط النفسي المؤدي والمؤلم في الوقت نفسه، والطفل سيعاني من التعذيب والقهر وذلك عندما يوضع في في المقارنة السلبية مع إخوته وأخواته وعندما يسخر من ضعفه وقصوره، وذلك كله يمثل نوعا من الارهاب العائلي الذي يتعارض مع ازدهار شخصية الطفل ونموه الطبيعي."[1]

"ويقوم التسلط على مبدإ الإلزام والإكراه، وعلاقات التسلط هي العلاقات التي يتم بموجبها خضوع طرف لإرادة طرف آخر بالقوة، ونعني بالتسلط التربوي الميل إلى استخدام العنف في العمل التربوي، فالعلاقة التسلطية سلوك ينطوي على العنف والإكراه.(...)

وغني عن البيان أن علاقات التسلط تقوم على أساس من الممارسات القمعية، التي تبدأ بأبسط الإيحاءات إلى أكثرها شدة وفظاظة، ومن أشكال السلوك التسلطي يمكن الإشارة إلى الهزء والسخرية والتهكم، وأحكام الدونية والتخجيل والإحباط والازدراء والاهمال وعدم الاحترام وعدم التقدير..."[2]

"وتبين نتائج الدراسة التي أجراها (صفوح الأخرس) في سوريا، على عينة واسعة تقدر بأربعمائة أسرة سورية، أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين مستوى تعليم الأبوين ومدى استخدام الشدة في العمل التربوي: لقد أعلن 7.6% من الآباء

[1]- وطفة علي سعد، المرجع السابق، ص 90.
[2]- المرجع نفسه، ص 102.

حملة الشهادات الجامعية ميلهم إلى استخدام الشدة في التربية مقابل 25% عند الآباء الأميين. وعلى العكس من ذلك أعلن 48.9% من الآباء الجامعيين اعتمادهم على أسلوب التشجيع مقابل 15% فقط عند الآباء الأميين. وتشير الدراسة إلى نتائج مماثلة فيما يتعلق بأسلوب التربية ومستوى تعلم الأم".[1]

"إهانة وتحقير الطفل تعد من العوامل السيئة التي تؤثر على شخصية الطفل سلبا، فتجعله يشعر بالنقص أمام الآخرين خاصة مع أقرانه...

وأثر التحقير والإهانة يكون أكبر إذا كان صادرا من أشخاص يقدرهم ويكن لهم المودة والمحبة والاحترام، كالأب أوالأم."[2]

"يعتقد كثير من الآباء أن العقاب وسيلة تمنع الطفل من الوقوع في الأخطاء وتحسن من سلوكه وتبعده عن الأشياء القبيحة التي لا يحبها الأب. إلا أن هذا الأسلوب –العقاب– لا يحقق أهدافه المرجوة إلا في حالات نادرة. لأنه لا يعتمد على نقاط القوة عند الطفل، وإنما يعتمد على نقاط ضعفه، وعوض أن يحرك فيه تلك الطاقة المحركة للطفل يحرك فيه القوى السلبية التي لا تعمل إلا على كيفية التحصيل وعدم الوقوع في الأخطاء وعدم الوقوع في السلوكات التي لا يحبها الأب."[3]

"النمط التربوي المتشدد هو ذلك النمط الذي يعتمد على التصلب وعدم التسامح والصرامة في الأوامر والنواهي، ويعرف هذا أيضا بالنمط

[1]- المرجع نفسه، ص 143.
[2]- هاشمي أحمد، الأسرة والطفولة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الاولى، 2004، ص 32.
[3]- المرجع نفسه، ص 33.

الدكتاتوري.ومبدأ هذا النمط أنه يرتكز على فكرة تعني أن الحياة جد يجب عدم التسامح فيها وعدم التهاون، من عصى أو أخطأ تحمل وزر خطئه أو عصيانه.

والنمط المتشدد لا يعترف بالفروق الفردية أي أنه لا يهتم باختلاف الاستعدادات والقدرات بين الأفراد، وأن عجز الأفراد في تنفيذ ما هم مطالبون به إنما يعو إلى أنهم عسلاء وليس إلى ضعف قدراتهم واستعداداتهم، ويتمثل هذا النمط في مجموعة من الأساليب منها: العقاب، المنع، الجزاء، الشدة، الترهيب."[1]

1)2- إرشاد الطفل وتوجيهه خلال عملية التنشئة:

"عرّف سيرز (Sears) وآخرون عملية تربية الطفل على أنها كل التفاعلات بين الوالدين وأولادهم، هذه التفاعلات تتضمن تعبيرات الوالدين عن اتجاهاتهم وقيمهم واهتماماتهم وعقائدهم ورعايتهم وسلوكهم."[2]

"ويدخل ضمن التنشئة الوالدية العمليات الآتية:

1. التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء أساليب الثواب والعقاب التي يتخذها الوالد أو الوالدة أو كليهما بقصد تعليمه أو تدريبه.
2. التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء استجابة الوالد أو الوالدة أو كليهما لسلوكه.
3. التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء اشتراكه في المواقف الاجتماعية التي يتيحها له الوالد أو الوالدة أو كليهما بهدف تعليمه الأساليب الصحيحة للسلوك في نظرهما.

[1] هاشمي أحمد، علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية الأسرية.دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الاولى، 2004، ص 64.
[2] - عياد مواهب إبراهيم ومحمد الخضري ليلى، إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 181.

4. التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء التوجيهات المباشرة والتعليمات اللفظية التي يوجهها له الوالد أو الوالدة أو كليهما بقصد توجيهه إلى الأساليب الصحيحة في السلوك.

5. التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء التعارض بين أسلوب الوالد أو الوالدة في طريقة تربية الطفل وأسلوب معاملته."[1]

الاتجاهات الوالدية هي ما يراه الآباء ويتمسكون به من أساليب في معاملة الأطفال في مواقف حياتهم المختلفة، والاتجاهات الانمائية هي تلك التي تتضمن السلوك الديمقراطي للوالدين والاهتمام بتدريب الأطفال للإعتماد على النفس ومساعدتهم على النمو اجتماعيا وعاطفيا وعقليا وتقدم لهم مشاعر الحب والتعبيرات الدالة على الاهتمام بسعادة الطفل وآدميته وإحساسه بقيمته.

إن الاتجاهات الوالدية هي التعبير الظاهري لاستجابات الآباء نحو سلوك أبنائهم... والذي يهدف إلى توجيه الطفل في مواقف الحياة المختلفة، والتسلط هو فرض الوالدين رأيهما على الطفل ومنعه من التعبير عن رغباته وقيامه بسلوك يرتضيه، أما الإهمال وهو صورة أخرى لاتجاهات الوالدين، فيعني ترك الوالدين طفلهما دون تشجيع أو محاسبة عند قيامه بسلوك مرغوب أو غير مرغوب فيه، والتذبذب في معاملة الطفل تعني إثابة الوالدين طفلهما لسلوك مرغوب فيه مرة ومعاقبته للسلوك نفسه مرة أخرى، وهو أسلوب يخالف إتجاه السواء أي اتباع الوالدين الأساليب السوية التي تعتمد على الأساليب التربوية الصحيحة في معاملة

[1]- عياد مواهب إبراهيم ومحمد الخضري ليلى ، المرجع السابق، ص 182.

الطفل، وهناك أيضا صور أخرى للإتجاهات الوالدية كالإفراط في الحماية والرعاية وكذلك القسوة... وغيرها من الإتجاهات الوالدية."[1]

"كما تختلف التنشئة في إطار الأسرة حسب العوامل التالية:

- مكانة الطفل بين إخوته بكرا أو وسطا أو صغيرا.
- سن الزوجين، فالآباء الصغارتختلف تربيتهم عن الآباء الكبار..
- الظروف المادية والاجتماعية والثقافية للأسرة.
- نمط تعامل الوالدين مع الآباء والتنشئة السائدة.
- عدد أفراد الأسرة من كبر أو صغر.
- نمط السلطة المطبقة في الأسرة وشكلها.

فللعوامل البنيوية الأسرية أثر في عملية التنشئة عند الطفل، من أصل اجتماعي ومستوى للدخل، ومستوى تعليمي للوالدين، وعدد الأفراد، والعلاقات فيما بينهم داخل الأسرة، وقيم تتبناها الأسرة وغيرها من العوامل الأخرى."[2]

[1]-عياد مواهب إبراهيم ومحمد الخضري ليلى، المرجع السابق، ص 186.
[2]- خواجة عبد العزيز، مبادئ في التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005، ص 143.

1)3- تأثير الاتجاهات الثقافية الأسرية على الطفل:

"في جميع الحالات، فإن دفع الطفل إلى عالم الشغل عبارة عن قرار يتم في إطار أسرته، وهي إجابة لهذه الأسرة للوصول إلى أهداف معينة: كضمان بقاء هذا الأسرة أو تكوين لهذا الطفل. وحسب هذا المنظور فإن الأشكال المختلفة لعمالة الأطفال تكون دائمة وترتبط بالإطار التاريخي والاقتصادي والمؤسساتي."[1]

"وهناك في حال الأسرة الحضرية نموذجين مثالين للعمالة والوظيفة الأسرية: النموذج الأول هو تحت اسم (ماشيست، Machiste) يتناسب مع الطبقات الوسطى ويمثل إسناد الجزء الأكبر لأعضاء الفئات الفقيرة، ولا يوجد فيه عمالة الأطفال إلا في حالة الفقر الشديد.

النموذج الثاني هو الأسرة التقليدية وهو إسناد العائلات المهاجرة، وهذا النموذج يدمج الطفل في الإطار المنتج في طفولته المبكرة لأن العمل هنا لكل أفراد أو أعضاء الأسرة يعتبر كواجب أخلاقي وعمل الطفل بمثابة جزء أساسي من سيرورة تنشئته الاجتماعية، حيث يكون للطفل الحرية الكاملة في كل من تسيير عمله ونقوده."[2]

1)4- الطفل والوسط الذي يعيش فيه:

"تتحمل الأسرة المسؤولية الأساسية في رعاية الطفل وحمايته من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة المراهقة، ويبدأ تعريف الطفل بثقافة المجتمع وقيمه وعاداته داخل الأسرة، وينبغي، إذا ما أريد تنمية شخصية الطفل تنمية متكاملة

[1]- Couralet Pierre-Emmanuel, op.cit, page 02.

[2]- المرجه نفسه، ص 04.

ومتناسقة أي ينشأ في بيئة أسرية وفي جو من السعادة والمحبة والتفاهم. وبناءا على ذلك، يجب على جميع مؤسسات المجتمع أن تحترم وتدعم الجهود التي يذلها الآباء وغيرهم من القائمين على تقديم الرعاية من أجل تنشئة الأطفال والعناية بهم في بيئة أسرية.

يجب بذل كل جهد ممكن للحيولة دون فصل الأطفال عن أسرهم، وإذا ما فصل الطفل عن أسرته لأسباب قهرية أو من أجل مصلحته العليا، فينبغي عمل ترتيبات لتوفير العناية الملائمة البديلة للأسرة، مع مراعاة توفير البيئة الملائمة، حيث أمكن لتربية الطفل في محيطه الثقافي الخاص، كما يجب توفير الدعم للأسرة الممتدة والأقارب، والمؤسسات المجتمعية من أجل المساعدة على تلبية الاحتياجات الخاصة لليتامى والمشردين والمهجرين من الأطفال، ويجب بذل الجهود لضمان عدم معاملة أي طفل كما لو كان منبوذا من المجتمع."[1]

"يكون الطفل المتمدرس في مفترق طرق عالمين اثنين:

المسؤولية الأولى لتربية الطفل تتمثل في الأسرة التي تنظر إلى ذلك الطفل بافتخار وأحيانا أخرى بخوف، وتارة بشعور عجر كبير، فيذهب كل صباح ليلتقي وسطا آخر أو مجتمعا محليا آخر، حيث يتم منح المعرفة.وهكذا لكل من الأسرة والمدرسة حقوق وواجبات اتجاه الطفل، وهي في مجتمعنا مكتسبة تقليديا.

وهذا المبدأ للسلطة الأبوية نجده في القانون المدني في النص رقم 1-371 والرقم 2-371: «السلطة الابوية تنتمي إلى الآباء والأمهات لحماية الطفل في أمنه وصحته وأخلاقه، ويبقى تحت سلطتهم إلى غاية سن الرشد أو تأهيله.»

[1]- يونيسف، الأطفال أولا: اتفاقية حقوق الطفل، مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 1990، ص 32.

كما يشير النص 376 من نفس القانون إلى أن السلطة الأبوية لا يمكنها أن تتحول أو تفوض إلى طرف آخر: «ليس هناك تنازل ولا تحويل خاص بالسلطة الأبوية ولا يمكن أن يكون لديه مفعول إلا في حالة حكم أو قرار...»

والقانون الجنائي يضفي مخالفة على كل من مس حقوق الأولياء، هذه السلطة موجهة من طرف القانون 1970م "الذي يشير إلى أن الحقوق والواجبات لهؤلاء الأولياء يجب أن تتماشي مع منفعة الطفل بالتوازي من النصوص رقم 375 و 1-378 للقانون المدني، الذي كان يتوقع منه العون والمساعدة أو السقوط والانحطاط في حالة عدم قدرة، أو سوء معاملة أو سوء سلوك وفساد سيرة الأولياء."[1]

[1]- Mariet François, l'enfant, la famille et l'école, Editions ESF, Paris, 1981, page 87.

الباب الثاني:

العوامل الميكروسوسيولوجية لتشغيل الأطفال

الفصل الأول:

تحليل البيانات والمناقشات

تمهيد:

يجب على أي عمل بحثي أن يكون منظما وفق خطوات متسلسلة تبرز ضرورة التنسيق فيما بينها للوصول إلى إجابة لإشكالية البحث المطروحة وعن فرضياته المصاغة مع التأكيد على صدقها أو تناقضها مع الإشكالية المطروحة.

أما الإجابة على الفرضيات فتكون بتحليل المعطيات المتوصل إليها انطلاقا من عرض المقابلة المجراة مع العينة باستخدام المنهج المناسب لدراستنا حول الموضوع، وفقا لأسلوب تحليل النتائج الذي يتضمنه المنهج والدراسة الوصفية.

ونحن في بحثنا هذا سنقوم بتحليل النتائج وتفسيرها ومناقشة الفرضيات المصاغة وفقا لما تقدمنا به من أساليب تحليل النتائج التي سلطنا الضوء عليها في الإطار المنهجي لبحثنا هذا.

1) مميزات العينة

أهم المميزات التي خصت أفراد عينة بحثنا، يمكن ملاحظتها انطلاقا من نتائج المقابلة المنظمة والاستمارة الموظفتان في بحثنا. ويمكن إدراج هذه المميزات في الجدول التالي:

الجدول رقم1: توزيع الأطفال حسب الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكور	118	80.82
إناث	28	19.18
المجموع	146	100

يوضح الجدول أن أغلبية المبحوثين هم ذكور، إذ تشمل نسبتهم 80.82% من المبحوثين تقابلها نسبة 19.18%من الإناث وهذا ما قد يفتح المجال لافتراضات عديدة، أهمها التأكيد على انتشار العمل في أوساط الذكور أكثر من الإناث خاصة ذلك الذي يلاحظه الجميع كالبيع في الطرقات، أي الإقبال على القطاع التجاري أكثر من الإناث.

كما يدل أيضا على العمل المخفي الذي تمارسه الفتاة خاصة في حالة تربية الأطفال حيث أنها تعمل في إطار المنزل أو كمنظفة بيوت الآخرين الذي يعتبر

عملا مخفيا، لأجل تحسين وضعيتها الاقتصادية على المدى البعيد، مما يقلل اشتغالها في المجتمع.

أما عن كثرة اشتغال الذكور فقد يرجع بالدرجة الأولى إلى اهتمام هؤلاء بالكسب لرفع مدخولهم الأسري من جهة، والإنفاق على النفس لضمان استقلالها المادي من جهة أخرى.

"بسبب العادات والتقاليد والذهنيات السائدة، نجد أن عددا قليلا من الفتيات الأقل من 16 سنة قد دخلن عالم الشغل في أماكن مثل قاعات الحلاقة في فصل الصيف، بسبب كثرة الطلب عليهن خلال تلك المدة الزمنية.إن الهدف الذي يسعى إليه الطفل وأولياؤه في هذه الحالة هو التأهيل لعمل.

أما فيما يخص العمل في القطاع غير الرسمي، ولا سيما في بيوت الآخرين، فهناك معلومات قليلة تصل لمفتشية العمل وذلك بفضل بعض الشكاوي."[1]

وأما عن توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية، فإن الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] -Le travail de l'enfant en Algérie, op.cit, page 28.

الجدولرقم 2 : توزيع الأطفال حسب السن

فئات السن	التكرار	%
10-11	06	04.11
12-13	35	24
14-15	105	71.91
المجموع	146	100

نلاحظ في هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين قد سجلت لدى الأطفال المنتمين إلى الفئة العمرية ما بين 14-15 سنة، وذلك بنسبة 71.91%، كما نجد نسبة لا بأس بها من المبحوثين المنتمين إلى الفئة العمريةما بين 12-13 سنة، وذلك بنسبة 24%، ومما سبق، نستنتج أن حظوظ الالتحاق بالعمل تزداد لدى الأطفال كلما انتقلنا من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى للسن.

وهذا لا يقتصر على فئة عمرية دون غيرها وإنما ينتمي أغلبية المبحوثين إلى الفئة العمريةما بين 14-15 سنة، مما قد يدل على ضعف النسق التعليمي وعدم تمكنه من توفير فرص التمدرس لجميع الأطفال المسجلين ضمن صفوفه، خاصة وأن نظام الامتحانات في المرحلة الأساسية أو المتوسطة يؤدي إلى رسوب عدد لا باس به من التلاميذ.

وأما بالنسبة للمبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 10–11 سنة، فإن تواجدهم في ميدان العمل هو بصفة عامة ليس لغرض نفقات خاصة بالمساعدة في ميزانية العائلة بالدرجة الأولى.

"يزدادالتكرار المتعلق بسن الأطفال المشتغلين المبحوثين شيئا فشيئا حتى سن 17 سنة، مع زيادة ملحوظة وسريعة ما بين 13–14 سنة وبين 15–16 سنة.

متوسط السن للأطفال المشتغلين يعادل 15.3 سنة. (...)

الأطفال العاملون الأقل من 15 سنة يمثلون نسبة عالية في الوسط الريفي بالمقارنة مع الوسط الحضري وهذه النسبة تكون معكوسة بالنسبة للأطفال الأكثر من 15 سنة."[1]

وأما عن توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي، فإن الجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- Le travail de l'enfant en Algérie ، المرجع السابق، ص 56.

الجدول رقم 3: المستوى الدراسي للمبحوثين

المستوى الدراسي	التكرار	%
ابتدائي	60	41.09
متوسط	76	52.05
ثانوي	02	01.36
دون المستوى (أمي)	08	05.47
المجموع	146	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة هي 52.05%وتشكل المستوى المتوسط، وأن أقل نسبة هي تلك التي تمثل الفئة ذات المستوى الثانوي وتشكل 01.36%، ويرجع ذلك إلى أن المستوى التعليمي قد يتلاءم مع فئة المبحوثين العمرية الممتدة من 14 إلى 15 سنة.

أما نسبة 05.47%فهي تمثل المبحوثين الأميين، والذين لا يستطيعون التحكم في آليات القراءة والكتابة بسبب عدم التحاقهم بالمنظومة التربوية لسبب أو لآخر.

"ذلك ما يبين لنا أن الرسوب والتسرب المدرسي مهم جدا في فئة سن 15-16 سنة، والذي يتناسب نهاية فترة التعليم المتوسط مبدئيا.

قد تكون التسربات المدرسية مرتبطة أساسا بالتحصيل الدراسي عند الأطفال الذين لا ينتقلون إلى المدارس الثانوية في نهاية مرحلة التعليم المتوسط، وكذلك بسبب أنماط سلوكية سيئة أو غيابات متكررة."[1]

"التعليم والتعلم هما الركيزة الأساسية للارتقاء بالمجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وصحيا، حيث يحتاج العالم اليوم إلى ثورة علمية وتكنولوجية هائلة، حيث تتسابق الدول في اكتساب المهارات والمعارف المستحدثة، حتى تستطيع اللحاق بالتطورات السريعة المتلاحقة في المجالات الحياتية كافة، والتحدي الذي يواجه المجتمعات اليوم هو كيفية إعداد الكوادر المدربة وتربية النشء وتطوير وتحديث مناهج التعليم لتتوافق مع المتغيرات العالمية، ومع احتياجات سوق العمل من المهارات والتخصصات المختلفة."[2]

وأما عن توزيع المبحوثينحسب نوع العمل الممارس، فإن الجدول الآتي يبين ذلك:

[1]- Le travail de l'enfant en Algérie المرجع السابق ، ص 68.
[2]- المجلس العربي للطفولة والتنمية، واقع الطفل العربي: التقرير الإحصائي السنوي 2002، بدون دار نشر، القاهرة، 2003، ص 25.

الجدول رقم 2: نوع العمل الممارس من طرف الطفل

نوع العمل	التكرار	%
تاجر	105	71.91
عامل في الخدمات	11	07.53
عمل منزلي Domestique	07	04.79
مساعد ميكانيكي	08	05.47
فلاح	05	03.42
حمال في السوق	04	02.73
خياطة	03	02.05
مساعد نجار	03	02.05
المجموع	146	100

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة يمكن ملاحظتها تقدر بـــ 71.91% وهي تمثل الأطفال العاملين في قطاع التجارة كبائعي التبغ أو الأكياس البلاستيكية، أو الخضر والفواكه.فأغلبية المبحوثين ينتمون إلى القطاع غير المهيكل نظرا لسهولة العمل فيه في أوقات فراغهم.

أما النسبة التي تليها في الجدول فإنها تعادل 07.53% من المبحوثين وهم أولئك الذين يعملون في قطاع الخدمات كمساعدين في الطبخ أو نادلين، فهذه النسبة توحي لنا بالعدد المعتبر من الراسبين في المجتمع حيث لا يكون للبعض منهم حظ في الحصول على تكوين مهني ملائم أو حتى التكفل بهم من طرف جهاز نظامي معين.

فيترتب على هذا الرسوب سوء التكيف الاجتماعي والانعزال ومن ثمة الانسياق إلى ممارسة نشاط اقتصادي دون الشعور بالرغبة في ذلك أبدا.

وأما أدنى نسبة وهي 02.05% تشكل المبحوثين الذين يمارسون أعمالا كمساعدين في النجارة، ونفس النسبة نجدها لدى المبحوثات اللواتي تعملن بالخياطة.

كما نجد النسبة أخرى قريبة من هذه الأخيرة وهي تشكل فئة المبحوثين الذين يقومون بعمل شاق ألا وهو حمالين في السوق.

إن هذه الأعمال ليست محل إقبال الأطفال الذين يفضلون العمل بقطاع التجارة، ويرجع ذلك إلى الحرية التي يتمتع بها الطفل في هذا النوع من الأعمال، مما يجعله يوفق بينها وبين الدراسة، أو أن يعمل في أوقات فراغه بعد الدراسة أو خلال العطلة الأسبوعية أو أثناء الأعياد والعطل المدرسية، بينما عملهم في القطاع المهيكل كالخدمات ومجال الحرف يجعلهم مقيدين برب العمل يشرف عليهم وعلى تصرفاتهم طوال اليوم، حيث لا يمكنهم التخلي عن عملهم بحسب إرادتهم، لأجل الذهاب إلى المدرسة مثلا، لأن ذلك سيترتب عليه عواقب وخيمة.

"فقد تبين من خلال الملاحظة اليومية أن الأطفال يشتغلون في الشارع كبائعي التبغ، سلع متباينة، مواد غذائية أو كحراس السيارات أو كغاسلين السيارات...كما أنه بعض الأطفال يمكن ملاحظته كمساعدين أو كعمال في الخدمات المختلفة وورشات التجارة أوالصناعات التقليدية تحت مظهر التمهين.

بالإضافة إلى عمل الطفل في القطاع غير الرسمي الذي أصبح يتطور شيئا فشيئا، هناك عمل الطفل المأجور، لكن دون أن نستطيع الحكم اعتباطيا عن طبيعته ومداه."[1]

[1]- Le travail de l'enfant en Algérie, op.cit, page 16.

الفرضية الأولى:

علاقة التسرب المدرسي

باشتغال الأطفال

2) الفرضية الأولى:علاقة التسرب المدرسي باشتغال الأطفال

الجدول رقم 5: وضعية المبحوثين اتجاه المدرسة

وضعية الأطفال	التكرار	%
متمدرسين	48	32.87
راسبين	90	61.64
أميين	08	05.47
المجموع	146	100

من خلال معطيات الجدول رقم 05، يظهر أن الأطفال العاملين وغير المتمدرسين في آن واحد يمثلون أكبر نسبة وهي تعادل 61.64%.

تليها نسبة 32.87% وهي تمثل الأطفال المسجلين ضمن مقاعد الدراسة لأن الدراسة لا تترك سبيلا للطفل لأجل العمل، إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي يشعر فيها بحاجة لجلب المال والتقليل من الضغوطات الاقتصادية.

أما أمية الطفل العامل، فإنها تمنعه من التكيف مع تطورات العصر التي تتطلب القراءة والكتابة في أبسط مجالات الحياة اليومية، ولكن ذلك لا يكون عائقا في مشاركته في كثير من مواقع العمل في كل الميادين الاقتصادية.

وتدعيما لهذه الفكرة، "فإن 140 مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين 06-11 سنة، أي حوالي 23% من الأطفال الموجودين في البلدان غير الصناعية لاينتمون إلى صفوف المتمدرسين.

ومن بين 77% المتبقة، هناك الكثير من الأطفال الذين يتخلون عن المدرسة قبل إتمام دراستهم، ولذلك يمكن إقامة علاقة قوية ووثيقة بين الفقر، الرسوب المدرسي وعمالة الأطفال."[1]

"من المهم إعطاء الأولوية لتعليم الفتيات، هذه الفئة التي كثيرا ما تتعرض لظلم مزدوج: بسبب جنسهن وبسبب فقرهن، إلا أن غالبية الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هن من الفتيات."[2]

الجدول رقم3: مدى رضى الطفل عن عمله

تفضيل العمل أم الدراسة	التكرار	%
تفضيل الدراسة	88	60.27
تفضيل العمل	53	36.30
الإثنين معا	05	03.42
المجموع	146	100

[1]- Travail des enfants, de l'exploitation à l'éducation.htm. le 08/01/2006.

[2]- مكتب العمل الدولي، وضع حد لعمل الأطفال، المرجع السابق، ص 56.

نلاحظ في هذا الجدول أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين يفضلون الدراسة والتي تعادل 60.27% مقابل 36.30% من الأطفال الذين يفضلون العمل فقط، فالتعليم حق لكل طفل، ولا يمكن أن ينافسه أي شيء ولا سيما العمل، وخاصة إذا كان التعليم ذا نوعية جيدة ويرتبط بحياة الطفل، فإنه يكون حقا قادرا على محاربة الفقر والحرمان.

فالتعليم يفتح أما الأطفال الآفاق ويوسع من نطاق إمكانياتهم، مثلما قد يظل بعيدا عن مجريات الأحداث في مجتمع يمر بمرحلة تغير، لعجزه عن التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد. يعد التعليم كما سبقت الإشارة إلى ذلك مجالا يوفر فرصا وإمكانات جديدة أمام الأطفال للمشاركة في المساهمة بأقصى طاقاتهم بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها، إذ تعتبر المدرسة أداة المجتمع في التنمية لما يكون لها أهداف واضحة تماما.

أما أدنى نسبة فإنها تعادل 03.42% وهي تمثل المبحوثين الذين يريدون العمل والدراسة في ان واحد، الأمر الذي سيؤثر سلبا على تحصيلهم العلمي ونموهم البدني.

"أكدت دراسات أجريت في 20 بلدا، معظمها في إفريقيا أمرا ظل موضع شك لمدة طويلة، وهو أن الطفل الذي توفي كلا والديه أقل ميلا للإلتحاق بالمدرسة من الطفل الذي لم يفقد أحد والديه، أو الطفل الذي يعيش على الأقل مع أحد والديه."[1]

[1]- مسيرة الأمم، 2000، ص 30.

الجدول رقم 7: نظرة المبحوث إلى المدرسة

نظرة المبحوث للدراسة	التكرار	%
إيجابية	113	77.39
سلبية	33	22.60
المجموع	146	100

يتضح من معطيات الجدول أن أعلى نسبة تخص المبحوثين الذين لديهم نظرة إيجابية اتجاه المدرسة والتي تقدر بـــ 77.39% مقابل 22.60% من الأطفال الذين لديهم نظرة سلبية اتجاه ذلك.

فهذا يدل علة أن المدرسة بإمكانها أن تكسبهم الكثير من المعارف والعلوم التي توسع إدراكهم وتثقف عقولهم وتصقل مواهبهم وتنمي مداركهم وتفسح المجال للنمو الصحيح لشخصياتهم.

والمدرسة تعمل كذلك على تعديل سلوك الطفل وتعوده الأخلاق السليمة وتعده إعدادا صحيحا للحياة والمجتمع.للراسبين حظوظ محدودة في الحصول على تكوين مهني وذلك في غياب جهاز نظامي يتكفل بهم، وإن الآثار السلبية المترتبة عن هذا التسرب تتمثل في سوء التكيف الاجتماعي، والانسياق إلى الانحرافات بأنواعها.

وهناك نسبة ضئيلة من الأطفال الذين لديهم نظرة سلبية اتجاه المدرسة؛ يتجلى ذلك في قلة اهتمامهم بها وتفضيل العمل لكون المنظومة التربوية قد فشلت في إيصال رسالتها التربوية رغم أن الطفل مهم بالنسبة للهيئة الاجتماعية، وهو كذلك حلقة من حلقات مصيرها الطويل. فالمدرسة حين تقوم بإهمال الطفل، فإنها في نفس الوقت تهمل مستقبلالأمة إلى أجيال بعيدة.

وفي هذا الصدد "يؤكد المختصون والخبراء على العلاقة بين المدرسة وعمل الأطفال، حيث يشيرون إلى ظاهرة انجذاب الأطفال المتسربين عن المدرسة إلى ميدان العمل، فإذا كان ذلك النشاط مربحا ومكسبا فسيزيد من إثارة إعجاب الطفل وأسرته، هذا ما يؤكد لنا أن التعليم لا يستطيع أن يحل محل التغييرت الاقتصادية والاجتماعية ولكن يجب التأكيد على فكرة أن التعليم الاجباري للأطفال حتى سن 15 أو 16 سنة يبقى عنصرا أساسيا لمكافحة عمل الأطفال."[1]

[1]- UNICEF, le travail des enfants, centre de documentation du comité français FISE / UNICEF, 1998, page 27.

الجدول رقم 8: رؤية الأطفال لمصير الأطفال المتمدرسين

مصير الأطفال المتمدرسين	التكرار	%
المتمدرسون أحسن من المشتغلين	105	71.91
الشيء نفسه	19	13.01
المشتغلون أحسن من المتمدرسين	16	10.95
لا أدري	06	04.10
المجموع	146	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن رؤية الأطفال لمصير الأطفال المتمدرسين إيجابية جدا، إذ يرى معظمهم بأن المتمدرسين أحسن من المشتغلين بنسبة 71.91% مقابل 13.01% من المبحوثين الذين يرون بأن مصير المتمدرسين هو نفسه بالنسبة لغيرهم، أما 10.95% من المبحوثين فيرون بأن المشتغلين أحسن من التمدرسين، وهذا يدل على أن الطفل واع بأن المدرسة ضرورة ملحة لكل طفل، بل ويجب على هذه المؤسسة أن تتطور عبر الأجيال، متأثرة بشتى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية لتصل إلى درجة من الرقي والتقدم.

ومما لا شك فيه أن التحصيل العلمي والمعرفي هو ما يطمح إليه جل التلاميذ في مسارهم الدراسي، فهم دائمي السعي نحو زيادة معارفهم وتنمية قدراتهم، لأجل الحصول على أعلى المراتب والشهادات.

"ومع ذلك، فإن المدرسة لعدد قليل من الأطفال ليست مثيرة وشاحذة للطاقة إلى الدرجة التي تستطيعها.وهناك الملايين الأخرى من الأطفال ما لا يتوفر لديهم أية فرصة أبدا لدخول أية مدرسة، فعلى صعيد العالم بأسره هناك 130 مليونا من الأطفال في سن الدراسة لا يذهبون إلى المدارس على الإطلاق."[1]

الجدول رقم 9: توزيع المبحوثين حسب متغيّرَيْالتمدرس والجنس

الوضعية الحالية للنسبة للدراسة / الجنس	متمدرس		غير متمدرس		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
ذكور	39	81.25	79	80.61	118	80.82
إناث	09	18.75	19	19.38	28	19.17
المجموع	48	100	98	100	146	100

يتضح من خلال معطيات الجدول أن أعلى نسبة تسجل لدى الذكور المتمدرين بـــ 81.25% وهذا ما يدل على التمييز المعتبر بين الجنيسنورغم تقلصه إلا أن هناك تباينا من حيث الجهوية وآخر بين المناطق الحضرية والريفية، فنسبة تمدرس الذكور أكبر من نسبة تمدرس الإناث وهي تقدر بـــ 18.75%.

[1]- يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2000، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، عمان، الأردن، بدون تاريخ، ص 47.

إن عمالة الأطفال ظاهرة يختض به الذكور أكثر من الإناث، يؤدون من خلالها أعمالا روتينية وإنهم يضطرون إلى ممارسة الأعمال التي غالبا ما تضر بهم.

فالفتيات المحرومات من التعليم أكثر من الذكور وذلك مايؤكده نسبة الإناث غير المتمدرسات، حيث أنها تعادل 19.38% مقابل 80.61% من الذكور غير المتمدرسين.

"ففي كثير من الأسر الفقيرة، على سبيل المثال، عندما يتعين الاختيار ما بين إرسال الإبن أو الإبنة إلى المدرسة، فإن النوع الاجتماعي هو الذي يرجح الكفة نحو التمييز ضد البنت، نتيجة لذلك، تتحول ملايين الفتيات عن التعليم إلى السبيل المضني والمبتذل، ألا وهو العمل المنزلي، حيث يقمن بالعمل الشاق في المنزل لخدمة الأسرة، أو خارج المنزل لخدمة الآخرين، هذه الفئة هي من أقل الفئات انكشافا من بين جميع الأطفال المستغلين بهذا الشكللأن المهام المنزلية التي تقوم بها الفتيات والنساء عادة ما تمضي دون تقدير، حتى بتشريفها بأن تسمى «عملا»."[1]

فالنسق التعليمي الجزائري يتصف ببعض النقائص من بينها برامج كثيفة ومواقيت ثقيلة وعدم التكفل بالتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في دراستهم عن طريق الاستدراك والتعليم المكيف.

كذلك هناك نقص الوسائل التعليمية مع ضعف البحث التربوي وانعدام نظامة للمتابعة والتقويم، وعدم ملائمة نظام التوجيه. وكل ماذكرناه له انعكاس مباشرة

[1]- مسيرة الأمم، المرجع السابق، ص 27.

على نوعية التعليم التي تعبر عنها نسبة المردود الداخلي للنظام التربوي وبصفة خاصة النسبة المعتبرة من الراسبين وبصفة أخص الفتيات اللواتي تملن لممارسة نشاط اقتصادي لتغطية نقص المدخول العائلي.

الجدول رقم 4: الأسباب التي تؤدي إلى عمالة الأطفال

سبب التوجه إلى العمل	التكرار	%
الفقر	123	84.24
التفكك الأسري	18	12.32
ملء وقت الفراغ في العطل	03	02.05
التسرب	01	00.68
تعلم حرفة معينة	01	00.68
المجموع	146	100

يتضح لنا من خلال الجدول أن الغالبية العظمى من المبحوثين قد توجهوا إلى ميدان العمل بسبب الفقر، مع العلم أن أسر المبحوثين سوف تعتمد على المال الذي يحصل عليه الطفل العامل من أجل رفع مستواها المعيشي، وقد قدرت نسبتهم بـــ 84.24%.

ثم تقابلها نسبة 12.32%وهي تمثل الأطفال الذين توجهوا إلى الشغل بسبب التفكك الأسري الذي يكون على شكل طلاق الوالدين، أو افتراقهم، أو وفاة

أحدهم.فنستنتج أن إسهام الطفل يعتبرا عنصرا مهما له وزنه في دعم ميزانية العائلة.

كما يتضمن الجدول نسبة 02.05% من المبحوثين الذين يمزجون بين العمل والدراسة، وبالتالي سوف يشتغلون من أجل ملىء وقت الفراغ في العطل، والهدف من هذا المساهمة في شراء الأدوات المدرسية والألبسة وما إلى ذلك.

فأسر هؤلاء المبحوثين سوف تفضل استمرارية التعليم عن العمل لأطفالهم وأن للوالدين دورا في نجاح ابنهم أو فشله في الدراسة وأن هذه الأخيرة ستضمن لأبنائهم مستقبلا مهنيا أفضل من الحرف.

وأنى نسبة يمكن ملاحظتها في الجدول، فهي تخص الأطفال العاملين الذين تسربوا عن المدرسة أو كان غرضهم تعلم حرفة معينة وتساوي 00.68%.

كما نلاحظ أن بعض الأسر ترى بأن عمل الطفل في سن مبكرة يساعده على تعلم العديد من المهن أو الحرف التي سوف تزيد من مهاراته وقدراته في الكبر، ونستطيع القول أن هذه الأسر تميل إلى المهن الحرة التي لا تعتمد على مؤهل علمي كبير وهذا لعدم قدرتها للإستثمار في تعليم أبنائها وخروجهم المبكر من المدرسة، لهذا لا يجيدون إلا الأعمال اليومية التي يستطيع جمع المال بها لمساعدتهم.

"في جميع أنحاء العالم توفر ملايين الأسر رعاية مميزة بالفعل لأطفالها، بيد أن ملايين أخرى مازالت عاجزة عن توفير ذلك، لأنها تقع ضمن الـــ 1.2 بليوم إنسان في بلدان العالم النامية الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ دولارا واحدا يوميا.

ويخوض هؤلاء صراعا طويلا ومريرا، لكنه إلى حد كبير غير ملحوظ، ضد المرض ونقص المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية المتردية والجهل وسوء التغذية والتمييز الجندري، وكذلك في حالات كثيرة ضد الحروب والعنف."[1]

الجدول رقم 5: موقف الأولياء من تسرب الطفل

موقف الأولياء من التسرب	التكرار	%
الغضب والعقاب	16	10.95
الإقناع بضرورة مواصلة الدراسة	44	30.13
لم يبديا أي اهتمام	44	30.13
رضا وارتياح	42	28.76
المجموع	146	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن 30.13% من المبحوثين كان موقف الأولياء من تسربهم ودخولهم ميدان العمل بالاقناع على ضرورة مواصلة الدراسة ونفس النسبة نجدها لدى المبحوثين الذين لم يبد أوليائهم أي اهتمام اتجاه تسربهم المدرسي.

إذن الأولياء يتأرجحون بين موقفين: إما التأكيد على أهمية انتماء طفلهم إلى المنظومة التربوية لأنها السبيل الذي يضمن لهم المستقبل، وإما اللامبالاة وإهمال دور المدرسة في مصير طفلهم المشتغل.

[1]- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مسيرة الأمم 2002، المرجع السابق، ص 12.

أما النسبة المتوسطة في هذا الجدول، فإنها تعادل 28.76% من الأطفال الذين تقبل أولياءهم ظاهرة تسربهم المدرسي بالرضا والارتياح، مما يبرز النظرة السلبية اتجاه المنظومة التربوية ورفض فكرة تواجد أبنائهم في المدرسة، بسبب اخفاقها في ضمان مستقبلهم المهني.

الجدول رقم 12 : العمل الذي توجهه إليه أسرته

نوع العمل الموجه إليه من طرف الأسرة	التكرار	%
أي عمل مهما كان نوعه	96	65.75
التجارة	29	19.86
العمل الذي يمكّن من اكتساب حرفة	14	09.58
الميكانيك	03	02.05
العمل في مطعم	01	00.68
عدم وجود توجيه	03	02.05
المجموع	146	100

ففي الجدول السابق ذكره نرى أن أغلبية المبحوثين قد وجهوا إلى أي عمل مهما كان نوعه من طرف أسرتهم وتقدر نسبتهم بـــ 65.75% وهذا يرجع إلى انخفاض دخلها، كما يتضمن الجدول نسبة 19.86%من المبحوثين الذين وجهوا إلى القطاع التجاري لأجل التوفيق بين متطلبات المدرسة ومتطلبات العمل عن طريق الاستفادة من أوقات فراغهم خارج المدرسة.

أما نسبة 09.58%من المبحوثين فهم يفضلون ممارسة العمل الذي يساعدهم على اكتساب حرفة في المستقبل.

أيضا نجد نسبة 02.05% وهو أولئك الذين يفضلون ممارسة عمل الميكانيك ونفس النسبة نلاحظها عند الذين ليس لديهم أي توجيه من طرف أسرهم.

أما أدنى نسبة في الجدول والتي تقدر بـــ 10.95%فإنها تشكل 16 طفلا ممن كان رد فعل أوليائهم بالغضب والعقاب اتجاه تسربهم. وذلك يدل على الاهتمام الضعيف للأولياء بالتعليم الذي يهدف حسب ظنهم إلى توفير الظروف والوسائل اللازمة للكشف عن ميول الأطفال وقدراتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم إلى العمل بعد تدريب طويل المدى.

"وهكذا يمكن اعتبار الرسوب المدرسي لهؤلاء الأطفال هاما ومعتبرا بالمقارنة مع المعدل الوطني الذي يعادل 14.78%سنة 1997م عند الأطفال الذين يتراوح سنهم ما بين 06 و 16 سنة والذي يرتبط أساس بالطرد المدرسي والتخلي الإرادي نسبيا عن المدرسة.

هذا الأخير، الذي يرتبط أساسا بنقص الاهتمام بالدراسة أو لأسباب يمكن دمجها تحت عبارة «ضرورة العمل بسبب الفقر والتفكك الأسري».[1]"

وأخيرا نجد أن نسبة 00.68% من المبحوثين قد وجهوا إلى قطاع الخدمات كالعمل في مطعم أو مقهى. ذلك لأن الأولياء لا يوافقون على عمل أبنائهم في

[1]-UNICEF , Le travail de l'enfant en Algérie, op.cit, page 74.

المهن التي تشغلهم عن الدراسة نتيجة المراقبة التي يخضعون لها من طرف الأرباب.

نلاحظ أن "العمل الزراعي والفلاحي العائلي هو الذي يستعمل الأطفال بكثرة، خاصة في إطار المساعدة العائلية غير المعترف بها ماديا، وبصفة عامة، يمكن القول أن ظروف العمل متلائمة مع الوسط، فهي غير رديئة وغير حسنة، رغم أن الأطفال يعانون في البلدان النامية الفقر والبؤس اللذين يعبران عن قسط الأغلبية من السكان في المناطق الريفية.

تعتبر الصناعة العائلية الشكل الحضري لعمالة الأطفال، فهناك حقا صناعة تقليدية ريفية أقل تطورا من التي يمكن أن نجدها في المدن. ولكن يمكن أن نجدها في إطار اقتصاد قائم على التبادل."[1]

الجدول6: توزيع المبحوثين حسب الوضعية اتجاه المدرسة واستعدادهم للعمل

استعدادهم الطفل للعمل / الوضعية المدرسية	مستعد		غير مستعد		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
يدرس	37	34.90	11	27.50	48	32.87
لا يدرس	69	65.09	29	72.50	98	67.12
المجموع	106	100	40	100	146	100

[1]- UNICEF, le travail de l'enfant, op.cit, page 15.

تقدر من خلال معطيات الجدول 13 نسبة المبحوثين غير المتمدرسين والذين هم مستعدون للعمل بـــ 65.09%مقارنة بنسبة 34.90% من الذين هم موجودون ضمن مقاعد الدراسة.

ويعود ذلك إلى أوقات الفراغ المحدودة التي نلاحظها لدى المتمدرسين أكثر من غير المتمدرسين، حيث أن الدراسة لا تترك سبيلا لعمل الطفل إلا في بعض الحالات الاستثنائية، أين يشعر فيها بحاجة لجلب المال والتقليل أو التخفيف من الضغوطات الاقتصادية وخاصة المالية التي تواجهها العائلة، مما يجعل الطفل يشعر بافتخار عظيم كونه يساعد عائلته في الميزانية.

فالرسوب المدرسي عبارة عن حدث ينتج عن تفاعل مجموعة من الظواهر ذات شكل خاص من العقلنة، والتي تعكس في كل مرة تأثير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، وذلك ما يؤدي إلى تخوف وغموض فكرة المستقبل لديه.

"لا يمكن اعتبار العمل دائما أمرا سيئا بالنسبة للأطفال، فهناك بعض النشاطات محددة المعالم والظروف يمكنها أن تصبح ذات فائدة بالنسبة لكل من الأطفال والمجتمع.فالتجربة التي يمكن أن يكتسبها الطفل من جراء عمل يتلاءم مع استعداداته تتمثل في اكتسابه المسؤولية والمهارات التي من شأنها أن تجعله ضمن مكانة ومركز في المجتمع، "أي يمكنه أن يصبح عنصرا هاما في تنميته وتطويره.

ولكن ما هو مثير للحذر والقلق، هو نوع العمل الذي يتطلب مجهودات تفوق الطاقة البدنية والجسدية للطفل الأمر الذي يهدد حياته، صحته، أو راحته بل

ويعتبره شبه راشد، مما يسلبه مجهوداته بدون أن يساعده في النمو، كما يمنعه من التعليم والتكوين الذي يعد أساس مستقبله."[1]

الجدول 7 : توزيع المبحوثين حسب الوضعية اتجاه المدرسة وأسباب عملهم

أسباب عمل الأطفال / الوضعية اتجاه المدرسة	الفقر		التسرب		التفكك الأسري		لتعلم حرفة معينة		لملىء وقت الفراغ في العمل		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
يدرسون	38	30.89	06	33.33	00	00	01	100	03	100	48	32.87
لا يدرسون	85	69.10	12	66.66	01	100	00	00	00	00	98	67.12
المجموع	123	100	18	100	01	100	01	100	03	100	146	100

من خلال معطيات الجدول يتضح أن أغلبية الأطفال العاملين لا يدرسون مشكلين بذلك نسبة 100% ولقد دخلوا غلى ميدان العمل بسبب تسربهم وذلك رغم إلزامية التعليم الابتدائي والأساسي.

وهناك نسبة معتبرة من المتسربين في سن مبكرة ممن يعملون في وظائف شاقة وأحيانا خطيرة، حيث يظهر النظام التعليمي هنا غير قادر على تعليم الأطفال المهارات المفيدة والملائمة لهم ولأسرهم، كما يظهر ضعفه في المرونة وعدم مراعاة ظروفهم وكذا عدم كفاءة المعلمين وتدهور أوضاعهم.

[1]- Bureau international du travail, le travail des enfants : manuel d'information. BIT, Genève, 1983, page 08.

ويتضمن الجدول نسبة 100% وهي تمثل فئة المتمدرسين الذين اقتحموا ميدان العمل لأجل تعلم حرفة معينة ثم نجد نفس النتيجة والتي تعادل 100% وهي تمثل ثلاث أطفال متمدرسين والذين يعملون لملىء وقت الفراغ في العطل والتمكن من شراء الأدوات المدرسية. أما النسبة المتوسطة والتي تعادل 66.66% فإنها تخص الأطفال الذين يعانون من التفكك الأسري إما بسبب طلاق الأولياء، أو افتراقهم أو وفاة أحدهم.

وذلك ما يؤكد بأن السبب الثاني لخروج الطفل إلى ميدان العمل يعود إلى التفكك الأسري وانهيار القيم الأسرية.أما أدنى نسبة فهي تعادل 30.89% وتمثل الأطفال المتمدرسين الذين يعملون بسبب الفقر والأوضاع المزرية التي تعاني منها العائلة.

ولغرض التقليل من الرسوب المدرسي "ينبغي تصميم الأنظمة والبرامج التعليمية التي تحقق مصالح الأطفال والمراهقين الفضلى قبل كل شيىء، ومن جملة ما يشترط فعله ما يلي:

- لأن تكون صحية للأطفال والمراهقين.
- أن توفر الحماية لجميع الأطفال وللمراهقين كافة.
- أن توفر المساواة بين الجنسين من حيث إمكانية الوصول إلى التعليم والنوعية الجيدة له.
- أن تعمل على إشراك الأسر والمجتمعات المحلية.

- أن تشمل برامج لمكافحة أمية الأسر وتثقيف الآباء والعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة.
- أن تكون موحدة شاملة ومتنوعة متصفة بالمرونة.
- أن تدار بكفاءة وتمول بصورة عادلة،.
- أن تستخدم أساليب تدريس رسمية وغير رسمية.
- أن تضمن تخرج جميع الطلبة وقد أحرزوا المهارات الأساسية والمعرفة والقيم المؤدية إلى النجاح.
- أن تستخدم تقنيات المعلومات والإتصال للحد من النسب المتفاوتة لسبل الوصول إلى التعليم وجودة نوعيته."[1]

الجدول رقم 8: توزيع المبحوثين حسب الوضعية المالية بالنسبة للدراسة وأنواع عملهم

نوع العمل	تاجر		عامل في الخدمات		عمل منزلي Domestique		مساعد ميكانيكي		فلاح		حمال في السوق		خياطة		مساعد نجار		المجموع	
الوضعية	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
يدرس	39	37.14	00	00	01	14.28	03	37.5	02	40	02	50	01	33.33	00	00	48	32.87
لا يدرس	66	62.85	11	100	06	85.71	05	62.5	03	60	02	50	02	66.66	03	100	98	67.12
المجموع	105	100	11	100	07	100	08	100	05	100	04	100	03	100	03	100	146	100

[1]- وضع الأطفال في العالم 2000، المرجع السابق، ص 48.

يتبين من خلال معطيات الجدول أن المبحوثين غير المتمدرسين يفضلون العمل في القطاع المهيكل أو قطاع الخدمات كمساعدين طباخين أو نادلين والقطاع الحرفي أيضا كمساعدين نجارين وذلك بنسبة 100%.

ويكافح معظم هؤلاء الأطفال للحصول على عمل مشروع يؤمن العيش لهم ولأسرهم وقد يتطلب العمل منهم ساعات طوال بحيث يصرفهم عن الذهاب إلى المدرسة مما يؤثر كثيرا على أجسادهم النامية. ويعزز لديهم الاحساس بقيمتهم نتيجة مساعدتهم للأسرة، إلا أن هذا العمل غالبا ما يتطلب الكثير منهم رغم أنه يمكنهم من جني قدر معقول من الفائدة.

أما النسبة المتوسطة فإنها تخص الأطفال الذين يعملون كحمالين في السوق وذلك بنسبة 50% سواء المتمدرسين وغير المتمدرسين، فكل من الظروف الاقتصادية العائلية غير الملائمة والوضعية الاجتماعية العائلية التي تزداد صعوبة مع مرور الأيام تساهم في تصعيد وانتشار ظاهرة الفقر، مع العلم أن ظاهرة اشتغال الأطفال تتولد أساسا من الفقر في المحيط العائلي، الذي يعمل كذلك على تغذيتها وتفاقمها كونها أيضا تمنع النمو الكامل للطفل إلى غاية بلوغه سن الرشد ليصبح فردا منتجا.فالانفصال عن المنظومة التربوية له عواقب وخيمة على المدى القريب أو البعيد على الأطفال.

أما أدنى نسبة يمكن ملاحظتها فتقدر بـــ 14.28% وهي تخص الأطفال المتمدرسين العاملين كمنظفين بالبيوت، كما بيتدع الأطفال المشتغلون آلاف الطرق الآخرى للحصول على قدر بسيط من النقود. وتعود الغالبية العظمى من هؤلاء

الأطفال إلى بيوتهم في مدن الأكواخ والمناطق العشوائية كل ليلة بعد العمل في بيوت الآخرين.

فالأطفال يشتغلون في أماكن عديدة "كالحقول في القرى، في البيوت وخارجها، في الطرق والشوارع، في الصناعات التقليدية والتجارة البسيطة، في المزارع والمناجم والمصانع.يمكننا أن نجد الأطفال المشتغلين في أي مكان، وتكتسي نشاطاتهم أشكال وظروف عمل متباينة.

عدد معتبر منهم يقوم بنشاط اقتصادي غير مأجور في إطار أسرتهم وهم يأملون الحصول على عمل مأجور تجنبا لمخاوف الطرد في الأنواع السابقة من النشاطات."[1]

[1]- Le travail des enfants : manuel d'information, op.cit, page 11.

الجدول رقم 16: توزيع المبحوثين حسب السن وموقف الأولياء من تسربهم

موقف الأولياء / السن حين التسرب	الغضب والعقاب		الاقناع على ضرورة مواصلة الدراسة		لم يبديان أي اهتمام		رضى وارتياح		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
07 سنوات	00	00	00	00	01	03.03	02	09.09	03	03.33
9 – 8	01	08.33	04	17.39	01	03.03	04	18.18	10	11.11
11 – 10	06	50	05	21.73	09	27.27	05	22.72	25	27.77
13 – 12	04	33.33	06	26.08	16	48.48	06	27.27	32	35.55
15 – 14	01	08.33	08	34.78	06	18.18	05	22.72	20	22.22
المجموع	12	100	23	100	33	100	22	100	90	100

* مع العلم أم عدد الأميين يساوي 08 وعدد المتمدرسين يساوي 48.

نلاحظمن خلال معطيات الجدول رقم 16 أن 06 مبحوثين والذين تعادل نسبتهم 50% كان انفصالهم عن المدرسة في نهاية السنة الخامسة من التعليم الابتدائي أي في سن 10 و 11 سنة، حيث كان رد فعل أوليائهم اتجاه رسوبهم المدرسي بالغضب والعقاب.

وذلك يدل على الاهتمام المتميز للأولياء اتجاه التعليم الذي يهدف إلى توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميول التلاميذ وقدراتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم إلى العمل بعد تدريب مهني أو إلى مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية العامة. فيعتبرالتعليم عملية اكتساب الانسان لخبرات وتجارب جديدة تساعده على مواجهة مواقف الحياة أو التكيف مع مقتضيات البيئة التي يعيش فيها. فكل هذه الخصائص والأهداف التعليمية لديها ثقل كبير في نظر الأولياء الذين لديهم نظرة إيجابية نوعا ما اتجاه المدرسة ويحبذون فكرة تواجد أبنائهم في المدرسة لكي تتمكن هذه الأخيرة من إيصال رسالتها التربوية.

أما النسبة المتوسطة في هذا الجدول فإنها تعادل 26.08% من أفراد العينة الذين يتراوح سنهم ما بين 12–13 سنة والذين حين تسربهم كان رد فعل أوليائهم يتمثل في الإقناع على ضرورة مواصلة الدراسة مهما كان ثمن ذلك، فذلك مؤشر على أن الأولياء يدركون أهمية التعليم والمدرسة الجزائرية. فالتعليم هو حق لجميع الأطفال الذين يبلغون سن السادسة وهدفه يتمثل في تنمية الأطفال عقليا وجسميا وأخلاقيا وقوميا وتزويدهم بالقدر الأساسي من المعارف والعلوم والمهارات الفنية والعلمية التي لا غنى عنها للمواطن لشق طريقه في الحياة. ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعادل العمل امتيازات التعليم في نظرهم وذلك ما يفسر رد فعلهم اتجاه الفشل المدرسي لطفلهم.

أما أدنى نسبة في الجدول والتي تقدر بـــ 03.03% فإنها تشكل طفلا في السابعة من عمره وطفلا آخر في الثامنة من عمره حيث كان انفصال الأول عن المدرسة في نهاية السنة الأولى من التعليم الابتدائي وأما انفصال الثاني فكان في نهاية السنة الثانية من التعليم الابتدائي، وبالمقابل لم يبد أوليائهما أي اهتمام حين

تسربهما وذلك يبين أن مسؤولية الأب والأم تكون قبل مسؤولية المدرسة. ولن يكون هناك أمر أهم من الاشراف على تربية الأبناء لأنها مسؤولية الآباء، فليست مشاغل الحياة من عمل، ووظيفة، وتجارة ومال ومنصب ووجاهة وما إلى ذلك من أمور تبريرا إنشغال الأبوين عن هذه المهمة وعدم اهتمامهم بأطفالهم ولا سيما في أمر مهم في حياتهم ألا وهو الرسوب المدرسي.

"إن لضعف حظوظ التمدرس والافتقار إلى التعليم مضاعفات حادة وطويلة الأمد على الأطفال، وهذا ما تؤكده الدراسات المتعاقبة للعائد الاقتصادي المرتفع لدى الأفراد والنظم الاقتصادية، الناتج من الاستثمار في التعليم. ولكن هناك ما هو أكثر تعرضا للخطر من مجرد المكاسب المادية، فمن دون التعليم، سيظل الأطفال يكافحون لبلوغ كامل طاقاتهم وإمكاناتهم، أو اللاستمتاعبحياة غنية ذات معنى، وفي عام 2003، كان هنام حوالي 121 مليون طفل في سن التمدرس غير ملتحقين بالمدارس (وفقا لتقديرات اليونيسف)، وهذا أكبر من عددهم في سنة 1990. وإن واحدا من بين كل ثلاثة أطفال في الدول النامية لا يكمل خمس سنوات من الدراسة الابتدائية، وهي المدة الأدنى المطلوبة لتعلم مهارات القراءة والكتابة الأساسية. وسينضم هؤلاء الأطفال إلى صفوف المليار راشد، الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة."[1]

[1]- يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2005، المرجع السابق، ص 96.

2) مناقشة الفرضية الأولى

يتبين لنا، من خلال نتائج الجداول الإحصائية السابقة، أن التسرب المدرسي للأطفال يؤثر في تزايد نسبة ظاهرة عمالتهم، فنسبة الأطفال المشتغلين في المجتمع قد تزداد كلما ازدادت نسبة التسرب المدرسي الذي يعتبر نتيجة لضعف النسق التعليمي الجزائري، وهذه النسبة تنطبق على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 13 سنة، خاصة منهم فئة الراسبين التي تعد أكثر استعدادا للعمل بالمقارنة مع فئة المتمدرسين.

ومن ثمة فمن المحبذ رفع كفاءة العمليات التعليمية بحيث تتناسب مع التغيرات العالمية المعاصرة لأجل أن تصبح مخرجاتها تتناسب مع الاحتياجات الحقيقة للمجتمع،الامر الذي يتطلب رفع كفاءة المعلم باعتباره عنصرا فعالا في نجاح العملية التعليمية.

ويمكن أيضا أن يكون العمل حاجزا عن دخول الأطفال في التعليم حيث أن مشكلة الأمية في الجزائر لا تزال قائمة علما أن هناك عددا معتبرا من تلاميذ المرحلة الابتدائية أو الأساسية ينفصلون عن المنظومة التربوية بمستوى تعليمي ضعيف، لا يحميهم من ممارسة نشاط اقتصادي بعد مرور فترة من الزمن، الأمر الذي يساهم في زيادة نسبة الأطفال المشتغلين من جهة إلى جانب تفاقم المشاكل المترتبة عن عمل الأطفال من جهة أخرى.

فحين تسرب الأطفال، كان رد فعل الأولياء مميزا حيث يتمثل في الغضب والعقاب، خاصة إذا كان الانفصال عن المدرسة في السنوات الأخيرة من التعليم

الابتدائي، وهذا دليل قاطع على أن الأولياء لديهم اهتمام كبير بالمنظومة التربوية، هذه الأخيرة التي تهدف إلى توفير المعلومات والوسائل اللازمة للكشف عن ميول الأطفال وقدراتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم إلى العمل بعد تدريب مهني أو إلى مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية وحتى العليا.

فلكل هذه الخصائص والأهداف التعليمية ثقل كبير في نظر الأولياء والأطفال العاملين الذين لديهم نظرة إيجابية اتجاه المدرسة، لأنهم يرون أن مصير الأطفال المتمدرسين أحسن من مصير الأطفال المشتغلين.

فلقد تبين أن السبب الأول لانفصال الأطفال عن المدرسة هو ضرورة العمل، وأما القطاعات المفضلة لديهم فتتمثل في القطاع المهيكل أي قطاع الخدمات كمساعدين طباخين أو نادلين والقطاع الحرفي أيضا كمساعدين نجارين.

وغالبا ما نجد الأولياء يدفعون أطفالهم إلى أي عمل مهما كان نوعه المهم أن يتمكنوا من مساعدة عائلاتهم ماديا، ويمكن لهذا العمل أن يؤخذ وقتا طويلا يحول دون متابعة الأطفال لدروسهم في المدرسة، زيادة على أنه يرهق كاهلهم كثيرا لدرجة تجعلهم غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة في حالة تمدرسهم، أو متابعة التعليم الممنوح إليهم في القسم. يشكل النظام التربوي في أي مجتمع من المجتمعات الحجر الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتى باقي المجالات الحيوية الأخرى، ذلك لأنه أساس هذه التنمية فضلا عن ما ترتكز عليه من معطيات تكنولوجية ومادية، فإنها ترتكز أكثر على الانسان الذي يعتبر أهم عنصر في هذه العملية. والتسرب المدرسي للطفل هو التخلي التلقائي عن الدراسة نتيجة ضعف المستوى التعليمي القاعدي والتخلف الدراسي العام وسوء التوجيه الدراسي

الذي قد لا تفيد معه دروس الاستدراك والدعم المعمول بهما في النظام التربوي الجزائري.

فالمدرسة كمؤسسة رسمية تقوم على إعداد الأجيال إعداد يتوافق ودوره في مجتمع المستقبل، ويساعدها في تحقيق هذا الهدف التوجيه المدرسي والمهني، الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية توجيه التلاميذ إلى شعب وفروع التعليم المختلفة ومساعدتهم على مواجهة مختلف الصعوبات التي قد تقف كعائق أمامهم خلال مسيرتهم الدراسية، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن التوجيه لا يقوم بتلبية حاجيات المجتمع فقط، وإنما يعمل على تلبية حاجيات الأفراد أيضا.

وعند مقارنة كلا الجنسين، تبين أن الذكور أكثر تمدرسا من الإناث وذلك راجع إلى التقاليد السائدة في المجتمع الجزائري والتي قد تؤدي إلى ممارسة نشاطات تختلف عن نشاطات الذكور.

فهذا التباين جاء نتيجة تكليف الأولياء إذ تحدد الأسرة نوع النشاط الاقتصادي لكل الجنسين، خصوصا أن الإناث تقمن بنشاطات اقتصادية في إطار المنزل كتربية الأطفال، أو الخياطة وحتى تنظيف بيوت الآخرين.

كل هذا يرجع إلى عامل تربية الأولياء حيث أن الأسرة تكرس وقت فراغ الفتاة من أجل تكوينها وتنشئتها وذلك بتلقينها المهام المستقبلية.

فمعظم الأطفال المشتغلين نجدهم في قطاع التجارة الذي يعتبر القطاع المحبب لديهم والقطاع الحرفي أيضا كمساعدين نجارين، فالقطاع التجاري قد يتصف بمجموعة من الامتيازات وعلى رأسها سهولة المزج بين العمل والدراسة

إذ بامكانهم القيام بهذا النشاط الاقتصادي في أوقات فراغهم بعد الخروج من المدرسة.

إن اهتمام الأولياء بتمدرس الأطفال وبأدائهم التربوي يعد دورا هاما في تعزيز هؤلاء على مواصلة الدراسة والقيام بذلك العمل في آن واحد. حيث أنه من جملة الانتقادات الموجهة ضد التعليم التقليدي هو عدم اهتمامه بالقدر الكافي بالتلميذ، بل ظل متمركزا حول محور واحد يتمثل في المدرس والمدرسة، كما بقي حبيس المناهج التي تصنع بعيدا عن خصوصيات المتمدرس وميوله، بل الأكثر من ذلك اعتمدت بنية النظام على تسيير هذه الخصائص والميزات من خلال أنظمة إدارية انطلاقا من مصالح غير مصالح المتعلمين.

وهكذا تتحقق الفرضية الأولى المتمثلة في أنه كلما كانت نسبة الأطفال المتسربين مدرسيا مرتفعة كثر اشتغالهم في المجتمع.

الفرضية الثانية:

علاقة المستوى الاقتصادي-الثقافي للأسرة باشتغال الأطفال

4) الفرضية الثانية: علاقة المستوى الاقتصادي–الثقافي للأسرة باشتغال الأطفال

الجدول رقم 17: توزيع المبحوثين حسب نوع السكن

نوع سكن المبحوثين	التكرار	%
بناية أرضية فوضوية	100	68.49
شقة	46	31.50
المجموع	146	100

إن أغلبية المبحوثين يقيمون في بنايات أرضية فوضوية إذ أن النسبة وصلت إلى 68.49% مقابل 31.50%بالنسبة للذين يقيمون في الشقق، وهذا ما يدل على تدني المستوى الاقتصادي لأسر المبحوثين وذلك أكثر من المتوسط الوطني للسكن الفوضوي الذي كان يعادل 06.95 في سنة 1998 (المصدر ONS).

فوجود نسبة كبيرة لبنايات أخرى ليست بشقق ولا بفيلات يعطي لنا الانطباع الشعبي، ويبين لنا ضعفا أكيدا في المستوى السوسيو اقتصادي للأطفال العاملين.

فعلى مستوى ولاية تلمسان، نلاحظ وجود 26.599 شقة و 4.481 بناية أرضية فوضوية (المصدر ONS، ص 143).

فالطفولة تعني أكثر من مجرد الفترة الزمنية بين الولادة وبلوغ سن الرشد، فهي تشير إلى الوضع الخاص بحياة الطفل وحالته من حيث نوعية هذه السنوات.

الجدول رقم 18: عدد الغرف في مسكن المبحوثين

عدد الغرف	التكرار	%
1	13	08.90
2	49	33.56
3	60	41.09
4	24	16.43
المجموع	146	100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 18 أن معظم المبحوثين الذين قمنا باستجوابهم يقيمون في مسكن مهما كان نوعه ذي ثلاث غرف، إذ أننا نجد نسبة 41.09%وهي أعلى نسبة في الجدول، مع العلم أنه يوجد على مستوى ولاية تلمسان 46.872 مسكن يحتوي على ثلاث غرف (المصدر ONS، ص 154).

وتقابلها نسبة 33.56%من المبحوثين الذين يقيمون في مسكن ذي غرفتان والذي غالبا ما نجده على شكل شقة، مع العلم أنه يوجد على مستوى ولاية تلمسان 28.271 مسكن يضم غرفتان (المصدر ONS).

ثم إننا نجد نسبة لا بأس بها وتقدر بـــ 16.43%من المبحوثين الذين يقيمون في مسكن ذو 04 غرف، مع العلم أنه يوجد على مستوى ولاية تلمسان 27.914 مسكن يضم 04 غرف (المصدر ONS).

والنسبة الأكثر انخفاضا في الجدول تخص المبحوثين الذين يقيمون في مسكن ذي غرفة واحدة وهي 08.90%، وهذا ما يدل على انخفاض المستوى المعيشي للأسرة، وانخفاض كذلك الدخل الأسري. مع العلم أنه يوجد على مستوى ولاية تلمسان 16.133 مسكن يضم غرفة واحدة (المصدر ONS).

الجدول رقم 19: عدد الأفراد العاملين في الأسرة (ما عدا الأولياء أو أحدهم والطفل العامل)

عدد الأفراد العاملين في الأسرة	التكرار	%
لا أحد	95	65.06
فرد	33	22.60
فردان	14	09.58
3 أفراد	023	01.36
4 أفراد	02	01.36
المجموع	146	100

ومن خلال الجدول 19، نلاحظ عدم وجود أي فرد عامل في أغلبية أسر المبحوثين (ما عدا الأولياء أو أحدهم والطفل العامل) الذي يظهر في نسبة 65.06% وتقابلها نسبة 22.50%فقط في الأسر التي تتضمن فردا واحدا عاملا، يشارك في ميزانية العائلة وذلك إلى جانب دخل الأولياء أو أحدهم من جهة ودخل المبحوثين من جهة أخرى.

ثم تليها نسبة 09.58% من المبحوثين الذين لديهم فردين عاملين وتقابلها نسبتان متكافئتان 01.36% من الذين لديهم 03 أفراد و 04 أفراد يعملون، وهذا ما يدل على عدم كفاية الأولياء في الانفاق اليومي.

"فنكون على وعي بقدرة الروابط العائلية في أن تقاوم أو تتكيف مع التغيرات أو أن نعالج المشاكل كفقدان منصب شغل، أو مساعدة كبار السن...، ففي الأوساط الشعبية، تعتبر الروابط العائلية بمثابة تناقض مع المجتمع، فيفرض مصطلح **التضامن العائلي**، الذي يعني أن كل عائلة تكون ذات طبيعة تضامنية وتكافئية."[1]

الجدول رقم 20: الوضعية الاقتصادية للأسرة (ما عدا دخل المبحوث)

وجود أو عدم وجود دخل أسري	التكرار	%
وجود دخل أسري	126	86.30
الدخل المنعدم	20	13.69
المجموع	146	100

في الجدول السابق ذكره، نرى أن أغلبية المبحوثين لديهم دخل أسري بنسبة 86.30%، وهذا يرجع إلى أن معظم الآباء يمارسون عملا، ويقابل ذلك نسبة 13.69% من المبحوثين الذين ينعدم لديهم الدخل وهذا ما يتلائم مع نسبة الآباء والأمهات بدون مهنة وربما هذا ما يفسر تشجيعهم لأبنائهم على العمل رغم صغر السن لجلب المال.

[1]- Déchaux Jean -hugues, l'économie cachée de la parenté, Revue problèmes économiques, n°2410, 08 Février 1995, page 03.

فحالة انعدام الدخل للأولياء (بطالة) يجعل الأطفال لا يجدون سبيلا آخر سوى العمل للإنفاق على العائلة وإخراجها من هذه الأزمة وذلك من خلال مدة من الزمن حتى يتمكن الأولياء من العمل أو على الأقل إيجاد حل لهذه المشكلة.

فذلك ما يؤكد لنا النتائج التي توصلت إليها وزارة التضامن الوطني والأسرة سنة 1999: "الآباء يعملون كعمال أو منظفين، أو هم عبارة عن بطالين في 14.5%من الحالات وفي المقابل نجد أن الأمهات ماكثات في البيت."[1]

الجدول رقم 21 : متوسط الدخل الشهري لأفراد الأسرة العاملين

متوسط الدخل الشهري لأفراد الأسرة العاملين	التكرار	%
أقل من 2.000 دينار	10	07.93
[4.000 – 2.000]دينار	59	46.82
[6.000 – 4.001]دينار	41	32.53
[8.000 – 6.001]دينار	10	07.93
[10.000 – 8.001]دينار	05	03.96
10.001 دينارفأكثر	01	00.79
المجموع	126	100

* ما عدا انعدام الدخل لأسرة المبحوثين 20.

[1]- Le travail de l'enfant en Algérie, op.cit, page 81.

في الجدول السابق ذكره، نرى أن أغلبية المبحوثين لديهم متوسط دخل أسري شهري يتراوح ما بين [2.000 – 4.000]دينار ونسبتهم تقدر بـــ 46.82%وهذا بسبب بطالة معظم الآباء، ثم يقابل ذلك نسبة 32.53% من المبحوثين وهم ذووا متوسط الدخل الشهري الذي يتراوح ما بين [4.001 – 6.000]دينار وهم الآباء الذين ينتمون إلى فئة الموظفين أو التجار.

كما نجد نسبة 07.93%من الأسر التي لديها متوسط دخل شهري أقل من 2.000 دينار ونفس النسبة نلاحظها بالنسبة للذين لديهم متوسط دخل شهري يتراوح ما بين [6.001 – 8.000]دينار وهم يشكلون الأولياء العاملين بالمهن الحرة، المتقاعدين وكذلك التجار.

"إن الاهتمام بالأطفال الصغار يصبح أمرا بالغ الحيوية حينما يكون من الصعب ضمانه، أي في الأقطتر التي يجتاجها الفقر المدقع، والعنف والأوبئة الفتاكة، حيث تصطدم آمال الآباء وأحلامهم إزاء أطفالهم بحقائق الحياة بشكل خطير، ومع ازدهار الاقتصاد العالمي، فإن أغلبية الأطفال ما زالت تعيش في الفقر.

وفيما يراود العالمَ الأملُ في السلام، تندلع الصراعات والمعارك العرقية التي يثيرها عامل الربح، لتجازف بأرواح الأطفال ونفسياتهم. ويكافح الآباء والقائمون على الرعاية من أجل مستقبل أطفالهم يوميا، بل وفي كل دقيقةوبينما يتصدون للأزمات وإرهاصات حياتهم، فإنه في أغلب الأحيان، لا يتبقى لديهم سوى القليل من الطاقة لتقديمها لأطفالهم."[1]

[1]- يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2001، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الأردن، 2001، ص 29.

يتضمن الجدول أيضا نسبة 03.96% من أفراد العينة الذين يتراوح متوسط دخلهم ما بين [8.001 – 10.000]دينار وهذه النسبة ضئيلة جدا مع العلم أن متوسط الدخل الوطني من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 يعادل 7.000 دينار لكل فرد جزائري.

وأخيرا نجد نسبة 00.79% وهي تشكل فئة الذين لديهم متوسط دخل شهري يساوي 10.001 دينار فأكثر، وهذا ما يدل على ضعف ظاهرة اشتغال الأطفال في الأسر ذات متوسط الدخل الشهري المرتفع حيث أن الأولياء في هذه الحالة يستطيعون تلبية حاجيات البيت بصفة عامة وحاجيات الأبناء بصفة خاصة.

الجدول رقم 22: الوضعية المهنية والدراسية للإخوة والأخوات

الوضعية المهنية والدراسية للإخوة والأخوات	التكرار	%
متمدرسون	92	48.67
بطالون	76	40.21
عاملون	19	10.05
حالة أخرى (الابن الوحيد)	02	01.05
المجموع	189	100

ملاحظة: لدينا في الجدول رقم 22 المجموع الذي يعادل 189 لأن المبحوثين لديهم إخوة وأخوات منهم المتمدرسون والعاملون في آن واحد.

ولتبيان المستوى الاقتصادي لأسر المبحوثين لدينا الجدول السابق الذي يوضح الوضعية المهنية والدراسية للإخوة والأخوات حيث نجد أن معظمهم متمدرسون بنسبة 48.67% وتقابلها نسبة البطالين بـــ 40.21% هما فئتان منعدمتان من حيث الدخل مما يساهم في اشتغال الطفل لمساعدة الإخوة والأخوات في شراء الأدوات المدرسية والملابس، خاصة في الحالات التي يعد فيها الطفل الأكبر في العائلة فإنه يشعر بالمسؤولية اتجاه باقي أعضاء الأسرة.

"ومع أن دخل الأسرة المنخفض يتفاعل في أغلب الأحيان مع أوجه الفقر الأخرى، مثل مستوى التعليم المحدود للآباء والأمهات، والبيئات الريفية أو بيئات الأحياء الفقيرة، لتقويض حقوق الطفل في البقاء وفي الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، فقد أظهرت الدراسات أن ذلك الدخل يمكن أن يكون عاملا حاسما في صحة الطفل وتحصيله التعليمي بصورة مستقلة عن هذه العوامل الأخرى."[1]

ثم تليها فئة العاملين بنسبة 10.05%وهي نسبة لا بأس بها، تدل على مساهمة كل أفراد العائلة في تحسين الدخل الأسري الشهري خاصة في حالة انعدام دخل الأولياء.

وأخيرا نجد نسبة 01.05% من الأطفال المشتغلين الذين لديهم ليس لهم إخوة ولا أخوات، وإنما يعدون هم الإبن الوحيد أو البنت الوحيدة في الأسرة.

[1]- يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2005، المرجع السابق، ص 27.

الجدول رقم 23 : توزيع الآباء والأمهات حسب مستواهم التعليمي

الأولياء / المستوى التعليمي للأولياء	الآباء		الأمهات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
أمي	69	47.26	95	65.06	164	56.16
ابتدائي	44	30.13	32	21.91	76	26.02
متوسط	21	14.38	12	08.21	33	11.30
ثانوي	07	04.79	07	04.79	14	04.79
جامعي	05	03.42	00	00	05	01.71
المجموع	146	100	146	100	292	100

من خلال معطيات الجدول رقم 23 يتضح لنا أن معظم المبحوثين لديهم أباء ذووا مستوى أمي من التعليم وذلك بنسبة 47.26% مقابل 65.06% من الأمهات ذوات نفس المستوى. فهناك تشابه بين الجنسين فيما يخص المستوى التعليمي وهذا يعود لكون أن أقلية فقط من الآباء قد أنهوا الدراسة الاجبارية التي تمتد من الطور الأول والثاني إلى غاية الطور الثالث والثانوي، حيث أنهم تلقوا تعليما متواصلا مع العلم أن النظام التربوي الجزائري يتكون من 04 مستويات تعليمية: التعليم التحضيري، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم العالي.

فوصول الآباء إلى المستوى الجامعي يدل على تحكمهم في القراءة والكتابة اللتان تعتبران من الأدوات الضرورية في العمل والتبادل، حيث تيسران لهم الاتصال بمحيطهم وخاصة منه العائلي.

كما يظهر من الجدول السابق أن نسبة متوسطة من المبحوثين وتقدر بـــ 30.13% تمثل الآباء الذين لديهم مستوى ابتدائي مقابل 21.91% من الأمهات اللواتي لديهن نفس المستوى، فهذا يدل على اكتساب الأولياء قدرا من المعارف، مع العلم أن النظام التربوي يعرف بعض النقائص، حيث جزءا من الذين هم مسجلون في التعليم الابتدائي يغادرونه قبل نهايته، وفي نفس السياق هناك ضعف المستوى فيما يخص النوعية، كل ذلك يؤثر في المستقبل المهني للأولياء وحتى بالنسبة لأبنائهم.

أما أدنى النسب التي يمكننا ملاحظتها في الجدول السابق، فهي تشكل الآباء ذوي المستوى التعليمي الجامعي ويقدرون بـــ 03.42% مقابل 04.79%من الأمهات اللواتي لديهن مستوى ثانوي.

فعموما، هناك تدني المستوى التعليمي للأمهات أكثر من الآباء وذلك يعود إلى التربية التي أنشئ فيها كل من الذكر والأنثى في المجتمع الجزائري، أو بالأحرى المحيط العائلي، إذ أن العائلة تعمل على تنشئة الفتيات تنشئة كاملة من أجل تهيئتهن لمهامهن المستقبلية وذلك من أجل الزواج حتى تصبح ربات بيت مثالية ولذلك لا تحتاج إلى مستوى تعليمي عالي.

وذلك ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها وزراة التضامن الوطني والعائلة سنة 1999 والتي توصلت إلى أن "المستوى التعليمي للأب هو دون

المستوى أو أمي بنسبة 37.10% أو أنه قد وصل إلى مستوى التعليم الابتدائي بنسبة 19.40%، وإما قد تلقى تعليما في المدارس القرآنية وذلك بنسبة 10.8% وإنه قد بلغ المستوى المتوسط في 08.90% من الحالات والمستوى الثانوي في 05% من الحالات و المستوى الجامعي في 1.1% من الحالات.

أما بالنسبة للأم فلم يسبق لها أن انضمت إلى صفوف المتمدرسين أي تعد أمية بنسبة 61.60% أو أنها بلغت المستوى الابتدائي بنسبة 14.70% أو أنها داومت في المدرسة القرآنية بنسبة 7.4%.

فالمستوى الدراسي للأب يكون متدنيا في معظم الحالات ولكنه مرتفع بالنسبة للمستوى الدراسي للأمهات في جميع المستويات الدراسية، فالأم تكون أمية أكثر من الأب."[1]

الجدول رقم 24: أمية أولياء الأطفال المشتغلين

أمية الأولياء	التكرار	%
أمية الأمهات	95	41.85
أمية الآباء	69	30.39
أمية الإثنين معا	63	27.75
المجموع	146	100

[1]- Le travail de l'enfant en Algérie, op.cit, page 78.

يتضح من الجدول رقم 24 أن أعلى نسبة والتي تقدر بـــ 41.85% تخص أمية أمهات المبحوثين مقابل 30.39%من الآباء ذوي المستوى التعليمي الأمي، وهذا يدل على عدم تحكمهم في آليات القراءة والكتابة والحساب من أجل مواجهة المتطلبات الدنيوية في حياتهم الاجتماعية والثقافية والشخصية وخاصة منها المهنية.

وفي هذا الصدد، تظهر العائلة بسبب –الضغوطات الاقتصادية –أكثر فأكثر عاجزة على إرضاء حاجات الطفل الأساسية وعلى توفير ظروف انفتاحه البدني والذهني والعقلي.

أما أدنى نسبة والتي تساوي 27.75% فإنها تشكل الأولياء الأميين لسبب أو لآخر، مع العلم أن إحدى أكبر المصاريف على الفقراء مرتبطة بالتمدرس. لقد أصبح تحليل مسببات التسرب في المستوى الابتدائي والطور الثانوي بأكثر دقة ممكنة ضروريا لفهم أهمية هذه المصاريف وعلاقتها بمعدل التسربات وضعف نسبة تمدرس البنات.

فهناك نفقات غير مباشرة مرتبطة بالتربية مثل الألبسة، النقل، الكراريس، الكتب... التي تعتبر تكاليفا معتبرة لذوي الدخل الضعيف.

"إذ لا يزال العدد الكلي للأميين من الكبار في العالم يتزايد وخاصة بسبب النمو الديمغرافي، وكما تشير إحصائيات منظمة اليونسكو فإن معدل الأمية في تزايد مستمر وقد يصل إلى 900 مليون أمي سنة 2000. وعلى المستوى العالم العربي، نجد أن المشكلة واضحة المعالم، إذ بلغت نسبة الأميين في المرحلة

العمرية من 15 إلى 45 سنة 32 مليون أمي تقريبا يمثلون 44% من السكان الذكور والإناث وترتفع عند الإناث لتصل إلى 68%."[1]

الجدول رقم 25: توزيع العينة حسب الفئات السوسيومهنية للآباء والأمهات

الأولياء	بدون مهنة		موظف		تاجر		بناء		فلاح		متقاعد		سائق سيارة أجرة		خياطة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الآباء	47	27.01	32	78.04	25	100	16	100	15	100	06	100	05	100	00	0	146	50
الأمهات	127	72.98	09	21.95	00	0	00	00	00	00	00	00	00	00	10	100	146	50
المجموع	174	100	41	100	25	100	16	100	15	100	06	100	05	100	10	100	292	100

* عدد الآباء المتوفين: 09 عدد الأمهات المتوفيات: 02

يتضح منمعطيات الجدول رقم 25 أن أغلبية آباء المبحوثين يعملون كتجار، بنائين، فلاحين وسائقي سيارات أجرة ولدينا حتى المتقاعدين، حيث أعلى نسبة تقدر بـــ 100% مقابل 100% من الأمهات اللواتي تمارسن مهنة الخياطة، فهناك انخفاض المستوى المعيشي لهذه الأسر، مما يسبب خرق حقوق أفرادها، مع العلم أنها تشرك الحقوق السياسية والمدنية مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وينتج عن ذلك عدم قدرة أفراد الأسرة على تلبية النفقات اللازمة، كما نسجل عجز الأسرة على توفير الاحتياجات الغذائية واللاغذائية الأساسية.

[1]- داود معمر، آثار محو الأمية في عملية التنمية بالجزائر، التواصل، العدد 06، جوان 2000، ص 73.

وفيما يخص النسبتين المتوسطتين، فإنهما تعادلان 78.04%التي تدل على الآباء العاملين كموظفين، مقابل 72.98% من الأمهات بدون مهنة. فنلاحظ أن هناك مدخولا أساسيا للأسرة بالإضافة إلى مدخول الطفل العامل المبحوث، ولأن الدخل قليل نسبيا بالمقارنة مع الاحتياجات اليومية لكل أفراد الأسرة، فإنه يقتضي من جميعهم المساهمة في تنمية المدخول من خلال عملهم المأجور أو غير المأجور في حالة العمل في قطاع التجارة. وتكون القدرة الشرائية منخفضة نسبيا في ظل التفقير الذي كبر حتى توسع ومس طبقات اجتماعية عديدة.

أما النسب المنخفظة في هذا الجدول، فإنها تعادل 27.01% بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم آباء بدون مهنة، مقابل 21.95%بالنسبة للأمهات الموظفات. كما نلاحظ نادرا ما نساء تمارسن عملا في القطاع التجاري أو الحرفي بسبب تأثر العائلات تأثرا قاسيا بصدمة الاتفاع الأسعار، خاصة أنها كانت مرفوقة بضعف ارتفاع الدخل وأحيانا بفقدانه وذلك ما يؤدي إلى تغيير سلوك العائلات فيما يخص الاستهلاك، حيث بدأ الحرمان يمس العائلات بدون عمل وبدون أجرة وحتى المأجورين الذين أصبحت قدرتهم الشرائية متقلصة.

"ارتفعت نسبة الفقر ما بين سنة 1988 و 1995 بشكل ملفت للنظر، نتيجة الركود الاقتصادي العام الذي ظل يعانيه الاقتصاد الجزائري، وقد زادت هذه النسبة خلال السنوات الموالية بالرغم من محاولات الانعاش الاقتصادي واستراتيجيات محاربة الفقر التي أخذت شكل الصخب الاعلامي ابتداء من سنة 1999.

وصل عدد فقراء الجزائر الذين يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر سنة 1995 أربعة ملايين فرد، وهو ما يعادل نسبة 14% من مجموع السكان الذين بلغ تعدادهم أكثر من 28 مليون، كما بلغ المجموع الكلي للفقراء الذين يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر 6.5 مليون فرد وهو ما يعادل نسبة 22.60% من مجموع السكان لذات السنة."[1]

الجدول رقم 26: الشخص الذي يساعد الطفل في حالة عدم عمله

الشخص الذي يساعد الطفل في حالة عدم تركه للعمل	التكرار	%
العائلة	90	61.64
لا أحد	46	31.50
الأصدقاء	07	04.79
الجيران	03	02.05
المجموع	146	100

يتضح من الجدول رقم 26 أن أكبر نسبة تساوي 61.64% من المبحوثين الذين في حالة تركهم لعملهم الحالي سوف تقوم بمساعدتهم الأسرة باعتبارها الفضاء الذي ينشأ فيه الطفل ويتربى حتى يصبح قادرا على الحياة ومواجهة مصاعبها.

فوضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والمعرفي ينعكس على الطفل، فإن كان الوضع حسنا انعكس عليه إيجابا، وإن كان سيئا انعكس عليه سلبا،

[1]- عروس الزبير، الفقر بالجزائر: الظاهرة، الأسباب ودور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته، Les cahiers de CREAD، العدد 61، الفصل الثالث، 2002، ص 83.

إذن البيئة التي ينشأ فيها الفرد هي التي تحدد سلوكاته بعكس الحيوان الذي يولد محملا بسلوكاته منذ الولادة دون تعلم.

"رغم اختلاف خصوصيات حياتهم، فإن ملايين الأمهات والآباء في الدول الصناعية والنامية يشتركون في القصة ذاتها: إيجاد وخلق الوقت، واستثمار الطاقات وتوسيع الموارد لتغطية نفقات أبنائهم وبناتهم، فهم يقضون أيامهم لمساعدة أبنائهم على أن ينشأوا أصحاء وأقوياء وحمايتهم وتعليمهم وإرشادهم وتشجيع مواهبهم وتوجيه فضولهم، والشعور بالسرور لحماسهم وإنجازاتهم.

ويبحثون عن النصح والاستشارة من شبكات الدعم غير الرسمية ووكالات المجتمع المحلي في صراعهم ضد الظروف الصعبة من أجل ضمان سلوك قويم لأبنائهم."[1]

ثم تقابلها نسبة 31.50% من المبحوثين الذين لا يجدون أي مساعدة في حالة عدم عملهم، فيلجأ الطفل إلى التملص ليتجنب تدهور وضعيته الاقتصادية وينقص من إحساسه بالحرمان.ذلك لأن الأولياء أصبحوا عاجزين عن أداء دورهم الاقتصادي اتجاه أبنائهم، وأيضا عاجزين عن إشباع حاجاتهم الجديدة وأذواقهم المستجدة في الحياة المعاصرة.

ثم لدينا نسبة 04.79%من المبحوثين وهم الذين يقوم الأصدقاء بمساعدتمهم في حالة تركهم لعملهم، أي أن الأسرة تحتاج إلى مساعدة من طرف الغرباء من أجل القيام بواجبها اتجاه أبنائها.فمن الطبيعي أن يلجأ الطفل الذي يعاني من قلة الامكانات المادية إلى المحيط الخارجي الذي ربما يتوفر به ما يحتاجه إلى درجة

[1]- يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2001، المرجع السابق، ص 45.

تضع الأولياء في مأزق عند محاولة إعادة ابنهما إلى كنف البيت وتوجيهه حسب القيم الثقافية والاجتماعية السابقة.

وأما آخر نسبة يمكن ملاحظتها في هذا الجدول وهي تساوي 02.05%من الأطفال الذين في حالة تركهم لعملهم سوف يقوم بمساعدتهم الجيران، ولذلك يصبح لهؤلاء دور في إعالة الطفل وتحسين مستواه الاقتصادي ولكن في حدود معينة تتمثل في عجز الأسرة عن أداء وظيفتها الاقتصادية. فالجيران هم الوحدة الاجتماعية الأولى القريبة من كل أسرة والتي تتعامل معها دوما.

الجدول رقم 27: مصير النقود المتحصل عليها من طرف الطفل

مصير النقود المتحصل عليها	التكرار	%
مساعدة العائلة	65	44.52
نفقات خاصة	21	14.38
الإثنين معا	60	41.09
المجموع	146	100

يوضح الجدول رقم 27 أن مصير النقود النتحصل عليها من طرف أغلبية المبحوثين نتيجة العمل غير الرسمي يتمثل في الإنفاق على العائلية ويظهر ذلك في نسبة 44.52%، أما الأطفال الذين ينفقون أموالهم من أجل الحاجيات الخاصة والحاجيات الأسرية في آن واحد، فتقدر نسبتهم بـــ 41.09%. وهنا يتأكد لنا أن الأطفال يساهمون من خلال دخلهم في تحمل أعباء الأسر وهذا يؤكد أن العامل الاقتصادي له تأثير كبير في دفع الأطفال إلى سوق العمل.

أما النسبة الموالية، فإنها تعادل 14.38% من الأطفال والذين يعملون من أجل النفقات الخاصة فقط، فضعف المستوى المعيشي للأسرة المتمثل في عدم قدرتها على توفير الاستقرار المادي وكذا عجزها عن تلبية حاجيات أبنائها، يجعل الطفل مضطرا في بعض الأحيان إلى العمل من أجل مساعدة الأسرة ماديا والانفاق على نفسه وتلبيية حاجياته بما أن الأسرة لا تستطيع القيام بذلك.

"في معظم الأحيان التي يكون فيها دخل العائلة منخفضا وأجرة الراشدين متدنية وقدرة الشراء لدى أغلبيتهم ضعيفة، نجد أن عمل الأطفال يعتبر قسطا أساسيا من الدخل وليس إضافة فقط، فناتج عمل الأطفال الذي يعتبر إعانة ثانوية بالنسبة للأسر الأوربية يصبح عمودا للبقاء بالنسبة للأغلبية التي تقيم في الأحياء القصديرية أو ضواحي مدن العواصم الكبرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو معتبر من حيث المعدل والنسبة المئوية."[1]

[1]- UNICEF, le travail des enfants, ep.cit, page 26.

الجدول رقم 28: مدة عمل المبحوثين

مدة اشتغال الأطفال	التكرار	%
أقل من سنة	58	39.72
من سنة إلى سنتين	58	39.72
من 03 إلى 04 سنوات	25	17.12
من 05 إلى 09 سنوات	05	03.42
المجموع	146	100

يتضح من خلال الجدول رقم 28 أن النسبتين الكبيرتين المتساويتين نجدهما تعادلان 39.72% وهما تمثلان المبحوثين الذين تتراوح مدة عملهم من أقل من سنة إلى غاية سنتين، فمدة العمل هذه تعتبر قصيرة مقارنة مع فئات الجدول الأخرى، مما يدل على أن الوقت الأكبر لدى الطفل كان يصرف في اللعب، نظرا لأهميته عند هذه الشريحة من المجتمع، فهو الذي يروح عن نفوسهم في الحياة ومن ثم يعطي أطفالا غير منطويين بل متزنين ومتفتحين على العالم الخارجي.

فرغم أهمية وسائل الترويح عن النفس والتسلية في حياة الطفل، إلا أننا نجدها تنعدم لدى فئة معتبرة من أطفالنا، وذلك خلافا للعب الجماعي الذي يمارسه الأطفال في الأحياء والأوساط التي يقطنونها، كما تكاد مختلف أنواع الترويح عن النفس تنعدم عند أطفالنا الذين تنحصر يومياتهم بين البيت ومكان العمل، ثم تقابلها نسبة 17.12% التي تمثل الأطفال الذين تتراوح مدة عملهم من ثلاث إلى أربع سنوات، مما يدل على أن دخولهم إلى ميدان العمل قد كان في سن مبكرة وذلك ما يوحي بالأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأسرة الجزائرية والتي تجعل أطفالنا يمارسون نشاطا اقتصاديا للتخفيف من مشاكلها، وغالبا ما يقع داخل الأسرة

الجزائرية ذات الدخل المحدود نوع من الخلافات والشعور بالغبن في تقسيم النفقة وشراء الحاجات، حيث يعجز رب البيت عن التوفيق بين رغبات كل أفراد أسرته لريضيهم جميعا ولا سيما أبنائه، فهو غالبا ما يكون المسؤول الأول على الدخل والإعالة.

أما النسبة المنخفضة في هذا الجدول، فإنها تساوي 03.42% والتي تمثل المبحوثين الذين بدؤوا عملهم مبكرا وتتراوح مدة عملهم من 05 إلى غاية 09 سنوات.

ومن ثم نلاحظ أنه لم تكن لديهم فرصة للترفيه والترويح عن أنفسهم. وفي هذا المضمار أكد (د. رايز مان D. Riesman) السوسيولوجي الأمريكي على أن: "وقت الفراغ يمثل الفرصة السانحة الوحيدة التي تمكن الانسان في عصرنا من أن يتكيف عن طواعية مع المجتمع الاسهلاكي."

كما يمكن أن نلاحظ في اتفاقية حقوق الطفل وفي المادة 31 الخاصة بالفراغ والتسلية والأنشطة الثقافية أن: "للطفل الحق في أوقات الفراغ واللعب والمشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية الخاصة بسنه، في ظروف متكافئة."[1]

[1]- Guide des droits de enfants, ep.cit, page 47.

الجدول رقم 29:توزيع المبحوثين حسب مدة عملهم وفئات السن

مدة اشتغال الأطفال	أقل من سنة		من سنة إلى سنتين		من 03 إلى 04 سنوات		من 05 إلى 09 سنوات		المجموع	
فئات سن الأطفال المشتغلين	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
11-10	03	05.17	02	03.44	01	04	00	00	06	04.10
13 – 12	15	25.86	12	20.68	07	28	01	20	35	23.97
15 – 14	40	68.96	44	75.86	17	68	04	80	105	71.91
المجموع	58	100	58	100	25	100	05	100	146	100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 29 أن عمل الأطفال يكون وفيرا في فئة 14-15 سنة بنسبة 80% والذين تتراوح مدة عملهم من 05 إلى 09 سنوات وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى نظام الامتحانات للسنة التاسعة أساسي الذي يترتب عنه عدد معتبر من الراسبين، الأمر الذي يتطلب إعادة تقدير إمكانيات التعليم بحيث يستطيع مواجهة مطامح الأطفال وأسرهم المتزايدة والمتصاعدة في كل مكان.

أما النسبة المتوسطة، والتي تعادل 68% فنجدها لدى نفس الفئة العمرية ألا وهي فئة 14–15 سنة والذين شرعوا في العمل منذ ثلاث سنوات أو أربع سنوات من تاريخ 'جرائنا للدراسة الميدانية، مما مكنهم من جني قدر معقول من الفائدة ولكنهم بالمقابل يحرمون من التعليم واللعب وممارسة النشاطات الاجتماعية كما أنهم مهددون من الناحية الاجتماعية ومن ناحية نموهم العاطفي. أما أدنى نسبة والتي تقدر بـــ 03.44%فهي تشكل اثنين فقط من الأطفال الذين شرعوا في العمل منذ سنة أو سنتين تقريبا وذلك من 10–11 سنة. فذلك ما يؤكد لنا فعلا أنه كلما كان سن الطفل أكبر كلما ازدادت مدة اشتغاله في نشاط اقتصادي مهما كان نوعه.

وهذا ما يعتبر انتهاكا جسيما ومتعددا لحقوقه، حيث أن عواقبه تكون بعيدة المدى رغم أنه يساهم في توفير حياة أفضل لأسرته، فعمل الطفل يكون على حساب دراسته وذلك بانعدام وقت الفراغ والقوة اللازمين للحصول على التعليم والتكوين الملائمين.

"وقد تبين في مختلف البلدان أن فرض التعليم للجميع حتى سن الرابعة عشر قد أدى إلى انخفاض فعلي في عمل الأطفال، والعامل المهم كان التزام الدولة بحد ذاتها أكثر من مستويات الدخل.

وينخفض عمل الأطفال أيضا مع ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للفرد، وفقا لما يتبين من النمط التاريخي الذي تتميز به اليوم البلدان ذات الدخل المنخفض، ففي تلك التي لا يتجاوز فيها دخل الفرد 500 دولار أمريكي، يكون معدل مشاركة

الأطفال ما بين 10 و14 عاما في القوى العاملة مرتفعا للغاية فيتراوح ما بين 30 و60% منها."[1]

الجدول رقم 9: توزيع المبحوثين حسب نوع الأعمال التي يقومون بها والسن

نوع عمل الطفل / سن المبحوثين	تاجر		عامل في الخدمات		عمل منزلي Domes-tique		مساعد ميكانيكي		فلاح		حمال في السوق		خياطة		مساعد نجار		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
11–10	06	05.71	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	06	04.10
13–12	27	25.71	02	18.18	02	28.57	00	00	03	60	01	25	00	00	00	00	35	23.97
15–14	72	68.57	09	81.81	05	71.42	08	100	02	40	03	75	03	100	03	100	105	71.91
المجموع	105	100	11	100	07	100	08	100	05	100	04	100	03	100	01	100	146	100

يتضح من كل ماسبق من معطيات الجدول رقم 30 أن أعلى نسبة تقدر بـــ100% وهي تشكل المبحوثين الذين يعملون في القطاع الحرفي كمساعدين ميكانكيين أو مساعدين نجارين أو خياطات والذين يتراوح سنهم ما بين 14–15 سنة، فكلما كان سن الأطفال أكبر تولدت في نفسيتهم الرغبة في تعلم حرفة معينة.

أما النسبة المتوسطة في الجدول، فنجدها تعادل 40% ممثلة في مبحوثين يقومان بعمل فلاحي وهما ينتميان إلى نفس فئة العمرية السابقة الذكر.

[1]- مكتب العمل الدولي، وضع حد لعمل الأطفال، المرجع السابق، ص 10.

وفي حالة العمل الزراعي والفلاحي فإن الطفل يحمل هموم العائلة وآمالها ولذلك يسعى إلى المنفعة العامة لها في إطار تعاوني وتكاملي، ومهما كانت مكانته الموروثة أو مستواه الثقافي والاجتماعي، فإنه يساهم في إنشاء علاقات تعاون وتضامن وتكامل بينه وبين أسرته، حيث يحاول الانسجام مع رأي الأولياء فيما يخص عمله ويتحاشى معاكستهم أو مخالفتهم.

أما أدنى نسبة في هذا الجدول، فهي تساوي 05.71% من المبحوثين، تمثل أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 10–11 سنة والذين يشتغلون في القطاع التجاري، فالطفل العامل ضحية الضغط والتدخل في شؤونه، لضرورة ولغير ذلك، رغم المساعدة المالية التي يقدمها لأسرته ورغم أنه بحاجة إلى الحماية والرعاية اللازمين للاضطلاع بمسؤوليته داخل المجتكع بصفة عامة، ومن المحتمل أن يتمتع بحقوقه كاملة غير منقوصة كحق التعليم الصحة، التكوين...

"وقد وقع توافق الآراء على القول بأن العمل الذي يندرج في الأطر القانونية والذي لا يسيء إلى صحة الطفل ونموه ولا يحول دون ارتياده المدرسة، يمكن أن يكون بمثابة خبرة إيجابية للأطفال."[1]

[1]- مكتب العمل الدولي ،المرجع السابق، ص 23.

الجدول رقم 31: توزيع المبحوثين حسب الفئات السوسيومهنية للأولياء والشخص الذي يساعدهم في حالة عدم عملهم

الأولياء	الشخص الذي يساعد الطفل في حالة تركه للعمل / الوضعية المهنية للأولياء	العائلة		لا أحد		الأصدقاء		الجيران		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الأب	بدون مهنة	28	31.11	16	34.78	01	14.28	02	66.66	47	32.19
	موظف	20	22.22	08	17.39	03	42.85	01	33.33	32	21.91
	تاجر	13	14.44	11	23.91	01	14.28	00	00	25	17.12
	بناء	11	12.22	05	10.86	00	00	00	00	16	10.95
	فلاح	10	11.11	05	10.86	00	00	00	00	15	10.27
	متقاعد	05	05.55	00	00	01	14.28	00	00	06	04.10
	سائق سيارة أجرة	03	03.33	01	02.17	01	14.28	00	00	05	03.42
	المجموع	90	100	46	100	07	100	03	100	146	100
الأم	بدون مهنة	82	91.11	38	82.60	04	57.14	03	100	127	86.98
	موظفة	05	05.55	04	08.69	00	00	00	00	09	06.16
	خياطة	03	03.33	04	08.69	03	42.85	00	00	10	06.84
	المجموع	90	100	46	100	07	100	03	100	146	100
	المجموع العام	180	100	92	100	14	100	06	100	292	100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 31 أن عمل الأبناء مرهون بإمكانيات الآباء، حيث أننا نجد نسبة 66.66%من المبحوثين هم أبناء لآباء بدون مهنة ويساعدهم في هذا الحالة الجيران، تقابلها نسبة 100% والتي تمثل 03 أطفال ينتمون إلى أسر تكون الأم فيها بدون مهنة ويقوم الجيران بمساعدتهم. وعموما يظهر من الجدول أن نسبا كبيرة جدا تمثل مساعدة الجيران للطفل العامل، حيث يدل ذلك على قوة علاقات التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع، مما يوحي بحقيقة واقعية.

فنقص الامكانيات المادية يؤدي بالطفل إلى طلب مساعدة مادية من محيطه غير العائلي والمتمثل في الجيران، وإن هذه الوضعية الاقتصادية تسعى إلى غرس اتجاهات ومواقف معينة يتبناها الطفل لكي يتسنى له القيام بسلوكات معينة، ومن بينها طلب المساعدة من أفراد غرباء عن العائلة.

يمكنناإذن أن نلاحظ أن الأسرة في هذه الحالة قد فقدت أهم وظيفة كانت تقوم بها في الماضي ألا وهي الوظيفة الاقتصادية أي توفير أدنى حد من الاحتياجات الضرورية لأفرادها وخاصة الأطفال منهم.فلم يجد الأطفال سبيلا آخر للخروج من الازمة الاقتصادية الأسرية التي يعانون منها (جراء انعدام الدخل) إلا بالتوجه لطلب المساعدة من الجيران الذين يعتبرون جماعات أولية.

"فلقد عرف تشارلز هورتون كولي Charles Horton Coeley" الجماعة الأولية بقوله: «أعني بالجماعات الأولية تلك التي تتميز بعلاقات المواجهة والتعاون اليومية، وهي أولية بمعاني عديدة، فهي ذات أهمية جوهرية في تشكيل الطبيعة الاجتماعية ووجودها يتوقف على الارتباط النفسي الحميم، فضلا على أنها

تعمل على استدماجالأفراد بشكل محدد، بحيث تنصهر حياة الفرد في حياة المجموع، وربما تكون أبسط طريقة لوصف هذا التكامل والتوحد، هو أننا عندما نتكلم عن جماعتنا الأولية نقول **(نحن)** وهذا التعبير يتضمن نوعا من العاطفة القوية المتبادلة تجعل من كلمة **(نحن)** تعبيرا طبيعيا.»[1]

أما النسبة المتوسطة والتي تعادل 42.85%، فنجدها تمثل المبحوثين الذين لديهم آباء ينتمون إلى فئة الموظفين وأمهات تعملن كخياطات، ويقوم بمساعدتهم غرباء عن العائلة ألا وهم الأصدقاء.

فنلاحظ أن الأولياء لديهم دخل معتبر ولكن هذا لا يمنع من وجود ضغوطات اقتصادية تحيط بهم، يكون فيها الأولياء عاجزين عن إرضاء حاجات الطفل الأساسية وتوفير كل الظروف الضرورية لانفتاحه البدني والذهني وكذلك العقلي.

أما أدنى نسبة (التي تقدر بـــ02.17%)فإنها تمثل المبحوثين الذين لديهم آباء يعملون كسائقين لسيارات الأجرة، حيث أن الطفل هنا لا يجد سبيلا أمامه إلا التملص والاعتماد على النفس سواء كان ذلك من أجل شراء الأكل أو الأحذية أو الألبسة... لأنه لم يجد أي شخص يساعده ويخفض من متاعبه التي ترجع إلى نقص القدرة الشرائية لعائلته من جهة وإلى الصعوبات المادية التي يتلقاها الطفل من جهة أخرى، حيث أن غذاءه سيء وملابسه رديئة وهو فقير إلى المياه النظيفة والظروف الصحية، لأن الأسرة لا تملك موارد لإعالته، مما يؤدي إلى إهماله بعيدا عن الأنظار.

[1]- الخولي سناء، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 63.

ثم تقابلها نسبة 03.33%من المبحوثين الذين ينتمون إلى عائلات تكون الأمهات فيها خياطات وتقوم الأسرة هنا بمساعدتهم في حالة عدم عملهم وهذا يعني أن الإمكانيات المادية غير الكافية لدى الأمهات تساهم في مساعدة الأبناء في حالة عدم عملهم.

الجدول رقم 32: توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأولياء وكيفية استعمال المال المتحصل عليه

الأولياء	مصير النقود المتحصل عليها	مساعدة العائلة		نفقات خاصة		الإثنين معا		المجموع	
	الوضعية المهنية للأولياء	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الأب	دون مهنة	27	41.53	03	14.28	17	28.33	47	32.19
	موظف	11	16.92	05	23.80	16	26.66	32	21.91
	تاجر	13	20	04	19.04	08	13.33	25	17.12
	بنّاء	06	09.23	02	09.52	08	13.33	16	10.95
	فلاح	06	09.23	04	19.04	05	08.33	15	10.27
	متقاعد	00	00	03	14.23	03	05	06	04.10
	سائق سيارة أجرة	02	03.07	00	00	03	05	05	03.42
	المجموع	65	100	21	100	60	100	146	100
الأم	دون مهنة	54	83.07	21	100	52	86.66	127	86.98
	موظفة	05	07.69	00	00	04	06.66	09	05.47
	خياطة	06	09.23	00	00	04	06.66	10	06.84
	المجموع	65	100	21	100	60	100	146	100
	المجموع العام	130	100	42	100	120	100	292	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم 32 أن أكبر نسبة والتي تقدر بـــ 100% تمثل الأطفال الذين يقومون بإنفاق الأموال التي يتحصلون عليها من خلال عملهم اليومي على احتياجاتهم الخاصة، مع العلم أن أمهاتهم غير عاملات. ففكرة النفقات الخاصة تبين شعور الأبناء بعجز أسرهم عن تلبية حاجياتهم وتوفير الاستقرار المادي لهم، ولذلك يجد الأطفال أنفسهم مضطرين في بعض الأحيان إلى العمل من أجل شراء مستلزماتهم، وتقابلها نسبة 41.53% من الأطفال وهم أولئك الذين يقومون بالمساعدة في ميزانية العائلة مع العلم أن الأب بدون عمل، ففي حالة انعدام الدخل الأسري، سيشعر الطفل بالمسؤولية إزاء أفراد عائلته، ويتحول عمله إلى وسيلة ضرورية للخروج من دائرة الفقر، هذا الأخير "الذي يهدد كل الحقوق حارما الأطفال من القدرات التي يحتاجون إليها للبقاء والنماء والترعرع.ويواجه الأطفال الذين يعيشون في الدول الإفريقية والآسيوية بعضا من أسوأ أنواع الحرمان من السلع والخدمات الأساسية.إذ يعاني أكثر من ثلث هؤلاء الأطفال من سوء التغذية، أو يفتقرون إلى التحصينات ضد الأمراض، أو إنهم غير ملتحقين بالمدارس أو منتظمين عليها."[1]

فنسبتهم معتبرة وذلك يدل على تأثير الوضعية المهنية للأولياء في اتجاهات أفراد الأسر، فإذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بمركز اقتصادي عالي، فإنها تتيح فرصا عديدة لأفرادها لأجل التمتع بالخدمات الاجتماعية وتغطية جميع حاجياتها بكل سهولة.

[1]- يونيسف، وضعية الأطفال في العالم، 2005، المرجع السابق، ص 37.

أما المركز الاقتصادي المنخفض للأسرة فيكون عائقا أمام أفرادها للتمتع بالخدمات الاجتماعية مما يدفع أطفالها للعمل لغرض الإنفاق على العائلة وحتى بلوغ درجة من الاستقلالية في آخر المطاف.

وأما النسبة المتوسطة والتي تساوي 28.33%فنجدها تمثل الأطفال العاملين من أجل مساعدة العائلة وتلبية النفقات الخاصة أيضا، أي وجود فكرة تقسيم المال لتغطية النفقات اليومية الأسرية والفردية، حيث أننا نلاحظ ذلك في حالة وجود آباء بدون مهن، وتقابلها نسبة 83.07% من المبحوثين وهم أولئك الذين لديهم أمهات بدون مهن. ففي هذه الحالة، نلاحظ أن المبحوثين ينتمون إلى عائلات منعدمة الدخل، الأمر الذي يظهر بجلاء تلك العلاقة العاطفية الوثيقة بين الأولياء وأطفالهم مما يخلق نوعا من التضامن من جراء قوة هذه الروابط مما يؤدي بهؤلاء الأطفال إلى تحمل أعباء ثقيلة لا يتحملها إلا البالغون أو الراشدون.

أما النسبة المنخفظة في الجدول، فنلاحظها لدى فئة الأطفال الذين يقومون بمساعدة عائلاتهم، أين يكون الآباء في هذه الحالة سائقي سيارة أجرة، أي أنهم يقومون بعمل حر فنسبتهم ضئيلة جدا إذ أنها تعادل 03.07%.

ثم تقابلها نسبتان متساويتان تقدران بـــ 06.66% من المبحوثين وهم أولئك الذين يستعملون مالهم لنفقاتهم الخاصة من جهة ومساعدة عائلاتهم من جهة أخرى، مع العلم أن الأمهات في هذه الحالة يشتغلن إما كخياطات أو كموظفات أي أنهن يمتلكن دخلا لا بأس به.

ويعني ذلك مساهمة الأطفال في شراء الملابس والأحذية أو في حالة تمدرسهم فلشراء الأدوات المدرسية وحتى الدواء. ويرجع ذلك إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع، حيث أدت إلى انخفاض المستوى المعيشي للأسر الجزائرية.

الجدول رقم 10: توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي للأولياء ونوع عمل الأطفال المشتغلين

الأولياء	نوع العملالممارس من طرف الطفل / المستوى التعليمي للأولياء	تاجر		عامل في الخدمات		عمل منزلي Domes-tique		مساعد ميكانيكي		فلاح		حمال في السوق		خياطة		مساعد نجار		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الأب	أمي	51	48.57	03	27.27	04	57.14	02	25	04	80	03	75	02	66.6	00	00	69	47.26
	ابتدائي	31	29.52	03	27.27	02	28.57	03	37.5	01	20	01	25	00	00	03	100	44	30.13
	متوسط	14	13.33	04	36.36	00	00	02	25	00	00	00	00	01	33.3	00	00	21	14.38
	ثانوي	05	4.76	01	9.09	01	14.28	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	07	4.79
	جامعي	04	3.80	00	00	00	00	01	12.5	00	00	00	00	00	00	00	00	05	3.42
	المجموع	105	100	11	100	07	100	08	100	05	100	04	100	03	100	03	100	146	100
الأم	أمي	69	65.71	06	54.54	04	57.14	04	50	04	80	04	100	03	100	01	33.33	95	65.06
	ابتدائي	25	23.8	01	9.09	02	28.57	03	37.5	00	00	00	00	00	00	02	66.66	33	22.6
	متوسط	06	5.711	02	18.18	01	14.28	01	12.5	01	20	00	00	00	00	00	00	11	7.53
	ثانوي	05	4.76	02	18.18	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	07	4.79
	المجموع	105	100	11	100	07	100	08	100	05	100	04	100	03	100	03	100	146	100
	المجموع الكلي	210	100	22	100	14	100	16	100	10	100	08	100	06	100	06	100	292	100

من كل ماسبق من معطيات الجدول رقم 33 أن نسبة الأطفال العاملين دون السن القانوني وذلك في إطار القطاع الحرفي كمساعدين تجاريين وفي نفس الوقت هم ينتمون إلى أسر يكون فيها الأب ذو مستوى تعليمي ابتدائي هي الأكبر وقد بلغت 100% مقابل نفس النسبة من المبحوثين الذين يعملون كحمالين في السوق ـــو كخياطات بالنسبة للإناث وهم بنحدرون من أسر تكون فيها الأمهات ذات مستوى أمي من التعليم، وعليه فإن من الأعمال الأكثر انتشارا هي العمل في الورشات أو الشوارع كالعمل في الأسواق، كما يمكن إيجاد أطفال يعملون في القطاع الحرفي لأنه مجال منظم، بمعنى أن الطفل يكون مقيدا بأوقات عمل محددة، لكنه يكتسب حرفة تساعده في مشتقبله المهني بشرط أن يكون هذا الطفل غير متمدرس.

وفي هذا الصدد "أشار التقرير العالمي في عام 2002 أن الغالبية العظمى وهم 70% من الأطفال يعملون في القطاع الزراعي وأن الاقتصاد غير المنظم يستحوذ على أكبر حصة من عمل الأطفال، بغض النظر عن نوعية قطاعه، إضافة إلى ذلك، فإن نوع الجنس يلعب دورا بارزا في تحديد مختلف أنماط العمل بين تلك التي تؤديها الفتيات أو الفتيان، فالفتيات مثلا يستحوذن على الأشغال في المنازل في حين أن الفتيان يعملون على نحو غالب في المناجم والكسارات، ويتفاقم الوضع حين يكون نمط العمل مستثنى من أي تنظيم في عدد كبير من البلدان، كما هو الحال مثلا بالنسبة إلى العمل في المنازل."[1]

[1]- مكتب العمل الدولي، المرجع السابق، ص 24.

أما النسبة المتوسطة التي يمكن ملاحظتها في هذا الجدول، فإنها تعادل 48.57% من المبحوثين الذين يعملون كتجار أين يكون الأب ذو مستوى أمي من التعليم، وتقابلها نسبة 50% من الأطفال وهم الذين يعملون في القطاع الحرفي كمساعدين ميكانيكيين، فهذا يعني أنه كلما كان هناك تدن للمستوى التعليمي والثقافي للأولياء، كلما اتجه الأطفال نحو القطاع الحرفي أو حتى التجاري.

لا تزال النساء الأمهات في الأسر الجزائرية أقل تعليما من الرجال، فبينما ترتفع المستويات التعليمية لدى الرجال مثل الجامعي، نجدها على العكس من ذلك لدى النساء، حيث نجد الأغلبية هن ذوات مستوى تعليمي ثانوي، متوسط وابتدائي، رغم أن نسبة هامة من الأمهات مولودات بعد الاستقلال، وهذا معناه إما أنهن نشأن في الريف ونزحن نحو المدينة وإما أنهن توقفن عن متابعة التعليم في سن مبكرة.

أما النسبة الضئيلة التي يمكن ملاحظتها في هذا الجدول، فهي تعادل 03.80% من المبحوثين وهم الذين يعملون في القطاع التجاري وينحدرون من أسر الأباء فيها ذوو مستوى جامعي . وتقابلها نسبة 04.76 % من المبحوثين وهم أولئك الذين يعملون في نفس القطاع وينحدرون من أسر الأمهات فيها ذوات تعليم ثانوي. فاختيار الطفل للعمل في القطاع التجاري يعني أنه يمكن له ممارسته متى سمحت له الفرصة، زيادة على ذلك أنه يعد مجالا سريعا للربح، بحيث تكون فيه الأعمال سهلة ولا تتطلب جهدا كبيرا ولا تعرضه لمواجهة المشاكل مقارنة بأعمال أخرى.

فما يمكن ملاحظته هو أنه لا تزال نسبة غير المتعلمين من الآباء معتبرة في الوسط الحضري، والشيء نفسه نلاحظه عند الأمهات.

الجدول رقم 11: توزيع الوضعية المهنية والدراسية للإخوة والأخوات ونوع عمل الطفل

نوع عمل الطفل	تاجر		عامل في الخدمات		عمل منزلي Domes-tique		مساعد ميكانيكي		فلاح		حمال في السوق		خياطة		مساعد نجار		المجموع	
الوضعية المهنية والدراسية للإخوة والأخوات	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
متمدرسين	57	48.30	09	42.85	08	61.53	10	66.6	03	42.8	04	50	01	25	00–	00	92	48.67
بطالين	45	38.13	08	38.09	04	30.76	05	33.3	04	57.1	04	50	03	75	03	100	76	40.21
عاملين	15	12.71	03	14.28	01	7.69	00	00	00	00	00	00	00	0	00	00	19	10.05
حالة أخرى (الإبن الوحيد)	01	0.84	01	4.76	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	02	1.05
المجموع	118	100	21	100	13	100	15	100	07	100	08	100	04	100	03	100	189	100

يتضح من كل ماسبق من معطيات الجدول رقم 34 أن أعلى نسبة تقدر بـــ 100% وهي تشكل المبحوثين الذين يقومون بأعمال كمساعدين نجارين ولهم في نفس الوقت إخوة أو أخوات بطالات.فكلما قل عدد الأفراد المشتغلين في الأسرة كلما انخفض المستوى المعيشي وذلك ما يضعف من حظوظ ضمان إشباع معظم حاجياتهم الأساسية، نتيجة مسببات ساهمت في تدهور الوضعية الاقتصادية-الاجتماعية الحالية للأسرة. ومن ثم يتضح للأطفال ضرورة الإسراع في تحسين كافة الظروف المحيطة بهم وبعائلتهم وذلك من خلال ممارستهم لنشاط إقتصادي رغم انتمائهم إلى المنظومة التربوية في بعض الأحيان.

"إن الأغلبية العظمى من الأطفال العاملين موجودة في قطاع الزراعة بنسبة 70% أي ما يزيد على 130 مليون فتاة وصبي دون سن 15 عاما. فالأطفال الريفيون، وخاصة الفتيات، يتجهون نحو بدء العمل في سن مبكرة، ما بين 05 و07 سنوات من العمر، وفي بعض البلدان، يقدر أن الأطفال ما دون سن العاشرة يمثلون 20% من عمل الأطفال في المناطق الريفية، وأن كثيرا من أنواع هذا العمل لا يرى ولا يعترف به بما أنه يدخل في نظام **(العمل بالقطعة)** و**(أنظمة الحصص)** التي تعتمد على وحدات عمل أسرية."[1]

أما النسبتان المتوسطتان في الجدول، فنجدهما تعادلان 50% لمبحوثين يقومون بأعمال كحمالين في السوق للبضائع والمنتوجات وفي نفس الوقت لهم إخوة أو أخوات متمدرسات وبطالات في آن واحد.

[1]- مكتب العمل الدولي، المرجع السابق ، ص 35.

فالأخوات والإخوة المتمدرسون ورغم انخفاض نسبتهم فإنهم على دراية تامة بأن المدرسة هي أفضل وسيلة لتحقيق أهداف في المستقبل، وذلك من خلال قدراتهم واستعداداتهم الخاصة والامكانيات المادية المتوفرة. ومن ثم يجدون فيها ما يشبع رغباتهم وميولهم المختلفة. أما الطفل العامل، فإنه ضحية الضغط والتدخل في شؤونه، لضرورة ولغير ضرورة رغم المساعدة المالية التي يقدمها لأسرته ورغم أنه بحاجة إلى الحماية والمساعدة اللازمتين للإضطلاع بمسؤوليته داخل المجتمع بصفة خاصة، ومن المتوقع أن يتمتع بحقوقه كاملة غير منقوصة كحق التعليم، الصحة، التكوين...

أما أدنى نسبة في هذا الجدول، فهي تساوي 0.84% وتمثل مبحوثا واحدا يقوم ببيع التبغ أو الخضر والفواكه، وفي حالة الإبن الوحيد فهو الذي يحمل هموم العائلة أو آمالها ولذلك يسعى إلى المنفعة العامة الأسرية في إطار تعاوني وتكاملي وذلك مهما كانت مكانته أو مستواه الثقافي والاجتماعي، كما يساهم في إنشاء علاقات بينه وبين أسرته ويحاول الانسجام مع رأي الأولياء فيما يخص عمله ويتحاشى معاكستهم أو مخالفتهم.

الجدول رقم 12: توزيع المبحوثين حسب متوسط الدخل الشهري الأسري وكيفية استعمال المال المتحصل عليه

مصير النقود المتحصل عليها / الوضعية المهنية للأولياء	مساعدة العائلة		نفقات خاصة		الإثنين معا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من 2.000 دينار	03	05.45	04	19.04	03	06	10	07.93
[4.000- 2.000]	15	27.27	11	52.38	33	66	59	46.82
[6.000-4.001]	28	50.90	02	09.52	11	22	41	32.53
[8.000-6.001]	06	10.90	01	04.76	03	06	10	07.93
[10.000-8.001]	03	05.45	02	09.52	00	00	05	03.96
10.001 فأكثر	00	00	01	04.76	00	00	01	00.79
المجموع	55	100	21	100	50	100	126	100

* ما عدا انعدام الدخل لأسرة المبحوثين 20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 35 أنه مهما كان متوسط دخل الأسرة الشهري فإن اشتغال الأطفال يكون لأجل مساعدة العائلة أي نلمس وجود فكرة تقسيم المال لتغطية النفقات اليومية للبيت، حيث نلاحظ أن أكبر نسبة هي 66% وتسجل لدى فئة الأطفال الذين ينتمون إلى عائلات منخفضة الدخل أي يتراوح ما بين [2.000 –4.000] دينار، سواء كان ذلك في حالة الأولياء البطالين أو وفاة أحدهم وعدم تمكن الفرد الآخر من إيجاد عمل ملائم، ونرى من خلال ذلك العلاقة العاطفية الوثيقة بين الأولياء وأطفالهم مما يخلق نوعا من التضامن من جراء قوة هذه الروابط مما يؤدي بهؤلاء الأطفال إلى تحمل أعباء ثقيلة لا يتحملها إلا البالغون أو الراشدون.

"يبدو أن (معاهدة الطفولة) التي أرست قواعدها اتفاقية حقوق الطفل، لم تتحق بالنسبة لمئات الملايين من الأطفال، ذلك أنهم لا يرثون حقهم في طفولة تظللها المحبة والرعاية والحماية، في بيئة أسرية تشجعهم على تحقيق إمكاناتهم وطاقاتهم. وعندما يصبحون آباء وأمهات، يواجه أطفالهم مخاطر انتهاك حقوقهم، حيث تتكر التهديدات التي يواجهاالأطفالوخاصة تلك المتعلقة بالفقر."[1]

أما النسبة المتوسطة في الجدول، فنلاحظها لدى فئة الأطفال الذين ينفقون مالهم دئما لمساعدة عائلتهم ذات الدخل المتوسط الذي يتراوح ما بين [4.001– 6.000] دينار، ونسبتهم تعادل 50.90%، وذلك يدل على تأثير الوضعية الاقتصادية للأسرة في اتجاهات أفرادهاحيث أن تلك التي يتمتع بها أفرادها بمركز اقتصادي عالي تتيح فرصا عديدة لأفرادها للحصول على الخدمات الاجتماعية وتغطية جميع احتياجاتها بكل سهولة. أما المركز الاقتصادي المنخفض للأسرة،

[1]- يونيسف، وضع الأطفال في العالم، 2005، المرجع السابق، ص 87.

فإنه يكون عائقا أمام أفرادها للتمتع بالخدمات الاجتماعية مما يدفع الأطفال إلى العمل لأجل الإنفاق على أنفسهم وبلوغ درجة من الاستقلالية في آخر المطاف.

أما النسبتان الضئيلتان واللتان تساويان 04.76%، فنجدهما لدى الأطفال العاملين الذين يستعملون مالهم لنفقات خاصة ويعني ذلك شراء الملابس والأحذية وأما في حالة تمدرسهم فلشراء الأدوات المدرسية. أما متوسط الدخل الشهري الأسري، فإنه يتراوح ما بين [6.001–8.000] و10.001 دينار فأكثر، ويرجع ذلك إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع والتي أدت إلى انخفاض المستوى المعيشي للأسر الجزائرية.

الجدول رقم 13: توزيع المبحوثين حسب نوع الوسط والمعدل السنوي لعملهم:

المعدل السنوي لعمل الأطفال	خلال كل السنة ودون اقطاع		خلال العطل المدرسية		خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد		خلال أوقات الفراغ بعد المدرسة		المجموع	
نوع الوسط	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
شعبي	60	67.41	21	70	20	80	08	66.66	109	69.87
متوسط	29	32.58	09	30	05	20	04	33.33	47	30.12
المجموع	89	100	30	100	25	100	12	100	156	100

ملاحظة: في الجدول رقم 36، يقصد بالوسط الشعبي فئة المبحوثين الذين يقيمون في بنايات أرضية فوضوية.أما الوسط المتوسط، فيقصد به فئة المبحوثين الذين يقيمون في شقق والوسط هو البيئة المباشرة الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها المبحوث والتصنيف قد أقيم على أساس الباحث والموقع الذي يقيم فيه المبحوث.

أما المجموع الذي يساوي 156 مبحوثا، فإنه يشير إلى تعدد الإجابة أحيانا لدى مبحوث واحد فقط، كأن يجاوب مثلا في خانة العمل في أوقات فراغه وخانة العطل الأسبوعية وفي أيام الأعياد.

يتضح من خلال معطيات هذا الجدول أن نوع الوسط يؤثر في المعدل السنوي لعمل الطفل، حيث أننا نجد أعلى نسبة والتي تعادل 80% في الوسط الشعبي، أين يعمل الطفل خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد وذلك ما يوحي لنا بأن الطفل يكون عاملا ومتمدرسا في آن واحد رغم أهمية اللعب والترويح عن النفس في حياته لغرض إعطاء المجتمع أطفالا متوازنين ومتفتحين على العالم الخارجي، غير منطويين على أنفسهم.

فرغم أهمية وسائل الترويح عن النفس والتسلية في حياة الطفل، إلا أننا نجدها تكاد أن تنعدم لدى فئة معتبرة من أطفالنا، وذلك خلافا للعب الجماعي الذي يمارسه الأطفال في الأحياء والأوساط التي يقطنونها. وتكاد مختلف أنواع الترويح عن النفس أن تنعدم عند أطفالنا الذين تنحصر يومياتهم بين البيت ومكان العمل.

"حسب التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية لسنة 2002، فإن ما يقرب من نصف مجموع الأطفال العاملين مسجلون أيضا في المدرسة، فما هو تأثير العمل في المواظبة على الدراسة والاستفادة منها ؟.

إن من المعقول التفكير في أن ساعات العمل مؤشر مهم لتحديد طبيعة العلاقة بين العمل والمدرسة – لكن ما هو الحد الفاصل بينهما ؟

لقد بينت دراسة للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال أن هناك بعض الاختلافات بين الأطفال العاملين والأطفال غير العاملين فيما يخص بعض المعطيات الدراسية (على سبيل المثال الحضور بانتظام أو التأخر أو التعب). علاوة على ذلك، فإن الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة محميون إلى حد كبير من الآثار السلبية المحتملة للعمل الذي لا يكون بطبيعته خطرا، سواء كان نشاطا اقتصاديا أو أعباء منزلية."[1]

[1]- مكتب العمل الدولي ، المرجع السابق، ص 30.

ويتضمن الجدول نسبة منخفضة، تمثل الوسط المتوسط وتقدر بـــ 20% حيث يعمل الأطفال فيه خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد دائما.فهذه النسبة ضئيلة جدا وتدل على أن هذه الفئة تفضل الراحة التي هي بحاجة إليها، نظرا ليوميات هؤلاء الأطفال الذين مسهم الكبر قبل الوقت وطبعتهم أزمات أسرهم وحتى مجتمعهم، رغم أنهم ليسوا معنيين بذلك إطلاقا.

بينما النسبة المتوسطة نجدها لذوي الوسط الشعبي والتي تقدر بـــ 66.66% حيث أنهم يعملون خلال أوقات الفراغ بعد المدرسة وهي طبقا تخص الأطفال العاملين والمتمدرسين في آن واحد. وذلك يدل على قلة أو نقص الامكانيات المتوفرة لتنشيط الأطفال في إطار الأسرة من جهة، ونقص الامكانيات الاقتصادية أو المالية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الأطفال يتوجهون إلى ممارسة نشاط اقتصادي وجدوه متجسدا في عمل، يسمح لهم بملئ الوقت وجلب المال للتمكن من شراء المستلزمات المدرسية والألبسة الضرورية.

فنستنتج مما سبق ذكره أنه إذا كان الوسط شعبيا، فإن اشتغال الأطفال خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد وخلال أوقات الفراغ بعد المدرسة سيكثر، وذلك ما يوحي بالأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأسرة الجزائرية والتي تجعل أطفالنا يمارسون نشاطا اقتصاديا للتخفيف من مشاكلها.

وإذا كان الوسط متوسط الحالفإن اشتغال الأطفال يكثر خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد وذلك في حالة عدم انتمائهم إلى المنظومة التربوية. إن وضعهم هذا يساهم في دفعهم إلى ميدان العمل نظرا لعجز الأولياء عن تلبية حاجاتهم اليومية وانخفاض المستوى المعيشي للعائلة مما يجعلهم يساهمون في تحسين ظروفهم المعيشية.

الجدول رقم 37: توزيع المبحوثين حسب متوسط الدخل الشهري الأسري والشخص الذي يساعدهم في حالة عدم عملهم

الشخص الذي يساعد الطفل في حالة عدم عمله / متوسط الدخل الشهري الأسري	العائلة		لا أحد		الأصدقاء		الجيران		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من 2.000 دينار	06	08	04	09.30	00	00	00	00	10	07.93
[4.000- 2.000]	25	33.33	30	69.76	04	66.66	00	00	59	46.82
[6.000-4.001]	35	46.66	06	13.95	00	00	00	00	41	32.35
[8.000-6.001]	04	05.33	02	04.65	02	33.33	02	100	10	07.93
[10.000-8.001]	04	05.33	01	02.32	00	00	00	00	05	03.96
10.001 فأكثر	01	01.33	00	00	00	00	00	00	01	00.79
المجموع	75	100	43	100	06	100	02	100	126	100

* ما عدا انعدام الدخل لأسرة المبحوثين 20.

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 37 أن عمل الأبناء مرهون بإمكانيات الآباء أو بعبارة أخرى الإمكانيات المادية غير المتوفرة لدى الآباء تساهم في عدم مساعدة أبنائهم في حالة عدم عملهم حيث أننا نجد نسبة 69.76%في الجدول تدل على فئة الآباء الذين يتراوح دخلهم ما بين [2.000 – 4.000]دينار ولا يساعدون أبنائهم في حالة عدم ممارستهم لنشاط اقتصادي مهما كان نوعه، مع العلم أن دخل العائلة لا يكفي لتغطية الاحتياجات العديدة لكل فرد وخاصة الأطفال، إذ يكلفون رب الأسرة كثيرا.

ففي اتفاقية حقوق الطفل وفي المادة 27 الخاصة بمستوى المعيشة "لكل طفل الحق في مستوى من المعيشة يتلائم مع نموه الجسدي والعقلي والروحي والتربوي، وتقع على عاتق الوالدين المسؤولية الأساسية في هذا المجال.أما واجب الدولة، فيتمثل في ضمان الوفاء بهذه المسؤولية بما في ذلك تقديم المساعدة المادية للوالدين وأطفالهما."[1]

أما أدنى نسبة والتي تقدر بـــ 01.33% فإننا نجدها في حالة الدخل العائلي المرتفع نسبيا أي من 10.001 فأكثر، إذ العائلة هي التي تقوم بمساعدة الطفل العامل، حيث أن ذلك يدل عن تلاشي علاقات التضامن والتعاون بين أفراد الأسرة، مما يوحي بحقيقة مؤسفة ولكنها واقعية.

وهذا النقص المحسوس في علاقات التضامن والتعاون جعل معظم الأطفال العاملين يلجؤون لتجنب هذه الأزمة المالية بتوفير بعض المال من خلال عملهم لكتساب قسط من الحرية الاقتصادية.

[1]- Guide des droits de l'enfant, op.cit, page 39.

أما النسبة المتوسطة 46.66%، فنجدها في حالة الدخل العائلي الذي يتراوح ما بين [4.001–6.000] دينار، حيث أن الطفل هنا سوف يعتمد على مساعدة عائلته بالدرجة الأولى رغم نقص القدرة الشرائية لها من جهة والصعوبات المادية التي يتلقاها الطفل من جهة أخرى، فهو يتغذى تغذية سيئة ويلبس ثيابا رديئة، إضافة إلى أنه يفتقر إلى المياه النظيفة والظروف الصحية، لأن الأسرة لا تملك موارد لإعالته مما يؤدي إلى إهماله بعيدا عن الأنظار.

الجدول رقم 38: توزيع المبحوثين حسب متوسط الدخل الشهري الأسري وأسباب عملهم والوسط

الأوساط	أسباب عمل الطفل / متوسط الدخل الشهري الأسري	الفقر		التفكك الأسري		لملئ وقت الفراغ في العطل		التسرب		لتعلم حرفة معينة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
شعبي	أقل من 2.000 دينار	07	10.14	03	25	00	00	00	00	00	00	10	12.04
	[4.000- 2.000]	36	52.17	00	00	00	00	00	00	00	00	36	43.37
	[6.000-4.001]	20	28.28	06	50	01	100	00	00	00	00	27	32.53
	[8.000-6.001]	05	07.24	02	16.66	00	00	00	00	01	100	08	09.63
	[10.000-8.001]	01	01.44	01	08.33	00	00	00	00	00	00	02	02.40
	10.001 فأكثر	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
	المجموع	69	100	12	100	01	100	00	00	01	100	83	100
متوسط	أقل من 2.000 دينار	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
	[4.000- 2.000]	23	62.16	0	00	00	00	00	00	00	00	23	53.48
	[6.000-4.001]	11	29.72	02	66.66	01	50	00	00	00	00	14	32.55
	[8.000-6.001]	02	05.40	00	00	00	00	00	00	00	00	02	04.65
	[10.000-8.001]	01	02.70	01	33.33	00	00	01	100	00	00	03	06.97
	10.001 فأكثر	00	00	00	00	01	50	00	00	00	00	01	02.32
	المجموع	37	100	03	100	02	100	01	100	00	00	04	100
	المجموع العام	106	100	15	100	03	100	01	100	01	100	126	100

من خلال معطيات الجدول رقم 38 يتضح أن أعلة نسبة تقدر بـــ 100% وهي تمثل مبحوثان يقيمان في الوسط الشعبي أين يكون متوسط الدخل الشهري الأسري منحصرا ما بين [4.001-6.000]بالنسبة للمبحوث الأول و[6.001-8.000] بالنسبة للمبحوث الثاني مما يدل على أن الأول يعمل من أجل ملئ وقت الفراغ في العطل، أما الثاني فإنه يعمل من أجل تعلم حرفة معينة.

ذلك لأن التكاليف الخاصة بالدراسة تستدعي عمل الأطفال من أجل تغطية نفقات اللوازم المدرسية، خاصة مع حدوث الأزمة الاقتصادية، حيث أن العائلة الجزائرية قد شهدت انخفاضا سريعا في الدخل تسبب في تضخم الأموال وتحرير الأسعار وطرد بعض العمال من عملهم وبالتالي انحطاط القدرة الشرائية للأسر الجزائرية، مما أدى إلى التفقير الذي مس طبقات اجتماعية عديدة في المجتمع.

"وضمن هذا السياق، تقدم المدرسة الأنجلو-أمريكية أربعة تصورات لدراسة الفقر يركز الأول منها (تصور البيروقراطيين) على متغير الدخل، في حين يركز أنصار التصور الأكاديمي على العزل والابعاد والتهميش، الفقر الهيكلي والاستغلال، أما علماء الأخلاق فيؤكدون أهمية البر والاحسان، في حين يربط أنصار التصور الرابع (الإستراتيجي أو القوة) بين الفقر وبين التجريد من القوة الذي يتجلى في ثلاثة أبعاد هي:

1- البعد الاجتماعي: النقص النسبي المتاح للفقراء في الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة.

2- البعد السياسي: عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للفقراء.

3- البعد النفسي: الشعور الداخلي بانعدام الأهمية والخضوع السلبي للسلطة."[1]

أما النسبة المتوسطة في الوسط الشعبي، فهي تقدر بـــ 50% من المبحوثين الذي يتراوح متوسط دخل أسرهم الشهري ما بين[2001-6000] دينار وهم في نفس الوقت يشتغلون بسبب تفكك أسري كوفاة أحد الأولياء أو إصابته بمرض مزمن أو حتى في حالة طلاقهما.

وفيما يخص النسبة الدنيا والتي تشكل 01.44%من المبحوثين، فهي تمثل أولئك الذين يقيمون في الوسط الشعبي، أين يتراوح متوسط الدخل الشهري لأسرهم ما بين [8.001-10.000]والذين يعملون بسبب الفقر.

ففعلا لا يمس الفقر اليوم الرجال بدون عمل وبدون أجرة فحسب، بل من المأجورينما أصبحت قدراتهم الشرائية متدنية. وذلك ما يفسر لنا مؤخرا ظهور فقراء جدد منحدرين من الطبقات المتوسط، والتي تعطي للفقر خصوصيات أو مميزات جديدة.

[1]- قيرة إسماعيل، المرجع السابق، ص 42.

أما في الوسط المتوسط، فإننا نجد نسبة تعادل 100% وهي تمثل مبحوثا واحدا يتراوح متوسط الدخل الشهري لأسرته ما بين [8.001–10.000] دينار، وهو يشتغل بسبب تسربه المدرسي لأجل المساعدة في الميزانية بصفة عامة وشراء الملابس بصفة خاصةحيث أن العائلة في هذه الحالة تضمن له الغذاء ويبقى شراء الملابس ذات الاحتياج اليومي من مسؤوليات الطفل، بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعديد من العائلات والتي سمحت بنمو هذه الظاهرة.فعمل الطفل لحسابه أو لحساب عائلته في القطاع غير الرسمي أصبح ينتشر، حيث نجد أكثر فأكثر الأطفال اللذين يعملون في الشارع، وهكذا نجد الأولياء يبحثون بأنفسهم عن عمل لأبنائهم بعد تسربهم المدرسي لغرض شراء الألبسة والأحذية.

وأما النسبتان المتوسطتان واللتان تعادلان 50%، فإنهما تمثلان طفلين يتراوح متوسط الدخل الشهري الأسري ما بين[4.001–6.000] دينار بالنسبة للطفل الأول الذي يشتغل لملئ وقت الفراغ في العطل، أما الطفل الثاني، فإن متوسط الدخل الشهري لأسرته يعادل 10.001 فأكثر وهو كذلك لنفس السبب، وأما الأموال التي يتحصل عليها، فتكون من أجل شراء الأدوات المدرسية.

ويعود ذلك إلى الدخل الأسري الشهري الذي يكون منخفضا نسبيا، وبالتالي يسبب الكثير من المتاعب لأفراد الأسرة سواء كانوا أولياء أو أبناء، مما يؤدي إلى البحث عن حلول لهذه الأزمة الاقتصادية في تشغيل الأطفال من أجل الخروج من المصاعب اليومية التي تعاني منها الأسر.

أما النسبة الدنيا، فهي تخص الوسط المتوسط، وهي تقدر بـــ 02.70% من المبحوثين الذين يتراوح متوسط الدخل الشهري لأسرهم ما بين [10.000-8.001] دينار، ةهم يشتغلون بسبب الفقر الشديد حسب الاعتقاد، فنادرا ما نجد الطفل الجزائري يعمل لفائدته الخاصة بل إنه يعمل في معظم الأحيان من أجل الفائدة الأسرية، أي أن هناك روح التضامن والمساعدة التي تسمح بتجاوز الظروف الصعبة التي تمر بها الأسرة والمتمثلة في محدودية الدخل مقارنة مع المصاريف المناسبة اللازم إنفاقها لكل أفراد العائلة.

5) مناقشة الفرضية الثانية:

من خلال الجداول الإحصائية السابقة يمكن أن نستخرج النتائج التالية:

لقد تبين أن رفض الأطفال للمستوى الاقتصادي-الثقافي المتدني للأسرة يساهم في اشتغالهم، إذ بإمكانهم المساعدة في الميزانية. فأغلب المبحوثين يمكثون في بنايات أرضية فوضوية ذات ثلاثة غرف، مما يدل على تدني المستوى الاقتصاديللأسرة وانخفاض الدخل الأسري أيضا، وذلك ما يؤدي بالأولياء والبعض من أفراد الأسرة إلى سعيهم وراء تحسين ظروفهم المادية، إذ أن معظم المبحوثين يعيشون في أسر لايعمل فيها إلا أحد الوالدين أو كلاهما، دون أي فرد آخر، فالظروف الاقتصادية هي أكثر الظروف حساسية في الأسرة باعتبارها توفر الحاجيات الأساسية لحياة أفرادها.

وفي هذا الصدد، يكون متوسط الدخل الشهري لأفراد الأسرة العاملين يتراوح ما بين 2.000 و 4.000 دينار وذلك ما يدل على نوعية الفئات السوسيومهنية لأولياء المبحوثينالتي تتمثل عادة في العمل بالتجارة، البناء، الفلاحة، وسياقة سيارات الأجرة بالنسبة للآباء ومهنة الخياطة بالنسبة للأمهات. وإننا نعلم أن الدخل في هذه الحالة يكون منخفضا بالمقارنة مع الاحتياجات الأسرية اليومية.

وهذا ما يفسر ضعف ظاهرة اشتغال الأطفال في الأسر ذات متوسط الدخل الشهري المرتفع، حيث أن الأولياء في هذه الحالة بإمكانهم تلبية حاجيات البيت من جهة، وحاجيات الأبناء من جهة أخرى.

أما بالنسبة للوضعية المهنية والدراسية للإخوة والأخوات، فقد تبين لنا أن معظمهم متمدرسون، أي أنهم عديموا الدخل عدا ذلك الذي يتحصل عليه المبحوث، بالإضافة إلى دخل أوليائه، ولذلك لم تجد الأسرة سبيلا إلا التسول لأجل الحصول على المال، وربما عمل المبحوثين الذي قد يمكن الإخوة والأخوات من شراء الأدوات المدرسية والكتب الضرورية لمواصلة دراستهم والوصول إلى الدرجة العليا من التعليم.

فمعظم الأطفال يشتغلون في القطاع التجاري من خلال بيعهم لبضائع مختلفة وعلى رأسها التبغ أو الخضر والفواكه، فهم من خلال عملهم يتعذر التحضير لأداء أدواتهم التعليمية بل إن اشتغالهم يكون ضروريا لغرض توفير الإمكانيات والظروف الملائمة للمعيشة الكريمة، خاصة وأن لمعظمهم إخوة وأخوات متمدرسين.

فالأطفال الذين يشتغلون في الأسرة يتمكنون من إيجاد الحلول لمشاكلهم المادية التي لها نتائج سلبية على السير الحسن لميزانيتها.وإننا نجد أيضا أن اشتغال الأطفال يكون لمساعدة الأسرة، مما يدل على الاعتقاد بفكرة تقسيم المال المتحصل عليه لتغطية النفقات اليومية للبيت، خاصة في حالة انعدام الدخل الأسري الشهري إما بسبب بطالة الأولياء أو وفاة أحدهما وعدم استطاعة الطرف الآخر إيجاد عمل، مما يؤدي بالأطفال إلى تحمل أعباء ثقيلة لا يستطيع تحملها إلا البالغين، نتيجة الروح التضامنية التي تتولد فيهم خلال المراحل الصعبة من الحياة.

تتراوح مدة العمل لدى الأطفال المبحوثين المقيمين بالأوساط الراقية بين سنة أو سنتين، تتضمن أيام العطل الأسبوعية والأعياد، ورغم أهمية وسائل الترويح عن النفس والتسلية في حياتهم، إلا أننا نجدها تكاد تنعدم لدى فئة معتبرة

من الأطفال في المجتمع الجزائري، والذين تنحصر يومياتهم بين البيت ومقر عملهم، لكن من جهة أخرى تساهم الامكانيات المادية المتوفرة للآباء بصفة خاصة والعائلة بصفة عامة في مساعدة الأبناء في حالة عدم اشتغالهم، خاصة إذا كان الدخل يعادل 10.001 دينار فأكثر إذ لا يكلف رب العائلة كثيرا في هذه الحالة.

أما في حالة إقامتهم في الوسط الشعبي، فإنهم يشتغلون من أجل ملئ وقت فراغهم في العطل في حالة تمدرسهم أو تعلم حرفة معينة لضمان المستقبل، فمتوسط الدخل الشهري الأسري يتراوح ما بين 4.001–8.000 دينار وهو غير كاف لتغطية الاحتياجات اليومية أما في حالة إقامة الطفل في الوسط المتوسط الذي يتراوح الدخل فيه ما بين 8.001–10.000 دينار، فإن العمل يكون بسبب تسربهم المدرسي.

فذلك يدل على أن هناك لوازم يومية لا يمكن الاستغناء عنها رغم انحطاط القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية وعجز الأولياء عن ضمان مستوى معيشي كاف لتلبية الحاجيات اليومية خاصة في حالة انعدام الدخل، والوصول بالتالي إلى مستوى معين من الفقر والحرمان.

ونتيجة لهاذين الأخيرين اللذين تعاني منهما هذه الأسر، يصبح عمل كل الأطفال أو أحدهم واجبا عليهم، ذلك لأنها ترحب بأجرتهم ولو كانت غير كافية لتلبية الحاجيات اليومية مع العلم أن معظم آباء المبحوثين يشتغلون كتجار، بنائين، فلاحين وسائقي سيارات الأجرة حيث لا تتطلب أعمالهم مهارات كبيرة ومعظم الأمهات خياطات.

وهذا ما يدل على الصعوبات التي تواجهها العائلات في مجتمعنا للحصول على أدنى حد من الدخل المقبول، علما أن هذا الأخير يتطلب في أغلب الأحيان كفاءة عالية وتكوينا رفيعا يتوج بشهادة ووظيفة مرموقة.

إن انخفاض المستوى المعيشي لهذه الأسر يسبب خرق حقوق أفرادها وعدم استطاعتهم الانفاق على مصاريفها في ظل التفقير الذي مس طبقات اجتماعية مختلفة.

يعتبر المستوى التعليمي للوالدين أحد أهم العناصر التي بإمكانها تحديد المستوى الثقافي للأسرة، فكلما كان المستوى التعليمي للوالدين مرتفعا، كلما كان تأثيرهما على الأبناء كبيرا وإيجابيا ويتمثل في مساعدتهم وتوجيههم في حياتهم الدراسية، إلا أننا قد استنتجنا أن معظم المبحوثين هم أبناء لأميات ولآباء أميين.

وبصفة عامة، يمكن القول أن المستوى التعليمي المتدني للأولياء يساهم في تهيئة الظروف التي تدفع بالطفل إلى البحث عن عمل وذلك رغم تمدرسه، مما يدل على فشلهما في وظيفتهما التربوية وعجزهما عن توفير الظروف اللازمة لطفلهما لأجل مواصلة دراسته بالإضافة إلى انعدام المناقشة في القضايا التربوية في ظل سيادة الاهتمامات المادية مما يؤدي بهام إلى دفع طفلهما إلى ميدان العمل.

فنستخلص مما سبق ذكره أن لكلا الوالدين، من ذوي المستوى التعليمي المتدني، التأثير نفسه في دفع طفلهما إلى العمل لأنهما لا يعطيان أهمية للمنظومة التربوية، مما يجعله يعمل ويدرس في آن واحد.

الفرضية الثالثة:

علاقة سيطرة الآباء نتيجة ضعف المستوى الاقتصادي باشتغال الأطفال في المجتمع

6)الفرضية الثالثة:علاقة سيطرة الآباء نتيجة ضعف المستوى الاقتصادي باشتغال الأطفال في المجتمع

الجدول رقم 14: توزيع طبيعة علاقة المبحوثين مع الأولياء قبل الشروع في العمل

طبيعة علاقة الطفل مع الأولياء قبل شروعه في العمل	التكرار	%
السيطرة والمعاملة القاسية	51	34.93
الاحترام والحرية	49	33.56
الصراع والمشاجرات	26	17.80
القبول والحب والتسامح	11	07.53
علاقة تفاهم وتضامن	09	06.16
المجموع	146	100

يتضح من خلال الجدول رقم 39 أن أغلبية المبحوثين يعيشون في جو عائلي تطفي عليه المعالمة القاسية والسيطرة التامة للآباء، إذ إننا نجد نسبتهم تقدر بـــ 34.93%، فكلما كانت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها العائلة حادة، كلما كان الجو متأزما مما ينتج عنه قسوة في معاملات الأولياء اتجاه أطفالهم.

"إذن، فالعائلة شديدة الوطأة، التي تستخدم الوسائل التربوية التقليدية، تهيئ الولد حتى يكون مطيعا في شبابه، ولا تعده لأن يقارع ويناقش بقدر ما تنمي فيه الإلتواءوالإزدواجية والاعتماد على الكبير (الأب، الأخ الكبير، المتنفذ في القبيلة، الرئيس).

إن الأب ذو شكل النموذج الأصلي للأبوية المستحدثة، لهو أداة القمع الأساسية من خلال قوته ونفوذه اللتان تقومان على العقاب مثلما يظهر في القول التالي: «يهمنا أن يكون الولد مطيعا، مؤدبا، متأخرا في الاطلاع على كل شؤون الجنس، متفوقا على الأقران وإلا فنكثر من الاستهزاء بشخصيته، ومقارنته مع الغير والإلحاح على فشله، مما يقتل فيه الطاقات والتفتح، ويدفعه إلى السلبية وسوء التقييم للذات (بل يعاقبها أحيانا)».[1]"

وتقابلها نسبة 33.56% من المبحوثين الذين يعيشون ضمن علاقات أسرية يسودها الاحترام والحرية، فانخفاض الضغط الاقتصادي يؤدي إلى شعور الأولياء بقدرتهم على القيام بواجباتهم المتمثلة في الإنفاق على الأطفال دون لجوء هؤلاء إلى العمل (رأي الطفل).

[1]- شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ، 1993، ص 60.

ولدينا نسبة 17.80% من الأطفال وهم أولئك الذين كانوا يعيشون في جو مليء بالصراعات والمشاجرات وذلك لنفس الأسباب المتعلقة دائما بشعور الأولياء بعدم التحكم في السير الحسن لنفقات البيت اليومية مما يخلق مشاكل مستمرة لا يمكن حلها إلا بتزويد ميزانية الأسرة بمدخول آخر مكمل، وتقابلها نسبة 07.53% من المبحوثين الذين يعيشون في جو عائلي يطفي فيه الحب ةالتسامح والقبول، رغم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة وأخيرا يتضمن الجدول نسبة 06.16% من الأطفال الذين تجمعهم علاقة أخرى مع الأولياء مثل التفاهم والتضامن والتشاور والتي تصنف في الاتجاه الإيجابي.

"فإن ممارسة السلطة دون وجه إنساني يعني التصريح بعنف لا يمكننا محاربته بالأسلحة، فإذا أردنا أن نسيطر على مثل هذا العنف، فعلينا إيجاد حس أقوى بالتضامن.

ولا بد من أن يتحمل قادة العالم مسؤولية المهمة الكبيرة المتمثلة في تقديم الرعاية لحماية رفاه الأطفال، حمايتهم وإعدادهم لكي يقوموا، جنبا إلى جنب مع إخوتهم وأخواتهمببناء عالم جدير بالنبل البشري."[1]

[1]- يونيسف، وضع الأطفال في العالم،2001، المرجع السابق، ص 40.

وعن الحالة المدنية لأولياء المبحوثين، فإن الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 40: الحالة المدنية للأولياء

الحالة المدنية للأولياء	التكرار	%
متزوجون	105	71.91
مطلقون	23	15.75
مفترقون	07	04.79
وفاة الأب	09	06.16
وفاة الأم	02	01.36
المجموع	146	100

انطلاقا من هذه المعطيات يتبين ان الجدول رقم 40 نسبة 71.91% من المبحوثين أوليائهم متزوجون، تقابلها نسبة 15.75%فقط ممن أوليائهم مطلقون، مما يدل على أن أغلبية أفراد عينتنا يخضعون لتأثير كلا الوالدين أكثر من تأثير أحدهما فقط في أمر الدخول إلى ميدان العمل.

"إن التصرف والمواقف التي يتخذها الوالدان ضمن العائلة تأثر تأثيرا حاسما في نمو الشخصية، وذلك لأنها تأثر في حاجات الطفل الأساسية وتأمين استمراره في الوجود وتمتعه بالإطمئنان العاطفي، ويستمر الوالدان طول مرحلة الطفولة في تمثيل دور خطير الأهمية فيما يتعلق بضبط دوافع الطفل وإرواء حاجاته وتحديد مقاييسه والتأثير في مختلف مراحل نمو الأنا كما في نتائج هذا النمو، والواقع أن الفرد البشري يعيش في هذه الحقبة من حياته حساسية قصوى بالنسبة إلى شروط البيئة وسائر العوامل المؤثرة."[1]

كما أننا نجد نسبة 04.79% من المبحوثين أوليائهم مفترقون وذلك ما يؤكد على ما سبق قوله عن انتشار عمالة الأطفال في الأسر ذات الأولياء المتزوجين أكثر من المطلقين والمفترقين وحتى في حالة فقدان أحدهما، إذ تقدر نسبة الأطفال الذين فقدوا آبائهم بـــ 06.16%، وأما نسبة أولئك الذين فقدوا أمهاتهم، فهي شبه منعدمة، إذ قدرت بـــ 01.36%من أفراد العينة.

[1]- شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار المتحدة للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة ، 1984، ص 34.

الجدول رقم 15: توزيع أفراد العينة حسب الشخص المتأثر به في التوجه إلى ميدان العمل

توجيه الطفل إلى العمل	التكرار	%
بمحض إرادته	106	72.60
الأم	17	11.64
الأب	12	08.21
الأصدقاء	08	05.47
الإخوة	03	02.05
المجموع	146	100

يتضح من خلال الجدول رقم 41 أن أعلى نسبة تقدر بـــ 72.60% وهي تمثل فئة الأطفال العاملين بمحض إرادتهم، أي من دون أي تدخل خارجي في قرارهم لأجل الدخول في ميدان العمل، ثم تليها نسبة 11.64%من الأطفال العاملين نتيجة تشجيع أمهاتهم وذلك يدل على تأثير السن والجنس في عملية السيطرة الأسرية، حيث تأكد أن الأمهات تظهرن أكثر تأثيرا من الآباء، الذين تقدر نسبتهم بـــ 08.21%. فما يهم الأم هو أن يكون الطفل مطيعا ومؤدبا، لذلك نجدها تركز في سيطرتها على الخضوع والطاعة حتى يكون رد فعله هو العمل والرضوخ لأوامرها طالما يعتقد أن الشخص الذي يصدر تلك الأوامر إليه ماثل أمامه ولكن الخضوع الحاصل غير مكتمل.

"قد لا تمثل المرأة في الحياة العامة للمجتمع العربي سوى دورا محدودا، ولكن أثرها الخفي في العائلة وفي علاقتها مع الرجل كزوجة أو أم أو شقيقة أو جدة هو أكثر عمقا. فهناك في المجتمع العربي كما في سائر المجتمعات القائمة على سيطرة الرجل ميل عفوي إلى الإفراط في تضخيم دور الرجل والتقليل من أثر المرأة."[1]

ثم لدينا نسبة 05.47% من المبحوثين وهم أولئك الذين دخلوا إلى ميدان العمل بدفع من الأصدقاء، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة إذا كانت تصرفاتهم غير سليمة اتجاههم.

فرغبة الأطفال في الحصول على استحسان الأصدقاء أو جماعات الرفاق وعلى عطفهم تدفعهم إلى أن يحاولوا دائما الاتفاق معهم في آرائهم، أما إذا خالفوهم، فهذا يعني أنهم سوف يحرمون من عطف أصدقائهم وتقديرهم، وفي بعض الأحيان قد يعرضهم ذلك إلى الانعزال النهائي.

ولهذه الأسباب، نجد الأطفال العاملين عادة ما يحاولون الانسجام مع رأي أصدقائهم ويتحاشون معاكستهم أو مخالفتهم.

[1]- شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، المرجع السابق، ص 40.

"بمعنى أن الطفل لا يكتسب أهمية إلا إذا اعترف الآخرون بها ومنحوه المكانة والتقدير، إن الطفل يتعلم كيف يبني صورته الذاتية، وبالتالي كيف يغذي احترامه لنفسه على أساس رأي الآخرين فيه. وهو لا يفعل ذلك لأنه لا يلقى أي تشجيع في تكوين مقاييس مختلفة عن مقاييس الآخرين وتمكنه من تكوين رأي مستقل عن نفسه وشؤونه وفي كل الشؤون الأخرى."[1]

أما أدنى نسبة والتي تعادل 02.05%، فهي تخص الأطفال العاملين الذين يشتغلون تحت تأثير وتشجيع الإخوة، فهذه النسبة الضئيلة جدا قد تدل على الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها الطفل الجزائري في إطار أسرته، هذه الأخيرة التي تدفعه إلى القيام بتصرفات ليست ملائمة لسنه أو وضعيته الراهنة، فعلى الأسر أن تتحمل مسؤولية أساسية في رعاية وحماية الطفل.

[1]- المرجع نفسه، ص 41.

الجدول رقم16: توزيع المبحوثين حسب الأفراد المشجعين للعمل وأنواع العمل :

نوع عمل الطفل / الأفراد المشجعون للعمل	تاجر		عامل في الخدمات		عمل منزلي Domes-tique		مساعد ميكانيكي		فلاح		حمال في السوق		خياطة		مساعد نجار		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
بمحض إرادته	88	83.80	04	36.36	04	57.14	03	37.5	02	40	02	50	02	66.6	01	33.3	106	72.60
الأم	10	09.52	01	09.09	01	14.28	02	25	01	20	01	25	01	33.3	00	00	17	11.64
الأب	00	00	03	27.27	01	14.28	03	37.5	02	40	01	25	00	00	02	66.6	12	08.21
الأصدقاء	06	05.71	02	18.18	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	08	05.47
الإخوة	01	00.09	01	09.09	01	14.28	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	03	02.05
المجموع	105	100	11	100	07	100	08	100	05	100	04	100	03	100	03	100	146	100

من خلال معطيات الجدول رقم 42 يتضح م 42 أن أعلى نسبة تقدر بـــ 83.80% وهي تمثل الأطفال العاملين كتجار في الطرقات والشوارع والأماكن العمومية، حيث أنهم يقومون ببيع إم التبغ أو الخضر والفواكه وذلك بمحض إرادتهم ودون ضغط أو تأثير من أي شخص.

فهذه النسبة تدل على الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها الطفل الجزائري في إطار أسرته، فهذه الأخيرة تدفعه للقيام بتصرفات ليست ملائمة لسنه أو وضعيته الراهنة، فعلى الأسرة أن تتحمل مسؤولية أساسية في رعاية وحماية الطفل وذلك في مختلف المراحل بدءا بالطفولة المبكرة إلى مرحلة المراهقة حيث يتم تعريفه داخل هذه الخلية بثقافة وعادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه ولا شك أن تنمية شخصية الطفل المتكاملة والمتناسقة تستوجب نشوءه في بيئة أسرية وفي جو من المحبة والتفاهم.

"وحين يتدرج الأطفال من مرحلة نمو إلى أخرى، فإنهم ينتقلون عادة من وضع تبعي إلى آخر استقلالي ذاتي، يورد بياجيهPiaget مثالين على كيفية حدوث ذلك، ففي المقام الأول من خلال الألعاب ذات القوانين، إذ أن الأطفال حتى سن السابعة يتلقون هذه الألعاب (جاهزة من أولياء أمورهم بطريقة من احترام أحادي) ويأخذون بها على أنها مقدسة، وذات حرمة، وأن مصدرها سام (الأهل، الحكومة، الله...). إلا أن الأطفال الأكبر سنا يتخذون موقفا مغايرا من هذه القوانين نفسها، إذ أنهم يعتبرونها (نتيجة اتفاقية مبرمة بين رفاق جيل كما يعتبرون أن القوانين قابلة للتغيير بوسائل ديمقراطية يمكن التوصل إليها بالإجماع)".[1]

[1]- شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، المرجع السابق، ص 63 .

أما النسبة المتوسطة في هذا الجدول، فهي تخص الأطفال العاملين كحمالين في السوق، حيث أننا نلاحظ إقبال المبحوثين على هذا العمل بالخصوص دون غيره، ودائما بمحض إرادتهم وذلك بنسبة 50% رغم صعوبته لأنهم سوف يشعرون بالتعب والارهاق الشديد.

أما أدنى نسبة والتي تعادل 00.09% فهي تخص الأطفال العاملين كتجار بتشجيع من إخوتهم وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة إذا كانت تصرفاتهم غير سليمة اتجاههم، فرغبة الأطفال في الحصول على الاستحسان الأسري وعلى عطف إخوانهم وحبهم وكذا الطمأنينة في حياتهم تدفعهم إلى أن يحاولوا دائما الاتفاق مع أفراد عائلتهم في آرائها وتقاليدها ومثلها العليا. أما إذا خالفوها، فهذا يعني أنهم سوف يحرمون من عطف أفرادها وحبهم وتقديرهم وفي بعض الأحيان قد يعرضهم ذلك إلى الطرد النهائي من البيت (أي التملص) ولهذه الأسباب نجد الأطفال العاملين عادة ما يحاولون الانسجام مع رأي إخوانهم ويتحاشون معاكسته أو مخالفته.

الجدول رقم 43 : توزيع المبحوثين حسب طبيعة العلاقة مع الأولياء قبل الشروع في العمل وأسباب عملهم

أسباب عمل الأطفال / طبيعة العلاقة قبل الشروع في العمل	الفقر		التفكك الأسري		لملىء وقت الفراغ في العطل		التسرب		لتعلم حرفة معينة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
السيطرة والمعاملةالقاسية	44	35.77	03	16.66	02	66.66	01	100	01	100	51	34.93
الاحترام والحرية	43	34.95	05	27.77	01	33.33	00	00	00	00	49	33.56
الصراع والمشاجرات	21	17.07	05	27.77	00	00	00	00	00	00	26	17.80
القبول والتسامح والحب	08	06.50	03	16.66	00	00	00	00	00	00	11	07.53
علاقة تفاهم وتضامن	07	05.69	02	11.11	00	00	00	00	00	00	09	06.16
المجموع	123	100	18	100	03	100	01	100	01	100	146	100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 43 أن أغلبية المبحوثين كانت تطفي في أسرهم علاقة تتصف بالسيطرة والمعاملة القاسية، إذ أن النسبتان تقدران بـــ 100% حيث أن سبب عمل الأطفال يكون لتعلم حرفة معينة أو التسرب المدرسي.

فالعلاقة بين الآباء والأبناء قبل الشروع في العمل تتصف إذن بالسيطرة التامة والمعاملة القاسية، أين يكون الأطفال تابعين للأولياء، فسيطرة الأب أو الأم هي التي تحدد مصير الأطفال واتجاههم وسلوكهم وتدربهم على التعامل بها، فهذه الأوضاع العائلية لا يقوى الأطفال على تغييرها ولا يجدون سبيلا إلا الرضوخ لها ويصبحون بالتالي عاجزين ومسلوبين من حقوقهم واقعين تحت رحمة الأولياء، مما يدفعهم إلى البحث عن سبل لإرضائهم والتي من بينها نجد العمل من أجل تعلم حرفة معينة أو العمل بسبب عدم الانتماء إلى المنطومة التربوية.

"فمن القوانين الموجودة في نظامنا الاجتماعي هو أن يتدخل كل فرد حسب المعايير المكونة للجماعة. ومن هذا يفهم أن منطقية هذا النظام مكونة على أساس المنع والتحريم والرفض لكل ما هو مخالف للمعايير الاجتماعية التي يجب الرضوخ لها بصفة كلية وإلا يكون العقاب.الشيء الذي يؤكد أننا لا نستطيع أن ننشط في هذا المجتمع حسب الاختيار الشخصي، ولكن مفروض علينا أن نضحي من أجل واجبات إجتماعية."[1]

[1]- حماش حسين، النموذج الاجتماعي الثقافي للعائلة الجزائرية، مجلة المربي، العدد 05، ص 55.

وتليها القيمة المتوسطة التي تعادل 35.77% من الأطفال وهم يمثلون أولئك الذين تتصف علاقتهم مع الأولياء قبل الشروع في العمل بالسيطرة التامة والمعاملة القاسية حيث أنهم يعملون بسبب فقرهم الشديد وهنا يكون العمل إستغلاليا، فيقوض الفقر حقهم في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم، وأما الإعفاء من الديون، فهو أمر مستحيل لهذه الأسر وكذا قدرة هذه الأخيرة على تأمين سبل الحصول على المال الكافي وكذلك الحصول على مستوى معيشي مناسب للأطفال.

"والشيء الملاحظ أن الأفراد في العائلة الجزائرية لا ينشأون لأنفسهم بل لعائلاتهم، حيث أن كل نجاح مهني أو علمي أو مالي يحققه الفرد لا يعود أثره عليه فقط، بل يعود في المقام الأول على العائلة بصفة عامة، لأن في داخلها لا يوجد قطاع خاص أو عمل فردي بل يوجد اشتراك في الجهود والمكاسب بحيث يصبح كل شيء عاما ومشاعا لكل الأفراد المتواجدين ضمنها، وإذا ما حدث هناك تجاوز أو عدم احترام لهذه المبادئ والمفاهيم ذات الصبغة العائلية، أو ظهر نوع من الاستقلالية أو عدم الاكتراث من طرف أفرادها، تستجيب الأسرة عادة بردود فعل مفرطة في تطرفها لمحاولات الاستقلال هذه."[1]

أما النسبة الضئيلة في الجدول السابق والتي تعادل 05.69%فهي تمثل العلاقة التي تتصف بالتفاهم والتضامن بين الآباء والأبناء العاملين، حيث أن سبب عمل الأطفال هو الفقر والحرمان.

[1]- حماش حسين ، المرجع السابق، ص 56.

فهؤلاء يقومون بعمل للمساعدة في الميزانية نتيجة هذه العلاقات الإيجابية داخل أسرهم والتي تؤدي إلى نمو شخصيتهم وثقتهم بنفسهم، فكل فرد في العائلة وخاصة الأطفال منهم لهم الحق في التعبير عن أنفسهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم، بشكل ينسجم مع قدراتهم المتنامية.

فيولد التفاهم والتضامن فيهم أخلاقية الطاعة التي تتميز بالخضوع لإرادت غيرهم ونظرا لأن الأطفال هم الأكثر تضررا من عواقب نقص الإمكانيات المادية في الأسرة، فإن النضال ضدها يكون على شكل مساعدتهم المادية في ميزانيتها، ويجب من ثم اعتبار رفاه الأطفال أولوية لا يمكن تجنبها إطلاقا.

الجدول رقم 174:توزيع طبيعة العلاقة مع الأولياء قبل الشروع في العمل ومعاملتهم بعد الشروع في العمل

معاملة الأولياء بعد الشروع في العمل / طبيعة العلاقة قبل الشروع في العمل	تغيرت		لم تتغير		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
السيطرة والمعاملة القاسية	38	37.25	13	29.54	51	34.93
الاحترام والحرية	35	34.31	14	31.81	49	33.56
الصراع والمشاجرات	14	13.72	12	27.27	26	17.80
القبول والتسامح والحب	07	06.86	04	09.09	11	07.53
علاقة تفاهم وتضامن	08	07.84	01	02.27	09	06.16
المجموع	102	100	44	100	146	100

من خلال معطيات الجدول رقم 44 يمكننا ملاحظة أن أعلى نسبة تقدر بـــ 37.25%وهي تشير إلى أولئك الذين تتصف علاقتهم مع الأولياء قبل الشروع في العمل بالسيطرة والمعاملة القاسية ولكنها تغيرت بعد شروعهم في العمل بالإيجاب في معظم الأحيان.

فباعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية الأطفال أين توفر الحماية والمساعدة اللازمتين، والتي من المفروض أن يترعرع الأطفال فيها ترعرعا متناسقا وينشأون في بيئة عائلية مملوءة بالمحبة والتفاهم والاحترام، لكن الواقع يشير إلى وجود عائلات لاتتصف بهذا المواصفات بل تطغى فيها علاقات السيطرة والمعاملة القاسية للأطفال وعدم تمتعهم بكل الحقوق، كحق التعليم والصحة والتكوين... فيقبلون على ممارسة نشاط اقتصادي، مما يؤدي إلى تغيير علاقتهم مع الأولياء بالإيجاب، فتصطبغ بصبغة جديدة ومميزة عن الأخرى بعد مشاركتهم في رفع المستوى المعيشي للأسرة.

"ويتأثر المراهق في سلوكه وفي خصائصه النفسية والاجتماعية بهذه التجارب المبكرة، وبأساليب التربية ونوع العلاقة السائدة بين أفراد الأسرة، وخاصة بين الأبوين، كما تتأثر معاملته مع الآخرين بنوع المعاملة التي يتلقاها في المنزل، مثلما يتأثر تكيفه في المدرسة مع الأقران، وفي المجتمع أيضا، بأسلوب التربية وبالمستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة."[1]

أما النسبة المتوسطة التي يمكن إيجادها في الجدول فإنها تعادل 27.27% من الأطفال وهم الذين يطغى على علاقتهم مع الأولياء الصراع والمشاجرات سواء كان ذلك قبل عملهم أو بعده مما يدل على أن المال المتحصل عليه من طرفهم لم يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأسرة خاصة في حالة استعمالهم لنفقاتهم الخاصة.

[1]- ضميرية عثمان جمعة، الأسرة وتربية الأبناء في مرحلة المراهقة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد101، ربيع 2009، ص 218.

فالطفل من خلال عمله لم يتمكن من توفير البدائل الاقتصادية لأسرته ولا الرفاه الذي ربما تعتاش على مكتسباته للخروج من الأزمة مما يؤدي إلى استمرار نفس العلاقة المتأزمة بينه وبين الأولياء.

أما أدنى نسبة يمكن ملاحظتها في الجدول، فإنها تشكل الأطفال الذين كانت علاقتهم مع الأولياء قبل الشروع في العمل تتصف بالتفاهم والتضامن والتي لم تتغير حتى بعد عملهم وهي تقدر بـــ 02.27%، فالأولياء في هذه الحالة يراعون المصلحة العليا لأطفالهم من خلال تأثيرهم الإيجابي في نموهم الجسدي والاجتماعي والإدراك العاطفي أو المعنوي.

ومن مهام العائلة أن تتجنب الظروف التي تشكل انتهاكا لحقوق أطفالها، حيث أن حاجاتهم الشخصية مقترنة بتنمية الاحترام بصورة مستمرة في نفوسهم، والشعور بالتضامن والتعاون من جراء ممارستهم لنشاط اقتصادي مفاده مساعدة العائلة وإشباع معظم حاجاتها الأساسية.

"فالأبوان يحترمان فردية المراهق، ولا يفرضان عليه أي سلطة في توجيهه، بل يعطونه مزيدا من المعلومات التي يريدها بأسلوب لبق مشوق ومقنع، وهذا يعطي المراهق حرية متزايدة واختيارا أوسع ومعلومات أكثر."[1]

[1]- ضميرية عثمان جمعة ، المرجع السابق، ص 219.

الجدول رقم 45: توزيع المبحوثين حسب الأعمال التي يقومون بها وطبيعة العلاقة مع الأولياء حاليا

الأعمل التي يقوم بها الطفل العامل	تاجر		عامل في الخدمات		عمل منزلي		مساعد ميكانيكي		فلاح		حمال في السوق		خياطة		مساعد نجار		المجموع	
طبيعة العلاقة مع الأولياء حاليا	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
السيطرة والمعاملة القاسية	21	20	05	45.45	01	14.28	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	27	18.49
الاحترام والحرية	38	36.19	01	09.09	05	71.24	05	62.50	00	00	00	00	00	00	00	00	49	33.56
الصراع والمشاجرات	15	14.28	03	27.27	01	14.28	01	12.50	01	20	00	00	00	00	00	00	21	14.38
القبول والتسامح والحب	28	26.66	01	09.09	00	00	00	00	04	80	04	100	03	100	03	100	43	29.45
علاقة تفاهم وتضامن	03	02.85	01	09.09	00	00	02	25	00	00	00	00	00	00	00	00	06	04.10
المجموع	105	100	11	100	07	100	08	100	05	100	04	100	03	100	03	100	146	100

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول 45 أن أعلى نسبة تقدر بـــ 100% وهي تخص دائما طبيعة العلاقة المتمثلة في القبول والتسامح والحب مع الأولياء بعد الشروع في العمل (أي حاليا) ضمن القطاع غير المهيكل كحمالين في السوق أو كخياطات بالنسبة للإناث والذي تنعدم فيه القواعد المحددة. كما أنهم يقومون بأعمال في القطاع الحرفي كمساعدين نجارين، وهي الأعمال المفضلة لديهم لأنها في حالة تمدرسهم تسمح لهم بالمزج بين العمل

والمدرسة، أي بعد مرور الزمن المخصص للدراسة يمكنهم أن يخصصوا جزءا منه في محاولة جلب بعض المال.

وفي هذا الصدد، تؤثر كل من التربية الأسرية والعلاقة مع الأولياء التي تتصف بالقبول والتسامح والحب على اتجاهات ومواقف الأطفال والتي يتبنونها لكي يتسنى لهم القيام بسلوكات وأدوار اجتماعية معينة.

كما أن طبيعة التربية الأسرية المتمثلة في القبول والتسامح التي تمنح من طرف الأولياء تتدخل في إطار اختيار العمل الممارس من طرف الأطفال وتؤثر في أفكارهم وتصرفاتهم وطموحاتهم، فيصبحون أكثر وعيا بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاش من طرف أسرتهم الذي يساهم في اختيارهم سبيلا معينا للمشاركة والمساعدة المالية بدلا من ممارسة نشاطات ترفيهية كممارسة الرياضة أو بكل بساطة اللعب وتضييع الوقت.

"ومن الواضح أن رد فعل آباء الطبقة العاملة يتوقف بشكل مباشر على النتائج الواضحة وليس على القصد أو النية التي تنطوي عليها أفعال أطفالهم، إن الشيء المهم هو ألا يتنهك الطفل أو يخالف الحدود.

وعلى العكس من ذلك نجد أن آباء الطبقة المتوسطة يهتمون أساسا بدوافع أطفالهم ومشاعرهم، حيث يتركز الانتباه على الخلفيات التي تكمن وراء سلوك أطفالهم، ومن هذا يتبين أن القيم الأبوية في كل من الطبقتين المتوسطة والعاملة تقود الآباء إلى رؤية أخطاء الأبناء بطريقة مختلفة تماما، فالطفل الخاطئ من وجهة نظر آباء الطبقة العاملة قد لا تكون كذلك بالنسبة لآباء الطبقة المتوسطة."[1]

أما النسبة المتوسطة المتواجدة في الجدول فإنها تخص الأطفال العاملين في قطاع الخدمات والذين تتمثل علاقتهم مع أوليائهم في السيطرة والمعاملة القاسية حيث أنها تعادل 45.45%.

إن ممارسة السيطرة من طرف الأولياء هي أحد أشكال القوة التي توجه جهود الأطفال العاملين نحو تحقيق الأهداف العامة والخاصة التي تصبو إليها الأسرة، وذلك رغم التماسك الناجم عن وجود العواطف المشتركة، الشعور والمصالح المشتركة أيضا، وهذه السيطرة والمعاملة القاسية تكون صادرة من أشخاص شرعيين حسب اعتقاد الأطفال الخاضعين لمشيئتها.

[1]- الخولي سناء، المرجع السابق، ص 245.

"يمكن أن نستنتج أن آباء الطبقة المتوسطة يشعرون بالالتزام الكامل نحو إعالة أطفالهم، وذلك لحساسيتهم الشديدة نحو الدينامية الداخلية لهم. أما الطبقة العاملة، فإنها تظهر بتأكيدها المستمر على الامتثال للقواعد الخارجية، مما يؤدي إلى تزايد التأكيد على الالتزام الأبوي في فرض هذه القيود."[1]

أما النسبة الضئيلة والتي تقدر بـــ 02.85% فإنها تخص الأطفال العاملين كتجار والذين كانت علاقتهم مع أوليائهم بعد شروعهم في العمل على شكل تفاهم وتضامن، ومنه نستنتج أنه كلما كان الدخل أو النقود التي يتحصل عليها الطفل منخفضة، كلما نقص تفاهم وتضامن وتعاون الأولياء مع أبنائهم، وذلك راجع للأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها الأسرة والتي تجعل أعضائها، ولا سيما الأولياء يشجعون أبنائهم على ممارسة نشاط مربح يجلب المال الكثير.

ومن الضروري أن يكون ذلك على حساب مراكز فائدة الطفل خاصة، وعليه أن يأخذ بعين الاعتبار معايير وآراء وأفكار الأولياء الذين يعتبرون إسنادا رئيسيا له، فيطغى جو التفاهم والتضامن على المعاملات اليومية والتي تنقل للطفل المشتغل الرسالة التربوية التي تعينه على تقويم دوره ووظيفته الاجتماعية سواء على مستوى الأسرة أو محيطه الاجتماعي.

[1]- المرجع نفسه، ص 245.

كما يقوم الأولياء بتلقينه قدرا من مهارات التعامل الاجتماعي ليشارك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأسرته، مع العلم أن الآثار السلبية لاشتغاله تظهر في المجال الاجتماعي، حيث أنه يصبح مغتربا عن مجتمعه، وأما المجال الاقتصادي، فيظهر فيه العمل غير الشرعي الذي ينافس العمل الشرعي، وفي المجال السياسي، تتجلى مشاريع التنمية للإنعاش الاقتصادي (أي شتغال الأطفال يعاكس المشاريع التنموية للرجال السياسيين)، أما الآثار الثقافية والتربوية، فتتمثل في الرسوب المدرسي وحتى أمية الأطفال العاملين.

الجدول رقم 46: توزيع المبحوثين حسب طبيعة العلاقة بالأولياء قبل الشروع في العمل والأعمال التي يقومون بها

الأعمل التي يقوم بها الطفل العامل / طبيعة العلاقة مع الأولياء قبل العمل	تاجر		عامل في الخدمات		عمل منزلي		مساعد ميكانيكي		فلاح		حمال في السوق		خياطة		مساعد نجار		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
السيطرة والمعاملة القاسية	08	07.61	03	27.27	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	11	07.53
الاحترام والحرية	32	30.47	2	18.18	3	42.85	02	25	04	80	02	50	02	66.66	02	66.66	49	33.56
الصراع والمشاجرات	19	18.09	02	18.18	03	42.85	02	25	00	00	00	00	00	00	00	00	26	17.80
السيطرة والمعاملة القاسية	42	40	03	27.27	01	14.28	02	25	00	00	01	25	01	33.33	01	33.33	51	34.93
علاقة تفاهم وتضامن	04	03.80	01	09.09	00	00	02	25	01	20	01	25	00	00	00	00	09	06.16
المجموع	105	100	11	100	07	100	08	100	05	100	04	100	03	100	03	100	146	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول 46 أن أعلى نسبة تقدر بـــ 80% وهي تخص طبيعة العلاقة التي تتصف بالإحترام والحرية مع الأولياء قبل الشروع في العمل الذي يرتكز أساسا بالقطاع الفلاحي والزراعي. وهذه النسبة المرتفعة تدل عن الرضا الكلي أو النسبي الذي يوجه الأطفال العاملين بهذا القطاع مما يدفعهم إلى تقديم المكافآت المعنوية لأطفالهم والتي تدل على الاحترام والتقدير والاهتمام.

فالأطفال العاملون في الحقل هم ضحية الضغط والتدخل في شؤونهم لضرورة ولغير ضرورة، ولذلك لابد من إعطائهم الحرية وإرشادهم بحكمة من طرف الأولياء "فاتفاقية السلامة والصحة الزراعية لسنة 2001 (رقم 184) تهدف إلى منع وقوع الحوادث والإصابات الضارة بالصحة والتي تكون ناجمة عن العمل في الأنشطة الزراعية والحراجية (الغابية) أو مرتبطة به أو تقع أثناءه، ولذلك الغرض، تتضمن الاتفاقية تدابير تعني بسلامة الآلات وملائمتها للعمل البشري، وتداول ونقل المواد، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والتعامل مع الحيوانات، والحماية من المخاطر البيولوجية، وتسهيلات الرعاية والإسكان."[1]

أما النسبة المتوسطة فإنها تخص الأطفال الحمالين في السوق والذين تتصف طبيعة علاقتهم مع الأولياء قبل الشروع في العمل بالإحترام والحرية دائما إذ تعادل 50%.

[1]- منظمة العمل الدولية، قواعد اللعبة، المرجع السابق، ص 53.

فهذه العلاقة الاجتماعية مناسبة مع وضع الأطفال العاملين إذ أنهم يشاركون في تحسين المستوى المعيشي للأسرة، وهذا ما يؤدي إلى تنمية الشعور بالمحبة والاحترام والتفاهم بينهم وبين الأولياء.

أما أدنى نسبة يمنكن ملاحظتها في هذا الجدول والتي تقدر بـــ 03.80%فإنها تخص الأطفال العاملين كتجار صغار لبيع التبغ أو الفواكه والخضر وذلك ما يدل على عدم الإقبال الكبير للأطفال بأعمال يكون مقرها الشارع كثير الحركة أو الطرقات أو أي مكان يكثر فيه الزبائن.أما عن طبيعة علاقتهم مع الأولياء قبل الشروع في العمل، فإنها تتصف التفاهم والتضامن والتعاون.

ومن المعروف أن الأسرة هي العنصر الاجتماعي الأول وهي اتحاد يتميز على وجه الخصوص بطبيعته الخلقية والعاطفية، وأن المبدأ الذي تقوم عليه الأسرة يتجسد في الوظائف العاطفية (كالحنان المتبادل بين الزوجين، كحنو الآباء على الأبناء والبر بالوالدين...)، فكل فرد في الأسرة له حقوق وواجبات اتجاه الآخرين بفضلها تكون العلاقة مع الأباء والأبناء إيجابية.

"هناك مجموعة من العوامل التي توجه الطفل نحو ميدان عمل معين: هي الضرورة الاقتصادية، أهمية القطاع الريفي والقطاع الحضري، درجة التصنيع وانتظام الحداثة، النمو الديمغرافي، الحركات السكانية في المناطق الريفية وبين هذه الأخيرة والمدن."[1]

[1]- BIT, le travail des enfants. Bureau international du travail ,Genève, 1980, page 26.

7) مناقشة الفرضية الثالثة

من خلال الجداول الإحصائية التي سبق عرضها والخاصة بالفرضية الثالثة، توصلنا إلى أنه كلما كانت سيطرة الآباء قوية نتيجة ضعف المستوى الاقتصادي كثر اشتغال الأطفال في المجتمع. فقد تبين أن الطفل قبل شروعه في العمل تطغى على علاقته مع الأولياء صفة السيطرة والمعاملة القاسية مع العلم أن أغلبية الأطفال يعيشون في أسر طبيعية من حيث العلاقة الزوجية، والتي من شأنها التأثير على سلوك الطفل من خلال الدخول في ميدان العمل لأجل تحسين المستوى المعيشي العائلي، إذ تجعل الطفل متأكدا من أنه يشتغل بمحض إرادته مهما كانت الدوافع في ذلك.

كما توصلنا إلى أن الطفل عندما يسعى من خلال عمله إلى تعلم حرفة أو ملىء الفراغ بعد تسربه المدرسي فإنه يكون في علاقة سيطرة وقسوة مع أولياءه قبل شروعه في العمل، فالأولياء لا يأخذون بعين الاعتبار أفكاره وآراءه وإرادته وذلك ما يؤدي إلى عدم نمو شخصيته وثقته بنفسه، بل تتولد فيه أخلاقية الطاعة التي تتميز بالخضوع لإرادة أوليائه.

فيمكن وجود عائلات تنعدم فيها المحبة والتفاهم والاحترام، بل تطغى فيها العلاقات التي تتصف بالسيطرة والمعاملة القاسية للأطفال وعدم تمتع هؤلاء بكل حقوقهم، وبعدما تغيرت العلاقة مع الأولياء أصبحت في الوقت الراهن تتصف بالقبول والتسامح والمحبة خاصة في حالة عمل الطفل في القطاع غير المهيكل كحمالين في السوق أو كخياطات بالنسبة للإناث والذي تنعدم فيه القواعد المحددة.

كما أنهم يقومون بأعمال في القطاع الحرفي كمساعدين نجارين، هذا القطاع الذي سوف يتلاءم مع قدراتهم الشخصية، وقد يحدث هناك تغيير نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية للأسرة وخاصة في طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء وبالذات في حالة تدني درجة الرفاهية المادية.

فالأطفال الذين يعملون في القطاع الفلاحي والزراعي لديهم علاقة تتصف بالاحترام والحرية قبل الشروع في العمل مع أوليائهم، ولذلك يمكن اعتبار اختيار العمل الفلاحي مرتبطا بالمحيط الأسري الإيجابي، حيث أن هناك دورا إيجابيا يلعبه كل من الاحترام والحرية في اختيار الاشتغلال في القطاع الفلاحي، نظرا لاستعدادات الطفل الفردية التي تقوم الأسرة بتوجيهها توجيها سليما للإستفادة منها في حياته الاجتماعية والاقتصادية.

كما يعمل كل من الاحترام والحب على تكييف الطفل مع أسرته بصفة خاصة ومجتمعه المحلي بصفة عامة بمختلف ظروفه، قصد تعزيز اندماجه الاجتماعي، وإشراكه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها الأسرة. علما أن التقسيم الوظيفي داخل الأسرة يوكل أمر تربية الأبناء بالدرجة الأولى إلى الأم لأن معاملتها السليمة تأدي دورا فعالا في توجيه الطفل نحو عمل أحسن منذ ولادتهم، ولا تتم العلاقة السليمة إلا إذا كانت قائمة على مبادئ تربوية سليمة وأيضا على كفاءة الأولياء في مواجهة الوضعية المزدوجة في بعض الأحيان لأبنائهم والمتمثلة في التمدرس والعمل في نفس الوقت.

إن دخول الطفل في ميدان العمل يبرز الحتمية لضمان التحرر من التبعية للآخرين ولا سيما التبعية الاقتصادية للأولياء.

وبصفة عامة، إذا كان للسيطرة والمعاملة القاسية دور أساسي في اقتراب الطفل من العمل، فإن لعدم اهتمام الأولياء بأبنائهم من الناحية التربوية والاجتماعية والاقتصادية دورا هاما أيضا في اقترابهم من مواصلة ممارستهم لنشاط اقتصادي. فأسلوب السيطرة والمعاملة القاسية الذي يعتمد عليه الأولياء يؤدي دورا أساسيا، حيث يساهم في ازدياد نسبة الأطفال المشتغلين في المجتمع وهذا ما يؤكد على العلاقة الموضوعية التي تربط بين هذه المعاملة من طرف الأولياء وارتفاع نسبة الأطفال المشتغلين في المجتمع.

فغالبا ما نجد العلاقة السلبية بين الآباء والأبناء الذين عرفوا ظروفا صعبة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية،هذه الظروف التي غالبا ما تعرقلهم عن إعطاء العناية الضرورية لأبنائهم سواء في مرحلة تمدرسهم واشتغالهم، أو في مرحلة تسربهم واشتغالهم. مما قد يدفعهم إلى الاشتغال بصفة دائمة لعدم توفير الأسرة الظروف الضرورية واللازمة التي تسمح بتفتحهم وتلبية حاجياتهم الأساسية.

ومن تم تحققت فرضيتنا الثالثة القائلة بما يلي:

تزداد نسبة الأطفال المشتغلين في المجتمع كلما ازدادت سيطرة الأولياء.

الخلاصة العامة

8)الخلاصة العامة

أكدت لنا كل النتائج الإحصائية للفرضيات الثلاث أن نسبة الأطفال المشتغلين ترتفع كلما ازدادت نسبة التسرب المدرسي الذي يعتبر نتيجة ضعف النسق التعليمي الجزائري ويرجع ذلك إلى كون النظام التعليمي يتسم بمجموعة من المشاكل كسوء التخطيط، التنظيم سوء إعداد المعلمين وتدريبهم، وسوء تسيير الإدارة ونقص الوسائل التعليمية، دون أن ننسى الركود الذي تتميز به المناهج التعليمية، لكل هذه المشاكل والنقائص نتائج سلبية على السير الحسن للعملية التعليمية وعلى التقديم الحسن للرسالة التربوية، مما ساعد على تفشي ظاهرة التسرب المدرسي التي تعتبر من الأسباب الأساسية في إشتغال الأطفال.

كما أن النسق التعليمي الجزائري قد تعرض لمجموعة من المشاكل التي انعكست سلبا على العملية التعليمية، سواء خصت هذه المشاكل الجانب التخطيطي، أو تكوين المعلمين أو خصت المناهج التربوية والوسائل التعليمية، إلى جابن الإدارة التربوية، ذلك لأن تفاعل كل هذه المشاكل قد يفتح المجال أمام التسرب المدرسي لأكبر عدد من التلاميذ، ولضمان نجاح النسق التعليمي في مهمته، لابد أن يراعى في مخططاته ما يلي:

محاولة تكييف نوعية التعليم المقدم مع الظروف الاجتماعية، والتقدم التكنولوجي لمسايرة التقدم العلمي الذي عرفه العصر الحديث، واستغلاله لخدمة المجتمع ثم الأسرة وأخيرا الطفل.

فإذا كان النظام التعليمي ذا مستوى عالي فإنه سيحدث إصلاحا جذريا في المجتمع إذا وضع على أسس سليمة وقد يؤدي ،عكس ذلك، إلى نتائج سلبية إذا بني على أسس غير تربوية. ومن بين هذه النتائج زيادة نسب التسرب المدرسي خاصة في فئة سن التي تتروح بين 12 و13 سنة والتي تعتبر أكثر استعدادا للإلتحاق بميدان العمل، ومن ثم يتم فرض مسؤولية متجاوزة الحدود على الأطفال في هذه الفئة خاصة في حالة مساعدتهم في ميزانية العائلة.

كما استنتجنا أن عمل الأطفال في بعض الأحيان يكون عائقا لدخولهم في المنظومة التربوية إذ وجدنا عددا معتبرا من الأطفال المشتغلين والذين يعتبرون أميين، وهناك أيضا عدد معتبر من الراسبين الذين يغادرون صفوف الدراسة ولا يجدون أمامهم سبيلا إلا البحث عن عمل لإخراج أنفسهم ثم عائلتهم من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها من جراء تدني المدخول الأسري أو في بعض الأحيان انعدامه.

كما أن الأولياء لا يبدون أي اهتمام في حالة تسرب أبنائهم، إلا في بعض الحالات التي يقنع فيها الأبناء على ضرورة مواصلة الدراسة خاصة إذا تم ذلك في الطور الأول من التعليم رغم شعورهم بعبىء تكاليف الدراسة التي تتطلب لوازم ووسائل ليس باستطاعتهم الحصول عليها.

وذلك ما يساعد الأطفال على الالتحاق بسوق العمل خاصة إذا علمنا أن الخصوصيات المختلفة لمجتمعنا ساعدت كثيرا على توفير الأعمال التي تستدعي مستوى دراسي معين لأنها لا تعتمد على الكتابة والقراءة.

وتدعيما لهذه الفكرة فقد تبين أن السبب الأول لانفصال الأطفال عن المدرسة هو شعورهم بحث الأولياء على العمل، إذ أنهم يفضلون العمل في القطاع التجاري كبائعين للتبغ أو الخضر والفواكه، والقطاع المهيكل كمساعدين في المطاعم والمقاهي.

فالقطاع التجاري يسمح للأطفال بمتابعة دروسهم إذ بإمكانهم الاشتغال في أوقات فراغهم بعد الخروج من المدرسة أو في الأعياد والعطل الأسبوعية والصيفية. أما القطاعالمهيكل، فلا مجال للهروب من العمل فيه طوال اليوم مما يؤدي إلى التعب الذي يفني الطاقة والزمن اللازمين للذهاب إلى المدرسة.

إن مساعدة الأطفال المادية للأسرة، يعزز شعورهم بقيمتهم الجديدة بين أعضائها ويمكن للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ينشأ فيها الطفل أن تكون سببا في تسربه المدرسي خاصة إذا كانت مزرية، الأمر الذي يمنع الأولياء عن إرسال أبنائهم إلى المدرسةخاصة إذا كانوا بنات، أو منعهم من مواصلة الدراسة نظرا للتكاليف التي تتطلبها، والتي تفوق القدرة الشرائية للأولياء.

فقد تبين فعلا أن الإناث أقل تمدرسا من الذكور ويرجع ذلك إلى القيم والتقاليد التي يتميز بها مجتمعنا والتي توجهها نحو ممارسة نشاطات وحتى أعمال في إطار المنزل.

فإنها تعي جيدا أن هناك تباينا في المعاملة الأسرية اتجاهها إتجاه إخوتها الذي يرجع إلى التربية التي تتلقاها من أجل أن تكون على دراية بمهامها المستقبلية.

إن لاهتمام الأولياء بتمدرس الأطفال وبأدائهم التربوي دورا هاما في تحفيزهم على مواصلة دراستهم وممارسة نشاط اقتصادي في نفس الوقت.

كما تبين أن رفض الأطفال للمستوى الاقتصادي-التقافي المتدني للأسرة قد ساهم في اشتغالهم إذ بإمكانهم المساعدة في الميزانية. فالمحيط الاقتصادي-التقافي له دور فعال في زيادة نسب اشتغال الأطفال، خاصة على مستوى الأسرة إذ كثيرا ما يكون تدني المستوى الاقتصادي-التقافي للأولياء أحد الأسباب التي تعيق مساعدة الأبناء في إيجاد الحلول لمشاكلهم المادية والتربوية، أو تحضيرهم اقتصاديا واجتماعيا وتربويا للقيام بدورهم التربوي في المدرسة بطريقة جيدة.

كما أن اختلال وخاصة تدني الدخل الأسري الشهري للأطفال يعتبر من العوامل الأساسية التي لها انعكاس سلبي على العملية التحصيلية حيث أن التكاليف التي تتطلبها العملية التربوية تكون عائقا أمام أولياء المتمدرسين لأنها تفوق قدرتهم الشرائية. فلا يمكن الدراسة دون امتلاك الأدوات المدرسية والكتب...، إذ لكل وسيلة تربوية دور تقوم به فتساعد الدارس في استيعاب الدروس المقدمة له وتزيد في حظوظه لاكتساب المادة المقدمة له.

ولما كان الطفل في بعض الأحيان يعمل ويدرس في آن واحد، فإن وضعه يزداد تعقيدا، إذ أنه يسعى للنجاح الاجتماعي والاقتصادي والتربوي في نفس الوقت.

كما أن إقامة الأطفال في بنايات أرضية فوضوية ذات ثلاث غرف يزيد من وضعيتهم المأساوية، حيث أنهم لا يتلقون مساعدات مادية من أعضاء عائلتهم ما عدا أحد الأولياء أو الإثنين معا في حالة عدم عملهم إذ يتراوح الدخل الشهري الأسري ما بين 2.000 و4.000 دينار إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع الأفراد العاملين في الأسرة. وفي هذا الصدد، يعمل أولياء المبحوثين كتجار، كبنائين، كفلاحين وكسائقي سيارات أجرة، أما الأمهات، فإنهن تعملن كخياطات.

تواجه الأسرة في حالة الدخل المنخفض تحديات كثيرة تمليها طبيعة العصر الذي نعيش فيه، وهي تؤدي أساسا إلى عدم الملائمة وعدم التوافق بين إنحطاط القدرة الشرائية الأسرية من ناحية، وبين الإنفجار السكاني الذي يجتاح مجتمعنا بأسره في الآونة الأخيرة من ناحية أخرى.

وبالنسبة لإخوة وأخوات الطفل العامل، فهم يتمدرسمون فقط دون أي عمل، وفي حالة بطالة الأولياء، فإن دخل الطفل يكون هو الآخر الوحيد لتلبية حاجيات الأسرة بأكملها.

أما في حالة عمل الإخوة والأخوات، فتكون هناك مساهمة جميع المشتغلين في تقديم المساعدة إلى الميزانية العائلية، وبهذا يتمكنون من إيجاد الحلول لمشاكلهم المادية وتقسيمهم للمال المتحصل عليه لتغطية النفقات اليومية للبيت بسبب الروح التضامنية التي تتولد فيهم ولا سيما في المراحل والظروف المزرية.

إن معظم الأطفال يقيمون في الوسط المتوسط (الراقي) وهم يشتغلون في أوقات الفراغ بعد المدرسة في حالة تمدرسهم، وتنحصر يومياتهم بينها وبين البيت ومقر عملهمعندما يكون دخل الأولياء يعادل 10.001 دينار فأكثر، فإنه باستطاعتهم مساعدة أبنائهم في حالة عدم عملهم إذ لا يكلفون رب العائلة كثيرا. وأن إقامتهم في الوسط الشعبي يؤدي إلي اشتغالهم من أجل ملىء وقت الفراغ في العطل في حالة تمدرسهمأوتعلم حرفة معينة لضمان المستقبل خاصة إذا كان متوسط الدخل الشهري الأسري يتراوح ما بين 4.001–8.000 دينار وهوغير كاف لتغطية الاحتياجات اليومية.

أما في حالة إقامتهم في الوسط المتوسط، فإن عملهم يكون بسبب تسرب مدرسي، أين يتراوح الدخل الشهري الأسري ما بين 8.001–10.000 دينار. ويعتبر المستوى التعليمي للأولياء أحد أهم العناصر التي تستطيع تحديد المستوى الثقافي للأسرة حيث أن معظم المبحوثين هم أبناء الأميين والأميات.

فتدنّي المستوى التعليمي للأولياء له دور في دفع الطفل إلى ممارسة نشاط اقتصادي وفي بعض الأحيان رغم تمدرسه في آن واحد. كما يمكن ملاحظة عجزهما عن توفير الظروف اللازمة لطفلهما لمواصلة دراسته في حالة تسربه المدرسي حيث تنعدم المناقشة في القضايا التربوية بينهما. كما أننا نجد الدور الذي يلعبه الأولياء في التنشئة الاجتماعية لأبنائهم من خلال التربية وكذلك تأثيرهما فيما يخص التحاقهم أو عدمه بميدان العمل وعدم إمكانهم تقويم أدائهم في حالة تأخرهم الدراسي بسبب عدم إعطائهم أهمية كبيرة للمنظومة التربوية.

كما تبين أنه كلما كانت هيمنة الأولياء قوية نتيجة ضعف المستوى الاقتصادي كلما كثر اشتغال الأطفال في المجتمع، حيث أن المراقبة التي يمارسها الأولياء على أطفالهم قد تؤثر سلبا على نفسيتهم وخاصة في حالة تسربهم المدرسي، مما قد يؤدي إلى تعقيدهم ومنه إلى اختلال توازنهم الاجتماعي ومن ثم دفعهم إلى ممارسة نشاط اقتصادي.

هذا قد يدل على أن لمعاملة الأولياء لأطفالهم والتي غالبا ما تتأثر بمستواهم الاقتصادي–الثقافي تأثير على الممارسة الاقتصادية لأطفالهم بعد تسربهم أو حتى في حالة مواصلتهم للدراسة.

وفي هذا الصدد، يمكن لبعض الأعمال أن تمارس من طرف الطفل وهو يدرس في آن واحد كالتجارة مثلا أو قطاع الخدمات، بينما هناك أعمال أخرى حرفية كمساعدين في النجارة أو الميكانيك أو كمساعدين في مقهى أو مطعم قد تتطلب المداومة والنظام، الذي غالبا ما لايمكن اتباعه والقيام به إذا بقي الطفل مقيدا بالتعليم النظامي. فالطفل الذي تلقى معاملة قاسية ترتكز على الخشونة كالضرب والتوبيخ من طرف الأولياء تؤدي إلى أخطار تحيط به مستقبلا، إذ أن لهذه المعاملة المتخذة في تربيته وتعليمه آثار سلبية، تمثلت في زيادة نسبة الأطفال الملتحقين بميدان الشغل، الذي قد يصل الطفل إلى غاية ترك دراسته لأجل التفرغ لعمله الحالي من جراء هذه المعاملة القاسية التي تترك في نفسيته آثار عميقة، الأمر الذي قد يدفعه إلى إهمال كل ما يتصل بالدراسة مما يساهم في بقائه في ميدان العمل بغض النظر عن طموحاته وتمنياته العميقة.

ويكثر أيضا اشتغال الأطفال في الأسر ذات الأولياء المتزوجين الذين يتمكنون من التأثير عليهم من خلال اتجاهاتهم وردود أفعالهم أي بصفة غير مباشرة، والأطفال في هذه الحالة متأكدون من أنهم يشتغلون بمحض إرادتهم.

فالأطفال بحاجة دائمة إلى توجيه ومراقبة الأولياء لأن خبرتهم في الحياة لا تسمح لهم بالاستقلال عن الأب أو الأم وعن بقية أفراد الأسرة الأكثر نضجا وخبرة، في كيفية معالجة ومواجهة كل المواقف والمشاكل التي تصادفهم في حياتهم الاجتماعية.

وبالتالي قد يصل الأطفال المشتغلون إلى حد التهميش الاجتماعي بسبب تحفيز الأولياء على ممارسة عمل قد يبعدهم عن المدرسة، الأمر الذي قد يزيد من تقليص حظوظهم في المحافظة على معارفهم ومكتسباتهم العلمية.

وقد تغيرت العلاقة بينهم وبين أوليائهم بالإيجاب بعدما أصبحوا يشاركون في الميزانية العائلية وفي رفع المستوى المعيشي للأسرة، حيث غدت أكثر اتصافا بالقبول والتسامح والحب خاصة في حالة عملهم بالقطاع غير المهيكل كحمالين في السوق أو كخياطات بالنسبة للإناث، هذا القطاع الذي تنعدم فيه القواعد المحددة.وهناك دور إيجابي للمعاملة التي تتصف بالاحترام والحرية إتجاه الطفل، إذ يؤدي به إلى اختيار العمل في القطاع الفلاحي والزراعي.

وأخيرا، يمكن القول إن للسيطرة والمعاملة القاسية دورا أساسيا في اقتراب الأطفال من العمل، وفي حالة وجود أخوات وإخوة عاملين، فإن دور الأطفال الاقتصادي يمكن أن يتطور ليصبح بمثابة المحرك للنشاط الاقتصادي داخل الأسرة بأكملها.

وهذا ما يفسر لنا هذا الإقبال الكبير على اشتغال الأطفال الذين لم يتمكنوا من إيجاد وسيلة أخرى للتحرر من وضعيتهم الأسرية المزرية وبالأخص وضعيتهم التربوية.

الخاتمة

الخاتمة:

إننا نعلم أن اشتغال الأطفال في المجتمع لا يعتبر مشكلة على النظام الأسري فقطولكنه يعتبر مشكلة على المحيط الاجتماعي الذين ينتمون إليه أيضا، خاصة إذا كان العمل يخص الشريحة ما بين 14 و15سنة. ولكن غالبا ما نجد أطفالا أصغر من ذلك يعملون بغض النظر عن السن الأدنى المحدد من طرف المكتب الدولي للعمل (BIT) وخصوصا الاتفاقية رقم 138 حول السن الأدنى سنة 1973، حيث اتفقت الجزائر على تحديد سن يصبح تحته استخدام الأطفال في العمل ممنوعا من طرف القانون والذي يعادل 16 سنة.

ورغم ذلك، فإننا نجد أطفالا مستخدمين كمأجورين لا يفرّق بينهم وبين الراشدين إلا السن، ونجد آخرين يشاركون في تربص مأجور وآخرين يقضون عملا حسب عدد المنتوجات لحساب الغير وذلك في بيوتهم، وآخرين يقومون بأعمال عائلية بدون أجور أو نقود مختلفة الأهمية. ومهما كان نوع العمل الذي يمارسونه، فإن الغاية من رواء ذلك هي المساعدة في الميزانية العائلية.

وإذا علمنا أن التسرب المدرسي قد يساهم في ازدياد عدد الأطفال المشتغلين في المجتمع، هذا اتلأخير قد يكون بهذا الشكل قد فقد بعضا من أعضائه الذين كان بإمكانهم أن يشاركوا في تنميته من كل الميادين. يحرم الطفل من حظوظ تعليمه وتكوينه وتربيته بسبب تسربه وبسبب جهل الأولياء، الذين يكون رد فعلهم يتأرجح

بين اللامبالاة أي عدم إبداء أي اهتمام والحث على ضرورة مواصلة الدراسة خاصة إذا اكان التسرب في السنوات الأولى من التعليم والأخطر من ذلك هو اغترابه عن المجتمع بسبب انفصاله عن المدرسة، مما يدفعه للإلتحاق بالعمل، وذلك باعتبار التسرب المدرسي في المراحل الأولى من التعليم الثانوي، هو من المنابع الأساسية لاشتغال الأطفال، خصوصا في حالة تسرب التلاميذ بمستوى تحصيلي معتبر يسمح لهم باستعماله في حياتهم المهنية والاقتصادية.

علما أن نظام التربية في الجزائر يتصف بإجبارية التعليم لكل طفل يبلغ من العمر 06 إلى 16 سنة، زيادة على أنه مجاني وهو حق لكل طفل.

ولكننا نلاحظ نقائصا في النسق التربوي سواء كان ذلك فيما يخص سوء التنظيم التخطيط التربوي، أو ركود المناهج التعليمية أو سوء تكوين المعلمين أو نقص الوسائل التعليمية أو سوء تسيير الإدارة التربوية.

ومن مظاهر ضعف النسق التعليمي أيضا العدد المعتبر من الأميين الذين يشتغلون في القطاع التجاري الذي يتميز بإقبال كبير من طرف الأطفال، نظرا للإمتيازات التي يتصف بها وعلى رأسها أن لا يتطلب توظيف آليات القراءة والكتابة، وكذلك في حالات أخرى إمكانية المزج بين العمل والمدرسة في حالة تمدرسهم، إذ بإمكانهم العمل في أوقات فراغهم وكذلك في العطل الأسبوعية والصيفية وأيام الأعياد. فمن خلال مزجهم بين العمل والمدرسة قد يفرض الأطفال على أنفسهم مسؤولية متجاوزة الحدود نتيجة لشعورهم بضرورة العمل بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحتى التربوية المزرية ونظرا للتكاليف الباهضة

التي تتطلبها الدراسة، حيث أن هذا العمل يسمح لهم بشراء الأدوات المدرسية في بعض الأحيان.

والفتيات أقل تمدرسا من الفتيان بسبب الخصوصية التي يتميز بها المجتمع الجزائري هذا الأخير الذي يرتبط بتقاليد تحدد سلوكات الأسرة، الأمر الذي يعرقل مشاركتهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

وإذا علمنا أن كل المنظمات غير الحكومية (ONG) والمنظمات الدولية كاليونيسف (UNICEF) والمكتب الدولي للعمل (BIT) والمنظمة الدولية للعمل (OIT) ووسائل الإعلام والإتصال والمقالات التي تنشر في الصحف الوطنية والعالمية قد اهتمت بظاهرة اشتغال الأطفال التي تعتبر عقبة أمام المشاريع التنموية، انطلاقا من إعطائها الاهتمام الواسع لحملات محو عمل الأطفال، سواء كان على المستوى الوطني أو الدولي، وإن هذه الحملات ترتكز بصفة خاصة على التحسيس والتعاون مع مختلف الأطراف المعنية بهذه الظاهرة للتقليل منها أو القضاء عليها في أحسن الأحوال.

ومن بين العوامل التي تؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة تدنّي المستوى الاقتصادي–الثقافي للأسرة الذي يجعل الأطفال يشتغلون من أجل المساعدة في ميزانيتها، أي أنهم يقومون بإعطاء جزء من المال إلى أسرتهم، وأما الجزء الآخر، فيكون موجها للنفقات الخاصة.

وتدل طبيعة السكن الذي يقيم فيه الأطفال والمتمثل في البنايات الأرضية الفوضوية ذوات ثلاثة غرف على سيادة الدخل العائلي الضعيف وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي، إذ لا يعمل في الأسرة إلا الطفل العامل أو كلا الأولياء أو أحدهما. ويتراوح متوسط الدخل الشهري لأفراد الأسرة العاملين ما بين 2.000 و4.000 دينار، مع العلم أن الآباء أميون ويعملون كتجارأو فلاحين أوبنائين أوسائقي سيارات الأجرة. وأما الأمهات فهن ذوات مستوى أمي وتعلمن كخياطات،في حين أن الإخوة والأخوات هم متمدرسون أي عديمو الدخل؛ وربما يكون عمل الأطفال من أجل شراء الأدوات المدرسية لغرض مساعدتهم في مواصلة دراستهم.

فبحكم صغر السن والقدرات الشخصية والبدنية قد يتمكن الأطفال من إيجاد عمل تقليدي لا يتطلب المهارات العلمية بقدر ما يتطلب الجهد البدني خاصة حين اشتغالهم خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد في حالة تمدرسهم، وهنا تنحصر يومياتهم بين البيت والمدرسة ومقر العمل وذلك ما يدل على وصول الأسرة إلى مستوى معين من الفقر والحرمان.

تشكل كل هذه الظروف التي تشعر الطفل بالعجز عن مواجهة مختلف متطلبات الحياة الاجتماعية، إضافة إلى عدم تحسيسه من طرف أسرته بالعراقيل التي تواجهه أثناء ممارسته لنشاط اقتصادي، أرضية مناسبة لالتحاق أكبر عدد منهم بالعمل.

يعتبرالعامل الاقتصادي-الثقافي إذن العمود الفقري في تشخيص عوامل تشغيل الأطفال بسبب انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع عدد الأفراد في الأسرة الجزائرية والفقر الذي تعاني منه بعض العائلات ، أين يصبح رب العائلة لا يفي إلا بالأشياء الضرورية جدا فقط خاصة مع التفقير الذي يمس الطبقات الاجتماعية المختلفة، كما أن المستوى التعليمي يمكن من تحديد المستوى الثقافي للأسرة، حيث أن المستوى التعليمي المتدني لكل من الأب والأم يساهم في تهيئة الظروف التي تدفع بالطفل للإلتحاق بالعمل في بعض الأحيان رغم تمدرسه.

وذلك ما يدل على عجزها في توفير الظروف اللازمة لأطفالها من أجل مواصلة دراستهم. إن لتدنّي المستوى الاقتصادي الثقافي للأسرة والتسرب المدرسي من المظاهر السلبية مايؤدي إلى اشتغال الأطفال في المجتمع؛فهما تعتبران من الظواهر المعقدة الأسباب والعوامل ذات النتائج الخطيرة على المجتمع والجذور العميقة على المستوى العالمي.

إن نوعية المعاملة العائلية اتجاه الأطفال هي الأخرى تلعب دورا في التحاقهم بالعمل خاصة إذا كانت تتصف بالسيطرة والقسوة والتي تؤدي إلى اختلال توازنهم الاجتماعي ودفعهم إلى ميدان العمل سواء كان ذلك خلال تمدرسهم أو بعد تسربهم المدرسي.

فالطفل الذي تلقى معاملة قاسية ترتكز على السيطرة والخشونة كالضرب والتوبيخ من طرف الأولياء قد يكون عرضة لأخطار تحيط به مستقبلا من شأنها أن تؤدي إلى غاية انفصاله عن المنظومة التربوية لغرض التفرغ لعمله خصوصا إذا كان يعيش في أسرة ذات الأولياء المتزوجين، أين يكون تأثيرهم على الطفل أكبر بحكم إتحادهم، فالأطفال بحاجة دائمة إلى رعاية وتوجيه لأن خبرتهم في

الحياة لا تسمح لهم بالإستقلال واتخاذ القرارات الكبرى ومواجهة كل المواقف التي تصادفهم في حياتهم الاجتماعية، وأما فيما يخص علاقة الأطفال بأوليائهم فإنها تتغير إذ تأخذ صفة القبول والتسامح والحب في حالة ما إذا أصبحوا يشاركون في الميزانية العائلية وفي رفع المستوى المعيشي لها.

وأخيرا يمكن القول أن الأطفال المشتغلين يعانون من انتهاكات جسمية ومتعددة لحقوقهم، كما أن فرص نموهم وتعليمهم مستلبة، هذا ما توصلنا إليه من خلال بحثنا الذي عملنا فيه على إجراء مقابلات منظمة مع الأطفال في مقر عملهم ضمن أوساط مختلفة آخذين بعين الاعتبار سنهم الذي لا يتجاوز 15 سنة وهذا كذلك ما استخلصناه من الجداول الإحصائية التي أكدت لنا صحة الفرضيات المنطلق منها.

لقد برزت ظاهرة اشتغلال الأطفال في الجزائر خلال التسعينات وإنما يدل على انتشارها وتفاقمها في المجتمع هو انخفاض القدرة الشرائية لمختلف الأسر بشكل أكبر من أي وقت مضى.

وحسب بحث قامت به وزارة العمل و الضمان الاجتماعي بالتعاون مع المكتب الدولي للعمل (BIT) سنة 2004، والذي استهدف دراسة عينة تتكون من 2146 طفلا وطفلة يتراوح سنهم ما بين 06 و15 سنة في 12 ولاية (غرداية، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت مستغانم، المدية، تيبازة، الطارف، قالمة، الجزائر الوسطى، الجلفة، تبسة) فإنه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وعلى رأسها أن 559 طفل يشتغل بمعدل 26%، وفي إطار هذا المعدل إجمالي هناك

نسبة 15.90% منهم تمثل الأطفال المتمدرسين والعاملين في آن واحدو10.20% الباقية منهم يعملون فقط دون تمدرس.

فعمالة الأطفال تمس الفتيان أكثر من الفتيات بنسبة 74.60% من الفتيان المشتغلين مقابل 25.40% من الفتيات المشتغلات.

أما فيما يخص المستوى الدراسي للأطفال المشتغلين فقط فقد توصل البحث إلى أن 44% منهم ذوو مستوى المتوسط و41% ذوو مستوى ابتدائي، وأخيرا 15%منهم أميون.

فالأطفال يعملون بصورة موسمية Occasionnel بنسبة 82% مقابل العمل الدائم ودون انقطاع الذي يمثل 18%.

كما أن الأطفال الذين يتراوح سنهم ما بين 06 و08 سنوات قد يعملون لأول مرة في مثل هذا السن، أما النشاط المفضل لهؤلاء الأطفال فإنه يتمثل في التجارة إذ نجد 44% من الفتيان البائعين مقابل 39% من الفتيات اللواتي تعملن في قطاع الصناعات التقليدية.

وفي معظم الأحيان، يقوم إما الأولياء أو الأقارب بتشغيل هؤلاء الأطفال وذلك بنسبة 57.40% و37% على الترتيب."[1]

[1]- MELLAL Nadia, plus d'un quart des enfants au travail. Liberté, Dimanche 19 juin 2005, page 03.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. لبديري (مليكة)، الزواج والشباب الجزائري، إلى أين ؟ ... دار المعرفة، الجزائر 2005.

2. محمود(عبد الجواد محمد)، عمالة الأطفال في الوطن العربي، دراسة تحليلية. المركز القومي للإمتحانات والتقويم التربوي، 1998.

3. مصباح(عامر)، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

4. يونيسف، الأطفال أولا: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل. مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدون تاريخ.

5. دندش(فائز مراد)، في أصول التربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.الطبعة الأولى، 2004.

6. عياد (مواهب إبرهيم) ومحمد الخضري (ليلى)، إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

7. جندلي (عبد الناصر) ، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2007.

8. خواجة (عبد العزيز)، مبادئ في التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران، 2005.

9. يحياوي بن علي (نورة)، حماية حقوق الانسان في القانون الدولي والقانون الداخلي دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

10. زعيمي (مراد)، مؤسسة التنشئة الاجتماعية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر الطبعة الأولى، 2007.

11. حميدشي(فاروق)، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.

12. هاشمي (أحمد)، الأسرة والطفولة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004.

13. هاشمي (أحمد)، علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية الأسرية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2004.

14. وطفة (علي أسعد)، علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.

15. دليمي (عبد الحميد)، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان والمدينة قسنطينة، 2007.

16. مكتب العمل الدولي، وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2006.

17. يونيسف، الأطفال أولا: اتفاقية حقوق الطفل، مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 1990.

18. منظمة العمل الدولية، قواعد اللعبة: مقدمة موجزة لمعايير العمل الدولية، منظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى، 2006.

19. الجويلي(مها عبد الباقي)، التربية والمجتمع: الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002.

20. الخولي (سناء)، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

21. جابر (سامية محمد)، علم الاجتماع العام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 2003.

22. المجلس العربي للطفولة والتنمية، واقع الطفل العربي: التقرير الإحصائي السنوي 2002، بدون دار نشر، القاهرة، 2003.

23. أبيض(ملكة)، التربية المقارنة والدولية، دار الفكر، دمشق، 1998.

24. يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2001: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الأردن 2001.

25. عبد الله (محمد عبد الرحمن)، علم اجتماع المدرسة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2001.

26. يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2000: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الأردن بدون تاريخ.

27. يونسيف، وضع الأطفال في العالم 2005: الطفولة المهددة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، نيويورك، 2004.

28. منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مسيرة الأمم المتحدة 2000، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نيويورك، 2000.

29. بن حمودة (محمد)، الإدارة المدرسية في مواجهة مشكلات تربوية: دراسة لبعض مشكلات النظام التربوي الجزائري في مستوى الإدارة المدرسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.

30. شرابي (هشام)، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1993.

31. شرابي (هشام)، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار المتحدة للنشر، بيروت الطبعة الثالثة، 1984.

32. توهامي (إبراهيم) وآخرون، التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

33. قيرة(إسماعيل)، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟، مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري، قسنطينة، بدون تاريخ.

34. قيرة(إسماعيل) وآخرون، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون تاريخ.

قائمة المراجع المترجمة:

35. أنجرس (موريس)، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية: تدريبات علمية، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

المذكرات والرسائل الجامعية:

36. Couralet Pierre-Emmanuel, une analyse économique du travail des enfants, Thèse de magistère en sciences économiques, 28/10 /2002.

المجلات باللغة العربية:

37. حماش (حسين)، النموذج الاجتماعي الثقافي للعائلة الجزائرية، مجلة المربي، العدد 05، بدون تاريخ.

38. منظمة العمل الدولية، عمل الأطفال مشكلة مستفحلة ومستمرة، مجلة عالم العمل العدد 43، أغسطس 2002.

39. داود (معمر)، آثار محو الأمية في عملية التنمية بالجزائر، التواصل، العدد 06جوان 2000.

40. بوسنة (محمود)، التقويم والبيداغوجيا في النسق التربوي، منشورات مخبر التربية-التكوين-العمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2004.

41. ضميرية (عثمان جمعة) ، الأسرة وتربية الأبناء في مرحلة المراهقة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد101، ربيع 2009.

42. عروس (الزبير)، الفقر بالجزائر: الظاهرة، الأسباب ودور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته، Les cahiers de CREAD، العدد 61، الفصل الثالث 2002.

المجلات باللغة الفرنسية:

43. Déchaux (Jean Hugues), l'économie cachée de la parenté. Revue problèmes économiques, N°2410, 08 Février 1995.

قائمة المنشورات باللغة العربية:

44. كشو(محمد)، الندوة الوطنية حول دور إدارة العمل في مكافحة ظاهرة تشغيل الأطفال، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس، الجزائر، 22-24 سبتمبر 2002.

45. بوديس(رشيد)، التصدي لظاهرة تشغيل الأطفال في إطار إستراتيجية حماية الأطفال في الجزائر: مقوماتها وسبل تنفيذها، وزارة العمل والضمان الاجتماعي، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل، 22-24 سبتمبر 2002.

46. شرفي (مريم)، دور جهاز العدالة اتجاه ظاهرة تشغيل الأطفال، وزارة العدل الجزائر، 24 سبتمبر 2002.

47. كياس (سعيدة)، دور إدارة العمل في الجزائر اتجاه ظاهرة تشغيل الأطفال، وزارة العمل والضمان الاجتماعي والمنظمة العربية للعمل، الجزائر، من 22 إلى 24 سبتمبر 2002.

48. وزارة التربية الوطنية، سلسلات إحصائية من 1962 إلى 2000، المديرية الفرعية للإحصائيات، فيفري 2000.

قائمة المنشورات باللغة الفرنسية:

49. Office National des Statistiques, enquête algérienne sur la santé de la famille : quelque indicateurs régionaux, PAPFAM et UNFPA, 2004.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

50. Ghiglione(Rodolphe) et Matalon(Benjamin), les enquêtes sociologiques : Théories et pratiques. Editions Armand Colin, Paris, 1980.

51. UNICEF, Guide des droits de l'enfant. Ministère de la solidarité nationale et de la famille, Algérie, 1999.

52. OIT, l'OIT : Ses origines, son fonctionnement, son action.Organisation internationale du travail, sans date nilieu.

53. Mariet(François), l'enfant, la famille et l'école, Editions ESF, Paris, 1981.

54. BIT, le travail des enfants :L'intolérable en point de mire. Conférence internationale du travail, 86^{éme} session, Bureau International du Travail, Genève, 1998.

55. BIT, le travail des enfants .Bureau international du travail ,Geneve ,1980.

56. UNICEF, le travail des enfants.Centre de documentation du comité français FISE / UNICEF, 1988.

57. Ministère de la solidarité nationale et de la famille, le travail de l'enfant en Algérie. Unicef, Alger, 1999.

58. BIT, le travail des enfants : programme international pour l'abolition du travail des enfants, Bureau International du Travail, Genève, 2004.

59. Bureau international du travail, le travail des enfants : manuel d'information. BIT, Genève, 1983.

مواقع الإنترنت:

60. Travail des enfants, de l'exploitation à l'éducation. htm, le 08/01/2006.

الجرائد:

61. MELLAL (Nadia), plus d'un quart des enfants au travail. Liberté, Dimanche 19 juin 2005.

الملاحق

الملاحق

الإستمارة:

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن: .....

3. كونك عاملا، ما نوع العمل الذي تمارسه ؟

4. الوضعية اتجاه المدرسة: متمدرس ☐ غير متمدرس ☐

5. المستوى الدراسي: .....

6. المستوى التعليمي للأب: .....

7. المستوى التعليمي للأم: .....

8. مهنة الأب: .....

9. مهنة الأم: .....

10. الحالة المدنية للأولياء: متزوجان ☐ مطلقان ☐

مفترقان ☐ أو حالة أخرى ☐ أذكرها.....

11. نوعية المسكن: شقة ☐ بناية أرضية فوضوية ☐

12. كم عدد الغرف في المسكن: .....

13. نوعية الوسط الذي تقطن فيه ؟ شعبي ☐ متوسط ☐ راقي ☐

14. كم عدد أفراد الأسرة الذين يشتغلون ؟ (ما عدا الأب أوالأم) .....

15. ما هو متوسط الدخل الشهري لكل الأفراد العاملين ؟ .....

16. هل يشارك كل الأفراد العاملين في الميزانية ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: البيانات الخاصة بنوعية المحيط العائلي

17. كم عدد الإخوة والأخوات ؟ عدد الإخوة .....، عدد الأخوات .....

وما هو سنهم على التوالي ؟ .....

18. هل هم متمدرسون، عاملون أم بطالون ؟

متمدرسون ☐ عاملون ☐ بطالون ☐

19. هل المحيط العائلي الذيي تعيش فيه يشجع العمل ؟ نعم ☐ لا ☐

20. إذا كان الجواب بنعم، فلماذا ؟ .....

21. قبل شروعك في العمل، كيف كانت طبيعة علاقتك مع الوالدين ؟

- علاقة تسودها السيطرة التامة للأباء والمعاملة القاسية ☐
- علاقة يسودها القبول والتسامح والحب ☐
- علاقة تتصف بالصراع والمشاجرات ☐
- علاقة يسودها الاحترام والحرية ☐
- أم علاقة من نوع آخر، أذكرها ؟ .....

22. ما هي الآن طبيعة علاقتك مع الوالدين ؟

- علاقة تسودها السيطرة التامة للأباء والمعاملة القاسية ☐
- علاقة يسودها القبول والتسامح والحب ☐
- علاقة تتصف بالصراع والمشاجرات ☐

- علاقة يسودها الاحترام والحرية ☐
- أم علاقة من نوع آخر، أذكرها ؟ .....

23. هل معاملة الوالدين تغيرت بعد أن بدأت تعمل؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم ؟ فكيف ذلك ؟ .....

المحور الثالث: البيانات الخاصة بالتسرب المدرسي

24. هل تدرس ؟ نعم ☐ لا ☐

25. إذا كان الجواب لا، كم كان سنك حين انفصلت عن الدراسة ؟ .....

26. ما هي المشاكل التي واجهتك في مرحلة التدريس ؟ .....

27. هل سبق لك وأن تمدرست ؟ نعم ☐ لا ☐

28. ما هي النتائج الناتجة عن ترك المدرسة ؟ .....

29. إذا اكن لديك اختيار، هل تفضل العمل أم الدراسة ؟ .....
ولماذا ؟ .....

30. هل نظرتك إلى المدرسة إيجابية أم سلبية ؟ ..... ولماذا ؟ .....

31. عند انفصالك عن المدرسة، كيف كان موقف والديك ؟ الغضب والعقاب ☐
الاقناع على ضرورة مواصلة الدراسة ☐ ارتياح ثم الحث على ضرورة إيجاد عمل ☐ لم يبديان أي اهتمام ☐ مواقف أخرى أذكرها .....

32. ما هو مصير الأطفال المتمدرسين ؟ .....

- المتمدرسون أحسن من المشتغلين ☐
- المشتغلون أحسن من المتمدرسين ☐
- نفس الشيء ☐
- لا أدري ☐

المحور الرابع: البيانات المتعلقة باشتغال الطفل

33. من أي زمن وأنت تعمل ؟ أقل من سنة ☐ من سنة إلى سنتين ☐
من 03 إلى 04 سنوات ☐ من 05 إلى 09 سنوات ☐

34. لماذا تعمل ؟ .....

35. من وجهك للعمل ؟ بمحض إرادتي ☐ الأم ☐ الأب ☐ الإخوة ☐
الأصدقاء ☐ حالة أخرى أذكرها .....

36. هل لديك استعداد للعمل ؟ نعم ☐ لا ☐

37. إذا كان الجواب بنعم، فلماذا ؟ .....

38. في ماذا تستعمل أجرتك أو نقودك ؟ مساعدة العائلة ☐ نفقات خاصة ☐
الإثنين معا ☐ حالة أخرى أذكرها .....

39. هل تعمل بصفة دائمة أم مؤقتة ؟

- في أوقات الفراغ بعد الدراسة ☐
- خلال كل السنة وبدون انقطاع ☐
- خلال العطل المدرسية ☐
- خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد ☐

40. إذا لم يكن لك عمل، فمن يساعدك ؟ العائلة ☐ لا أحد ☐ الأصدقاء ☐
الجيران ☐ حالة أخرى أذكرها .....

41. ما هو العمل الذي وجهتك إليه أسرتك أو شجعتك للإلتحاق به ؟
.....ولماذا ؟ .....

42. هل أنت راض عن العمل الحالي ؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب لا، لماذا ؟ .....

الفهارس

فهرس الجداول:

الجدول 1: توزيع الأطفال حسب الجنس 82

الجدول2 : توزيع الأطفال حسب السن 84

الجدول3 : المستوى الدراسي للمبحوثين 86

الجدول4 : نوع العمل الممارس من طرف الطفل..... 88

الجدول5 : وضعية المبحوثين اتجاه المدرسة 92

الجدول6 : مدى رضى الطفل عن عمله..... 93

الجدول7 : نظرة المبحوث إلى المدرسة..... 95

الجدول8 : رؤية الأطفال لمصير الأطفال المتمدرسين..... 97

الجدول9 : توزيع المبحوثين حسب متغيري التمدرس والجنس 98

الجدول10 : الأسباب التي تؤدي إلى عمالة الأطفال..... 100

الجدول11 : موقف الأولياء من تسرب الطفل 102

الجدول12 : العمل الذي توجهه إليه أسرته..... 103

الجدول13 : توزيع المبحوثين حسب الوضعية اتجاه المدرسة واستعدادهم للعمل..... 105

الجدول14 : توزيع المبحوثين حسب الوضعية اتجاه المدرسة وأسباب عملهم..... 107

الجدول15 : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المالية بالنسبة للدراسة وأنواع عملهم..... 109

الجدول16 : توزيع المبحوثين حسب السن وموقف الأولياء من تسربهم 112

الجدول17 : توزيع المبحوثين حسب نوع السكن..... 120

الجدول18 : عدد الغرف في مسكن المبحوثين 121

الجدول19 : عدد الأفراد العاملين في الأسرة (ما عدا الأولياء أو أحدهم والطفل العامل)..... 122

الجدول20 : الوضعية الاقتصادية للأسرة (ما عدا دخل المبحوث).....123

الجدول21 : متوسط الدخل الشهري لأفراد الأسرة العاملين.....124

الجدول22 : الوضعية المهنية والدراسية للإخوة والأخوات 126

الجدول23 : توزيع الآباء والأمهات حسب مستواهم التعليمي.....128

الجدول24 : أمية أولياء الأطفال المشتغلين 130

الجدول25 : توزيع العينة حسب الفئات السوسيومهنية للآباء والأمهات 132

الجدول26 : الشخص الذي يساعد الطفل في حالة عدم عمله.....134

الجدول27 : مصير النقود المتحصل عليها من طرف الطفل.....136

الجدول28 : مدة عمل المبحوثين 138

الجدول29 توزيع المبحوثين حسب مدة عملهم وفئات السن 140

الجدول30 : توزيع المبحوثين حسب نوع الأعمال التي يقومون بها والسن.....142

الجدول31 : توزيع المبحوثين حسب الفئات السوسيومهنية للأولياء والشخص الذي يساعدهم في حالة عدم عملهم 144

الجدول32 : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأولياء وكيفية استعمال المال المتحصل عليه ..148

الجدول33 : توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي للأولياء ونوع عمل الأطفال المشتغلين 152

الجدول34 : توزيع الوضعية المهنية والدراسية للإخوة والأخوات ونوع عمل الطفل.....156

الجدول35 توزيع المبحوثين حسب متوسط الدخل الشهري الأسري وكيفية استعمال المال المتحصل عليه 159

الجدول36 : توزيع المبحوثين حسب متوسط الدخل الشهري الأسري وكيفية استعمال المال المتحصل عليه 161

الجدول37 : توزيع المبحوثين حسب متوسط الدخل الشهري الأسري والشخص الذي يساعدهم في حالة عدم عملهم 166

الجدول38 : توزيع المبحوثين حسب متوسط الدخل الشهري الأسري وأسباب عملهم والوسط 169

الجدول39 : توزيع طبيعة علاقة المبحوثين مع الأولياء قبل الشروع في العمل.....179

الجدول40 : الحالة المدنية للأولياء 182

الجدول41 : توزيع أفراد العينة حسب الشخص المتأثر به في التوجه إلى ميدان العمل.....184

الجدول42 : توزيع المبحوثين حسب الأفراد المشجعين للعمل وأنواعه.....187

الجدول43 : توزيع المبحوثين حسب طبيعة العلاقة مع الأولياء قبل الشروع في العمل وأسباب عملهم .190

الجدول44 : توزيع طبيعة العلاقة مع الأولياء قبل الشروع في العمل ومعاملتهم بعد الشروع في العمل 194

الجدول45 : توزيع المبحوثين حسب الأعمال التي يقومون بها وطبيعة العلاقة مع الأولياء حاليا 197

الجدول46 : توزيع المبحوثين حسب طبيعة العلاقة مع الأولياء قبل الشروع في العمل والأعمال التي يقومون بها 202

الفهرس

المقدمة.....2

أسباب اختيار الموضوع.....4

الدراسات السابقة.....5

الإشكالية.....8

الفرضيات.....10

تحديد المفاهيم.....11

صعوبات البحث.....12

المنهج المتبع.....13

مجتمع البحث.....14

تقنيات البحث.....15

الباب الأول: تاريخ ظاهرة تشغيل الأطفال.....16

الفصل الأول: وضعية الأطفال في العالم.....17

1) وضع عمالة الأطفال في العالم.....18

1)1- دور منظمة العمل الدولية (OIT) في مكافحة عمل الأطفال.....21

1)2- تكاليف القضاء على عمل الأطفال ومكاسبه:.....29

1)3- مكتب العمل الدولي (BIT):.....34

1)4- عمالة الأطفال: معطيات حول الوضع في الجزائر.....40

2) مميزات التعليم في العالم وفي الجزائر.....46

2)1- التعليم ما قبل الابتدائي:.....49

2)2- التعليم الابتدائي: 49

2)3- التعليم الإعدادي أوالمتوسط:.....50

2)4- التعليم الثانوي:.....50

2)5- التعليم العالي وأهدافه: 51

2)6- حق الطفل في التعليم:.....57

الفصل الثاني: مكانة الأسرة في نظر الطفل 60

1) الوضعية الاقتصادية-الثقافية للأسرة الجزائرية 61

1)1- الطفل والسبطة الأبوية: 67

1)2- إرشاد الطفل وتوجيهه خلال عملية التنشئة:.....73

1)3- تأثير الاتجاهات الثقافية الأسرية على الطفل: 76

1)4 – الطفل والوسط الذي يعيش فيه:.....76

الباب الثاني: العوامل الميكرو سوسيولوجية لتشغيل الأطفال.....79

الفصل الأول: تحليل البيانات والمناقشات 80

1) مميزات العينة.....82

2) البيانات الخاصة بعلاقة التسرب المدرسي باشتغال الأطفال 92

2) مناقشة الفرضية الأولى الخاصة بعلاقة التسرب المدرسي باشتغال الأطفال 115

4) ا البيانات الخاصة بعلاقة المستوى الاقتصادي-الثقافي للأسرة باشتغال الأطفال.....120

5) مناقشة الفرضية الثانية الخاصة بعلاقة المستوى الاقتصادي-الثقافي للأسرة باشتغال الأطفال.....174

6) البيانات الخاصةبعلاقة سيطرة الآباء نتيجة ضعف المستوى الاقتصادي باشتغال الأطفال في المجتمع 179

7) مناقشة الفرضية الثالثة الخاصةبعلاقة سيطرة الآباء نتيجة ضعف المستوى الاقتصادي باشتغال الأطفال في المجتمع 205

الخلاصة العامة 209

الخاتمة.....227 .....

قائمة المراجع.....226

الملاحق

الفهرس

الملخـــص :

تتضمن هذه الدراسة خصائص فئة الأطفال الذين يقبلون على العمل في سن مبكرة سواء كانوا متمدرسين أو متسربين عن الدراسة ، مشتغلين في القطاع الرسمي أو غيره وذلك في الوسط الحضري مع العلم أن سنهم يقل عن 16 سنة .

الكلمـــات المفتاحيـــة : عمالة الأطفال ، التسرب المدرسي ، المستوى الاقتصادي – الثقافي الأسري ، سيطرة الأولياء ، الوسط الحضري

Résumé:

la présente étude porte sur les particularités des enfants acceptant de travailler à leur tout jeune age dans un milieu urbain, qu'ils soient scolarisés ou ont échoué dans leur scolarité, dans un cadre légal ou illégal, sachant qu'ils ne dépassent pas les 16 ans.

Mots-clés : travail des enfants, échec scolaire, niveau économique - culturel des familles, domination des parents, milieu urbain.

Abstract:

This study is about particularities of chiidren who accept to work from them young in an urban environment, attending school or doing badly at this one, in a légal or illégal form, children flot more than 16 years old.

Key-words: children employment, doing adly at school, economic and cultural level of familles, the parent's control, urban environment.